



تقرير الاستقرار المالي

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

٢٠١٧

العدد الثالث



تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٧ *

مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي
شارع الملك سعود بن عبد العزيز
صندوق بريد ٢٩٩٢
الرياض ١١١٦٩
المملكة العربية السعودية

بريد إلكتروني: mpolicy@sama.gov.sa

*ترجمة من النسخة الإنجليزية المنشورة بتاريخ ١٣/٩/١٤٣٨ هـ الموافق ٦/٠٨/٢٠١٧ م.

جدول المحتويات

١	المُلخَص التنفيذي
٣	١ الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والمخاطر وآفاق النمو
٣	١-١ الاتجاهات الأخيرة
٤	٢-١ التطورات المالية العالمية ومخاطر الاستقرار المالي
٦	٣-١ آفاق النمو العالمي
٧	٢ الاقتصاد السعودي: الاتجاهات والمخاطر وآفاق النمو
٧	١-٢ اتجاهات النمو والتضخم
٨	٢-٢ التطورات النقدية
٨	١-٢-٢ الكتلة النقدية
٨	٢-٢-٢ الأصول الاحتياطية
١٠	٣-٢-٢ سعر الصرف
١٠	٤-٢-٢ أسعار الفائدة
١١	٣-٢ تطورات المالية العامة
١٢	٤-٢ سوق العمل
١٢	٥-٢ القطاع الخارجي
١٢	٦-٢ آفاق ومخاطر الاقتصاد السعودي
١٣	٣ القطاع المصرفي: الكفاءة التشغيلية والمخاطر والمتانة
١٣	١-٣ نظرة عامة
١٣	٢-٣ تقييم المراكز المالية – أصول المصارف
١٦	١-٢-٣ الائتمان المصرفي
١٦	٢-٢-٣ الائتمان لقطاع الشركات
١٧	٣-٢-٣ الائتمان الاستهلاكي
١٨	٤-٢-٣ الائتمان العقاري
١٨	٥-٢-٣ جودة الأصول
٢١	٦-٢-٣ توزيع الائتمان المصرفي بحسب آجال الاستحقاق
٢٣	٣-٣ تقييم المراكز المالية - المطلوبات المصرفية
٢٣	١-٣-٣ الودائع المصرفية
٢٤	١-٣-٣ توزيع الودائع المصرفية بحسب آجال الاستحقاق
٢٤	٤-٣ العمليات خارج المراكز المالية
٢٤	٥-٣ الانكشاف الخارجي
٢٥	٦-٣ متانة القطاع المصرفي

٢٥	١-٦-٣ رأس المال التنظيمي وجودة الأصول
٢٦	٢-٦-٣ الربحية
٢٧	٣-٦-٣ السيولة
٢٧	٤-٦-٣ الرافعة المالية
٢٧	٣-٧ توقعات مخاطر القطاع المصرفي
٣١	٤ الائتمان غير المصرفي: أحدث الاتجاهات والمبادرات
٣١	١-٤ نظرة عامة
٣١	٢-٤ أداء مؤسسات الإقراض المتخصصة
٣١	١-٢-٤ أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة
٣١	٢-٢-٤ القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة
٣٢	٣-٤ قطاع التمويل غير المصرفي
٣٢	١-٣-٤ أصول شركات التمويل
٣٣	٢-٣-٤ قروض شركات التمويل
٣٣	٣-٣-٤ متانة شركات التمويل
٣٣	١-٣-٣-٤ الربحية
٣٣	٢-٣-٣-٤ الرافعة المالية
٣٤	٤-٣-٤ توقعات مخاطر شركات التمويل
٣٥	٥ قطاع التأمين: الأداء والتغطية والمتانة
٣٥	١-٥ نظرة عامة
٣٦	٢-٥ الأداء
٣٩	٣-٥ المتانة
٤٢	٦ استقرار السوق المالية
٤٢	١-٦ نظرة عامة
٤٢	٢-٦ أنشطة السوق المالية
٤٣	٣-٦ تشريعات السوق
٤٣	٤-٦ إصلاح السياسات الحكومية
٤٣	٥-٦ مخاطر السوق المنتظمة
٤٤	٦-٦ سيولة السوق
٤٤	٧-٦ مصرفية الظل
٤٥	٨-٦ متانة السوق
٤٥	١-٨-٦ ربحية الشركات
٤٥	٢-٨-٦ الرافعة المالية للشركات
٤٦	٩-٦ الأشخاص المرخص لهم

٤٦.....	١-٩-٦ الربحية.....
٤٦.....	٢-٩-٦ كفاية رأس المال.....
٤٧.....	٣-٩-٦ السيولة.....
٤٧.....	٤-٩-٦ التركيز والتوزيع.....
٤٧.....	١٠-٦ المخاطر التشغيلية للسوق المالية السعودية.....
٥٠.....	٧. البنية التحتية لأسواق المال ونظم المدفوعات والأمن الإلكتروني.....
٥٠.....	١-٧ نظرة عامة.....
٥٠.....	١-١-٧ الإطار القانوني والتنظيمي.....
٥٠.....	٢-١-٧ الرقابة على نظم المدفوعات.....
٥١.....	٣-١-٧ استراتيجية نظم المدفوعات المتكاملة.....
٥١.....	٢-٧ التطورات الأخيرة في نظم المدفوعات السعودية.....
٥١.....	١-٢-٧ نظام سريع.....
٥١.....	٢-٢-٧ نظام مدى.....
٥٢.....	٣-٢-٧ نظام سداد.....
٥٣.....	٣-٧ إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام في نظم المدفوعات.....
٥٣.....	١-٣-٧ أنشطة إدارة المخاطر ونتائجها.....
٥٤.....	٢-٣-٧ أنشطة إدارة استمرارية الأعمال ونتائجها.....
٥٤.....	٣-٣-٧ إدارة الالتزام.....
٥٥.....	٤-٧ المبادرات الحديثة.....
٥٥.....	١-٤-٧ الشبكة السعودية للمدفوعات- مدى.....
٥٥.....	٢-٤-٧ مبادرات سداد.....
٥٦.....	٥-٧ متانة الأمن الإلكتروني في البنية التحتية لأسواق المال.....
٥٦.....	١-٥-٧ استراتيجية الأمن الإلكتروني للقطاع المصرفي.....
٥٦.....	٢-٥-٧ إطار عمل الأمن الإلكتروني والحوكمة.....
	٣-٥-٧ إطار استمرارية الأعمال.....

Error! Bookmark not defined.

الملخص التنفيذي

مرحلة سيؤدي إلى التقليل من الآثار غير المرغوبة على النمو الاقتصادي والبطالة ومعدلات التضخم.

إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تظل الإصلاحات داعمة، تستوعب الاستثمارات الجديدة ومستوى الطلب الكلي وذلك لتفادي عرقلة النمو الاقتصادي وتخفيف الضغوط الانكماشية. وينبغي أن ترمي الإصلاحات الهيكلية وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من جهة، وعملية تخصيص الموارد من جهة أخرى. وببذل ذلك على ضرورة أن تظل السياسات الاقتصادية داعمة للنمو الاقتصادي والاستثمارات بطريقة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية وزيادة الطلب الكلي، وسيساعد ذلك أيضاً في استقرار اتجاهات التضخم والحد من أية ضغوط انكماشية محتملة.

ظل النظام المصرفي المحلي مرناً بالرغم من ضغوط السيولة في النصف الأول من العام وتباطؤ النمو الاقتصادي. فقد تعرضت سيولة النظام إلى تحديات خلال العام، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة في السوق لينعكس بذلك على تكلفة التمويل المتزايدة. وكانت استجابة المؤسسة السريعة واستئناف وزارة المالية لسداد المدفوعات للشركات المحلية سبباً في كون ضغوط السيولة مؤقتة وتراجعها بنهاية العام، مما أدى إلى تراجع أسعار الفائدة بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

بالرغم من تأثر نمو القطاع المصرفي ببطء النمو الاقتصادي، إلا أنه حافظ على سلامته. فقد نمت أصول المصارف خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,١ في المئة، أي بانخفاض ملحوظ مقارنةً بنمو نسبته ٤ في المئة في العام السابق. وبالرغم من النمو المتباطئ، إلا أن جودة الأصول ظلت مرتفعة حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة ١,٤ في المئة فقط لهذا العام. كما أن النظام المصرفي في وضع جيد يمكنه من التعامل مع أي تطور في الأصول نظراً لقوة وضع الملاءة المالية للمصارف حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٩,٥ في المئة بنهاية العام. وقد تضمنت اختبارات الجهد لهذا العام فرضيات مختلفة لأسعار الفائدة بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية محلية ذات صلة، وقد أظهرت نتائج اختبارات الجهد متانة النظام المصرفي، حيث أثبت النظام المصرفي المحلي ملاءته المالية في جميع تلك السيناريوهات. ومع استمرار تواضع وتيرة النمو الاقتصادي، تعمل المصارف على التحول إلى الأصول ذات المخاطر الأقل مما يرفع من التحوط واحتواء أية مخاطر غير مبررة في تركيزاتها الائتمانية. أن أهمية سلامة النظام المصرفي في تزايد مستمر، حيث تشرع الحكومة في تبني استراتيجية طويلة الأجل للتنوع الاقتصادي حسبما تخطط له رؤية المملكة ٢٠٣٠، وستواصل المؤسسة جهودها الشاملة لضمان استقرار الرؤية ونجاحها.

شهد قطاع التمويل غير المصرفي نمواً متواضعاً في الانتماء وتراجعاً في الربحية نتيجة للتباطؤ الاقتصادي. فبالرغم من تسجيل أعلى معدل ارتفاع في أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة، إلا أن الانتماء سجل نمواً منخفضاً نسبته ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٦ مقارنةً بنسبة ١١ في المئة في العام السابق. أما في قطاع شركات التمويل، فكان الأداء الإجمالي على مستوى القطاع إيجابياً حيث شهد ارتفاعاً في الأصول والانتماء بنسبة ١١ في المئة و ١٠ في المئة على التوالي، إلا أن معدل الربحية استمر في التراجع للعام الثالث على التوالي.

أثرت حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن السياسات على التجارة العالمية هذا العام، مما أدى إلى عرقلة النمو العالمي. فقد سجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٦ مقارنةً بنمو نسبته ٣,٤ في المئة في العام السابق. وجاء هذا التباطؤ نتيجةً لتباطؤ نمو الاقتصادات المتقدمة التي تراجعت من نسبة ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٥ إلى نسبة ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٦. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مجتمعةً على نحو طفيف عن العام السابق الذي بلغ فيه نسبة ٤,٣ في المئة ليبلغ نسبة ٤,١ في المئة في عام ٢٠١٦. ويعزى تباطؤ النمو العالمي إلى عاملين أساسيين تمثلان في ضعف التجارة والاستثمار على المستوى العالمي وحالة عدم اليقين المتزايدة بشأن السياسات الاقتصادية والسياسية.

وقد جاء انحسار المخاطر الانكماشية مصاحباً لارتفاع معدل التضخم العالمي بشكل طفيف في عام ٢٠١٦. فقد ارتفع معدل التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة في حين جاء انخفاضه متواضعاً في العديد من الأسواق الناشئة والدول النامية. وقد بلغ التضخم الكلي في الأسواق المتقدمة نسبة ٠,٨ في المئة في عام ٢٠١٦ مقارنةً بنسبة ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٥، في حين ظل التضخم الأساسي تحت المستوى الذي استهدفته معظم المصارف المركزية. ومع ذلك يتعين على صناع السياسات الاقتصادية الإبقاء على المخاطر الانكماشية تحت الرقابة.

ظلت المخاطر السلبية العالمية في عام ٢٠١٦ على حالها إلى حد كبير مقارنةً بالعام السابق. فقد شهد أداء النمو خلال عام ٢٠١٦ تباطؤاً بالرغم من التيسير النقدي في العديد من الاقتصادات المتقدمة. واستمرت أسعار السلع المنخفضة في الإلقاء بآثرها على صادرات الاقتصادات الصاعدة والنامية وقطاعات الطاقة في الاقتصادات المتقدمة، كما استمر تباطؤ النمو الصيني في تقويض الثقة العالمية، وقد ساهمت تلك العوامل مجتمعةً في تشكل بعض المخاطر المتمثلة في انخفاض الاستقرار المالي في عام ٢٠١٦. ولا يزال أسلوب التعامل مع التفاوتات المحتملة في السياسات النقدية بين الاقتصادات المتقدمة يشكل تحدياً.

جاءت توقعات النمو الاقتصادي العالمي إيجابية، فمن المتوقع أن يصل معدل النمو العالمي في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٥ في المئة مقابل ٣,١ في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تكون الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية المحرك الرئيس في تحسن أداء النمو العالمي، في حين يتوقع أن يكون معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة ضعيفاً.

واصلت مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية تباطؤها في عام ٢٠١٦ نتيجة لانخفاض أسعار النفط. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٦ مقارنةً بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة في عام ٢٠١٥. ودفعت تطورات الاقتصاد الكلي الحكومة لاتخاذ خطوات جادة لتقليل اعتماد الاقتصاد على النفط وتشجيع التنوع الاقتصادي، حيث قامت حكومة المملكة بتدشين رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.

بالرغم من أهمية وضرورة اتخاذ إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة وتبني إصلاحات هيكلية، إلا أنه ينبغي أن يستوعب التنفيذ المخاطر الناشئة عن الروابط المالية الكلية. تعد الإجراءات الإصلاحية الحكومية في غاية الأهمية للوقاية من تذبذبات سوق النفط، لكن تنفيذها التدريجي وعلى

للعام الثاني على التوالي، إلا أن القطاع ما يزال يتمتع بمستوى قوي من كفاية رأس المال، وحافظت السيولة على مستوى جيد حيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ٦١ في المئة.

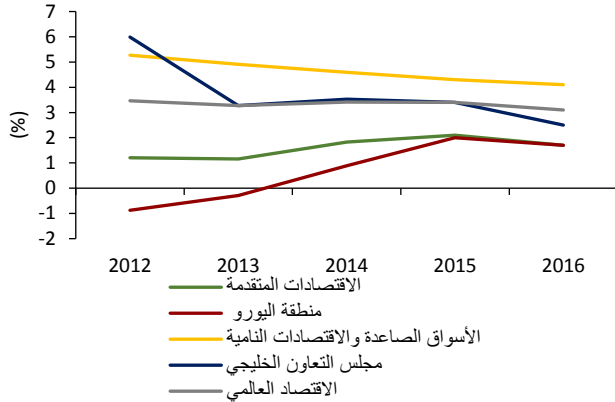
ولكون تهديدات الأمن الإلكتروني في تزايد، فقد اتخذت المؤسسة عددًا من التدابير لضمان الحفاظ على أمن أنظمتها للمدفوعات. وأجرت المؤسسة تقييمًا متعدد المستويات للبنى التحتية لأسواق المال وذلك بهدف وضع إطار شامل لنظم المدفوعات. وإضافة إلى الجهود التي بذلتها المؤسسة في الرقابة المشددة، فإنها تقوم بتنسيق الجهود لزيادة العمليات غير النقدية في الاقتصاد المحلي وبأتي ذلك بصورة أساسية ضمن استراتيجية نظم المدفوعات المتكاملة التي تهدف إلى زيادة العمليات الإلكترونية بنسبة ٣٠ في المئة بحلول عام ٢٠٢١. كما تم تطبيق عدة مبادرات أخرى متعلقة بالأمن الإلكتروني تشمل الإعداد لـ "إطار عمل الأمن الإلكتروني" وتأسيس اللجنة المصرفية لأمن المعلومات.

تحسّن أداء قطاع التأمين قليلًا في عام ٢٠١٦ بالرغم من استمرار التباينات الهيكلية داخل القطاع. ففي حين ارتفعت الربحية في عام ٢٠١٦، سجل إجمالي أقساط التأمين المكتتبه أدنى معدل نمو له بنسبة ٠,٢ في المئة. وارتفعت الملاءة المالية والكفاءة كما يتضح من هوامش الملاءة المالية ونسب الخسائر. ومع ذلك، أظهر أداء شركات التأمين حسب القطاع تباينًا واضحًا، حيث هيمن أداء الشركات الثلاث الكبرى على بقية الشركات في القطاع، كما أن تركيز القطاع ما زال منصبًا على نشاطي التأمين الصحي وتأمين على المركبات.

سجلت السوق المالية السعودية أداءً حسنًا بالرغم من التحديات القائمة في الاقتصاد السعودي. حيث سجل المؤشر العام للأسهم ارتفاعًا بنسبة ٤,٣ في المئة في حين تراجع القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة ٣١ في المئة في عام ٢٠١٦. وسجلت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا طفيفًا لتبلغ ١,٧ ترليون ريال مقابل ١,٦ ترليون ريال في العام السابق. وعلى مستوى قطاع الأشخاص المرخص لهم، استمر صافي دخلهم بالانخفاض

١. الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والمخاطر وآفاق النمو

الشكل البياني ١-١: اتجاهات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي والإقليمي



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2017

شهدت مخاطر الانكماش تراجعاً عالمياً. وقد سجل معدل التضخم العالمي ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠١٦ في الاقتصادات المتقدمة والناشئة والدول النامية إلا أنه أقل من ١ في المئة في الاقتصادات المتقدمة. ارتفع معدل التضخم قليلاً في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى ٠,٨ في المئة مقابل ٠,٣ في المئة في ٢٠١٥. إلا أن متوسط معدل التضخم كان منخفضاً بشكل مقلق في ٢٠١٥، حيث اقتربت اليابان وعدد من دول منطقة اليورو من منطقة انكماش المستوى العام للأسعار. وتعكس المعدلات المرتفعة في ٢٠١٦ السياسات التي تطبقها المصارف المركزية في الدول المتقدمة، خاصةً دول الاتحاد الأوروبي واليابان، لمواجهة الانكماش، كما تعكس أيضاً السياسات المشددة للولايات المتحدة مع استمرار نموها الاقتصادي. ولكن ظل معدل التضخم الأساسي دون المستويات التي حددتها المصارف المركزية في معظم الدول. ونتيجةً للمستوى المنخفض للتضخم، استمرت المصارف المركزية في اليابان ودول منطقة اليورو في تبني أسعار فائدة سلبية على فئات محددة من فوائض احتياطات البنوك التجارية في محاولة لإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة لتشجيع الاستثمار. (الشكل البياني ٢-١).

١-١ الاتجاهات الأخيرة

تباطأ زخم النمو العالمي بسبب مخاوف من زيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات. حيث نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٣,١ في المئة في ٢٠١٦ مقارنةً بنمو نسبته ٣,٤ في المئة عن العام السابق. وجاء هذا التباطؤ نتيجةً لتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة بشكل ملحوظ من ٢,١ في المئة في ٢٠١٥ إلى ١,٧ في المئة في ٢٠١٦. كما أثر التباطؤ على الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ولكن بدرجة أقل، مع تراجع معدل النمو إلى نحو ٤,١ في المئة الذي يعد انخفاضاً طفيفاً مقارنةً بمعدل نمو بلغ ٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٥. ويمكن أن يعزى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى ثلاثة عوامل رئيسية أثرت سلباً على النمو العالمي وهي ضعف التجارة والاستثمار العالميين وزيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات^١.

تفاوتت معدلات النمو في الدول المتقدمة في ٢٠١٦، إلا أن الغالبية العظمى منها سجلت انخفاضاً. فقد سجلت الولايات المتحدة أكبر نسبة انخفاض من ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٦ في المئة. كما تباطأ النمو في منطقة اليورو واليابان ولكن ليس بالقدر نفسه، حيث سجل تراجعاً بمقدار ٠,٣ في المئة و ٠,٢ في المئة، على التوالي. ولم تسجل إلا ألمانيا وكندا نمواً من مجموعة الدول الصناعية السبع.

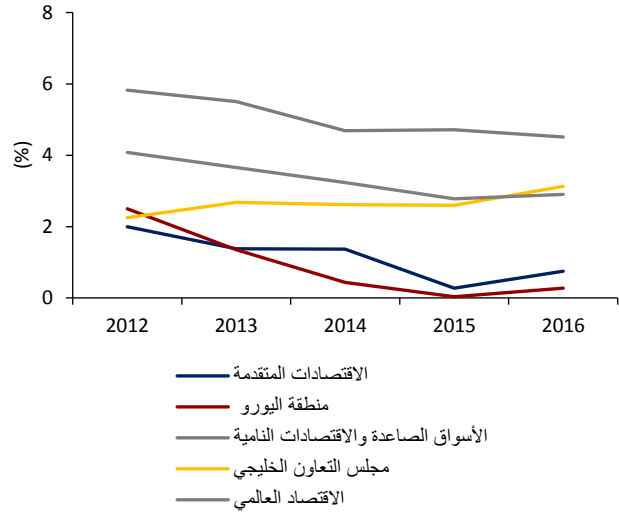
أظهرت أنماط النمو في الدول الناشئة/النامية تبايناً واسعاً. فقد تحسن الانكماش الاقتصادي في روسيا بشكل ملحوظ من ٢,٨ في المئة إلى -٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٦، في حين استمر الانكماش الاقتصادي في البرازيل حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣,٦ في المئة لتسجل بذلك معدل نمو سلبي للعام الثاني على التوالي. ولا تزال تسجل الدول الناشئة والنامية في آسيا أسرع معدل نمو بين دول العالم قاطبةً، على الرغم من انخفاضه البسيط من ٦,٧ في المئة إلى ٦,٤ في المئة. ونتيجةً لتباين مستويات النمو، انحصر معدل النمو في مختلف دول العالم مابين من ١,٥ في المئة إلى ٤,٥ في المئة، كما هو مبين في الشكل البياني (١-١).

وبصفة عامة، شهدت معدلات نمو التجارة العالمية تباطؤاً في ٢٠١٦، حيث نمت بنسبة ٢,٢ في المئة فقط مقارنةً بما نسبته ٢,٨ في المئة في العام السابق. وعلى وجه التحديد، ارتفعت الواردات بشكل كبير في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لتصل إلى ٢ في المئة مقابل ٠,٥ في المئة في العام السابق. ومن جهة أخرى، تراجعت واردات الاقتصادات المتقدمة إلى ٢,٣ في المئة مقابل ٤,٤ في المئة في العام السابق. والأهم من ذلك، يمكن أن يعزى التباطؤ في نمو حجم التجارة العالمية في ٢٠١٦ إلى عملية إعادة التوازن في الصين والتباطؤ الذي نتج عنه وتأثيره على الاقتصادات الأخرى، بالإضافة إلى ضعف الطلب العالمي الكلي، وخاصةً من الاقتصادات التي تمر بضغوط اقتصادية.

^١ معدلات نمو عام ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠١٧ وتستند جزئياً إلى البيانات الجزئية/الأولية الخاصة بكل دولة والخاضعة للمراجعة. وينطبق ذلك أيضاً على بيانات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويستخدم صندوق النقد الدولي منهجية تعادل القوة الشرائية لقياس أوزان كل دولة على حدة مما يُعطي وزناً أكبر للدول النامية والناشئة. وقد يؤدي استخدام منهجية أسعار الصرف المعتادة إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ٢,٤ في المئة في ٢٠١٦ من ٢,٧ في المئة في ٢٠١٥.

الشكل البياني ١-٢: اتجاهات التضخم العالمية والإقليمية لمؤشر أسعار

المستهلك



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2017

قد تؤثر مؤشرات تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي في الولايات

المتحدة على وتيرة عملية تطبيع السياسة النقدية. فقد كان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منخفضاً في الولايات المتحدة حيث بلغ نسبة ١,٦ في المئة مقابل ٢,٦ في المئة في العام السابق. وأظهرت الأنشطة العامة مرونة أكبر بدعم من التحسن الحاصل في سوق الإسكان والعمل، إضافة إلى التيسير النسبي للأوضاع المالية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تؤثر الزيادة التدريجية في معدل سعر الفائدة للبنك الاحتياطي الفيدرالية وقوة الدولار الأمريكي على الأنشطة التصنيعية، بينما يتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على الاستثمارات المتعلقة بالنفط والتعدين والمعدات ذات الصلة. وفي المتوسط، ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ١,٢ في المئة مقابل ٠,١ في المئة في ٢٠١٥، كما ارتفع معدل التضخم الأساسي (باستثناء قطاعي الغذاء والطاقة) بنسبة ٢,٢ في المئة.

ارتفع معدل النمو في منطقة اليورو بنسبة ١,٧ في المئة، أي

بانخفاض نسبته ٠,٣ في المئة عما كان عليه في العام السابق. وقد عوض ارتفاع معدل الاستهلاك الخاص جزئياً الأثر السلبي الذي خلفه ضعف صافي الصادرات، كما ساهم في ذلك إيجابياً انخفاض أسعار النفط وتيسير الأوضاع المالية. وحقق برنامج التيسير الكمي فائدة كبيرة ومن المتوقع عدم تغييره في ٢٠١٧، ولذا فمن المتوقع أن تبقى أسعار الفائدة على اليورو أقل من أسعار الفائدة الأمريكية في العام المقبل.

أظهرت اليابان، للعام الثاني على التوالي، نمواً قوياً نسبياً، حيث

ارتفع معدل النمو بنسبة ١ في المئة في ٢٠١٦. وقد ساعد الدعم المالي وانخفاض أسعار النفط في تحقيق هذا الأداء القوي نسبياً. ومن المتوقع أن تستمر السياسة النقدية الميسرة على المدى القصير لتعزيز النمو وتجنب الضغوط التضخمية.

بلغ معدل النمو في الاقتصادات الناشئة ٤,١ في المئة، وهو العام

الثاني على التوالي الذي تسجل فيه نمواً يربو عن ٤ في المئة. وعلى الرغم

من تباطؤ النمو في الصين نتيجة لإعادة التوازن التدريجي نحو الاستهلاك والابتعاد عن الاستثمار والصادرات، سجلت الاقتصادات الآسيوية الناشئة والنامية معدل نمو قوي يبلغ ٦,٤ في المئة في ٢٠١٦. وظلت الهند الدولة الأسرع نمواً للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ معدل النمو فيها ٦,٨ في المئة. أما بالنسبة للشرق الأوسط، فلم يكن لتحسن أسعار النفط أثراً إيجابياً يذكر على معدلات النمو في معظم الدول المصدرة للنفط، حيث تحسنت الأسعار متأخراً جداً في آخر العام. فقد تراجع متوسط سعر نفط برنت لهذا العام بنسبة تفوق ١٦ في المئة وتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب عملية ضبط أوضاع المالية العامة. وبشكل عام، أثرت قوة الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وضعف الأسواق المالية العالمية على نمو اقتصادات الأسواق الناشئة، ومن المتوقع أن تستمر هذه التحديات في ٢٠١٧.

٢-١ التطورات المالية العالمية ومخاطر الاستقرار المالي**لم تتغير المخاطر السلبية العالمية في ٢٠١٦ كثيراً مقارنةً بالعام**

السابق. وبالرغم من استمرار السياسة النقدية الميسرة التي تطبقها معظم الاقتصادات المتقدمة (باستثناء الولايات المتحدة)، تباطأ النمو في ٢٠١٦ مقارنةً بالارتفاع الذي سجله العام السابق. وعلاوة على ذلك، استمر الارتفاع البطيء في أسعار السلع الأساسية المنخفضة (باستثناء الطاقة) في التأثير على صادرات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ولا يزال تباطؤ النمو في الصين وعملية إعادة التوازن وارتفاع ديون المؤسسات يؤثر بصورة ملحوظة على الثقة العالمية. وقد ساهمت تلك العوامل مجتمعة في زيادة مخاطر عدم الاستقرار المالي في ٢٠١٦. وعلى الرغم من تراجع مخاطر الانكماش في ٢٠١٦، إلا أنه يتعين على صناع السياسات مراقبته عن كثب. وايضاً يظل التفاوت المحتمل في السياسات النقدية بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة الكبرى تحدياً.

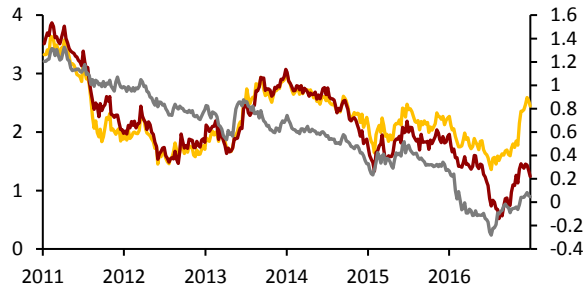
وفي المتوسط، ارتفعت أسواق البورصة في ٢٠١٦ مصحوبة

بانخفاض مستوى التقلبات بعد أن واجهت بعض الاضطرابات خلال العام السابق. شهدت مؤشرات البورصات العالمية (عدا مؤشر شانغهاي المركب) انتعاشاً قوياً نسبياً في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٣). فعلى سبيل المثال، تحسن أداء مؤشر فايننشال تايمز ١٠٠ في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ بسبب خفض بنك إنجلترا لأسعار الفائدة دعماً للنمو الاقتصادي. وجاء هذا الأداء القوي مخالفاً للتوقعات سابقة أشارت إلى احتمالية تباطؤ سوق البورصة بعد التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

انتعشت عائدات السندات في الاقتصادات المتقدمة في النصف

الثاني من عام ٢٠١٦. ففي الولايات المتحدة، ساهمت توقعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بارتفاع أسعار الفائدة ونتائج الانتخابات الرئاسية في انتعاش العائدات. أما في الاتحاد الأوروبي، فقد زاد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من حالة عدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي للمملكة المتحدة ولمنطقة اليورو ككل في ٢٠١٦ (الشكل البياني ٥-١).

الشكل البياني ٥-١: عائدات السندات السيادية في الاقتصادات المتقدمة لمدة عشر سنوات



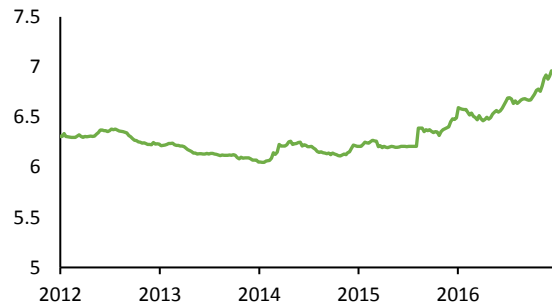
اليابان (محور أيمن) — المملكة المتحدة — الولايات المتحدة

المصدر: بلومبيرغ

وبالمقارنة مع السنوات القليلة الماضية، انخفض معدل التقلبات

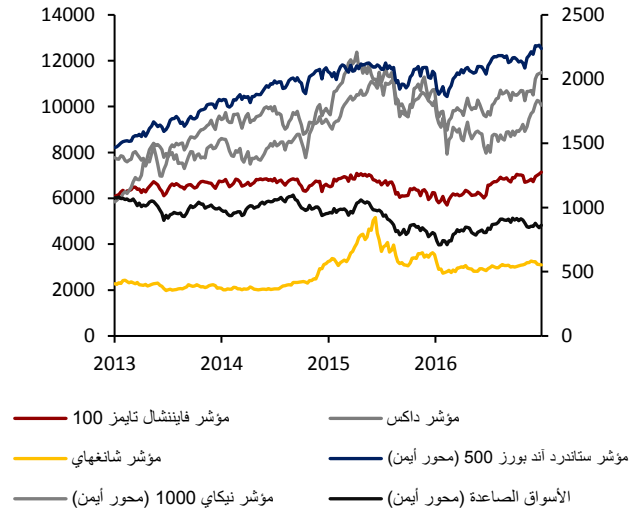
في أسواق الصرف الأجنبية، وواصل الدولار الأمريكي ارتفاعه مقابل معظم العملات (الشكل البياني ٦-١ و ٧-١). وقد يُعزى ذلك إلى تباين السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى من تطبيع السياسة النقدية الأمريكية وتحسن الإنتاج نسبيًا في الولايات المتحدة. وقد يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى تعزيز القدرة التنافسية لصادرات اقتصادات الأسواق الناشئة إلى الولايات المتحدة التي تعد مصدرًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي العالمي.

الشكل البياني ٦-١: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني (يوان/دولار)



المصدر: بلومبيرغ

الشكل البياني ٣-١: أسواق البورصة العالمية

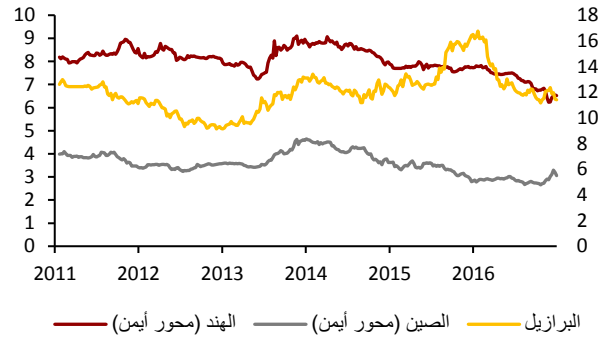


المصدر: بلومبيرغ

ظلت عائدات السندات السيادية لاقتصادات الأسواق الناشئة

مستقرة بشكل عام. وقد تحسنت العائدات السيادية للهند والبرازيل في ٢٠١٦ متراجعةً عن مستوياتها في نهاية ٢٠١٥، خاصةً في البرازيل التي شهدت عائداتها ارتفاعًا قياسيًّا في ٢٠١٥ منذ ٢٠١١ (الشكل البياني ٤-١). وجاء انخفاض العائدات بسبب إجراءات السياسات التي تطبقها بعض الاقتصادات الناشئة، فعلى سبيل المثال، خفض البنك المركزي الهندي أسعار الفائدة على الإقراض بسبب تحسين أوضاع السيولة وتراجع الضغوط التضخمية خلال ٢٠١٦. كما أدى تحسين توقعات التضخم وضخ السيولة من بعض الحكومات إلى زيادة انخفاض عائدات السندات.

الشكل البياني ٤-١: عائدات السندات السيادية في الأسواق الناشئة لمدة عشر سنوات



المصدر: بلومبيرغ

٣-١ آفاق النمو العالمي

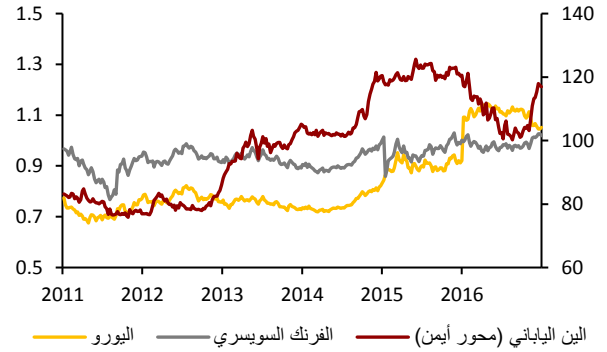
ساهمت التوجيهات المسبقة، والسياسة النقدية الميسرة، وعملية ضبط أوضاع المالية العامة باعتدال في الاقتصادات المتقدمة في تعزيز النمو والاستقرار المالي في ٢٠١٦. ومن المتوقع ألا تتغير سياسات المالية العامة والسياسات النقدية كثيرًا في ٢٠١٧، على الرغم من توقع تباين هذه السياسات في دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وفي ديسمبر ٢٠١٦، رفع البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس للمرة الثانية منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧. ومع ذلك، من المتوقع استمرار تطبيق السياسة النقدية الأمريكية في ٢٠١٧ وعدم حدوث أي تقلبات حادة في الأسواق المالية العالمية.

وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر مؤخرًا عن صندوق

النقد الدولي، فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي في ٢٠١٧ ليصل إلى ٣,٥ في المئة مقابل ٣,١ في المئة في العام الماضي. حيث من المتوقع أن تكون الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لا سيما الدول الآسيوية الناشئة والنامية، السبب الرئيسي في ارتفاع معدل النمو، في حين يتوقع انخفاض المعدل في الاقتصادات المتقدمة.

بشكل عام، ازداد الاستقرار المالي في ٢٠١٦، إلا أنه يتعين على صناع السياسات التنبيه للمصادر المحتملة للمخاطر. قد يؤدي تعديل الأنظمة والحمائية التجارية إلى ارتفاع المخاطر المالية والتأثير على النمو العالمي. وسيؤدي الانتعاش الجزئي لأسعار السلع الأساسية، وخاصة النفط، إلى تحسين الميزانيات العمومية للمؤسسات التي ترتفع فيها نسبة الديون في القطاعات المتعلقة بالطاقة، وبالتالي، يتعين على هذه المؤسسات تخفيض نسبة الديون عن طريق رفع نسبة رأس المال إلى إجمالي المطلوبات. وفي أوروبا، لا يزال القطاع المصرفي ضعيفًا ولكن أمامه الفرصة للاستفادة من تحسن وضع الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية الميسرة. أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة، فقد يشكل تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل أكثر حدة مما كان متوقعًا، والتحول الذي تحتاجه الصين إلى نمو أكثر توازنًا، والمؤسسات التي ترتفع فيها نسبة الديون خطرًا على الأسواق المالية الناشئة والعالمية. وأخيرًا، قد تُفاقم التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين السياسي (في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مثلًا) من حالة عدم اليقين بشأن النظام المالي العالمي.

الشكل البياني ٧-١: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

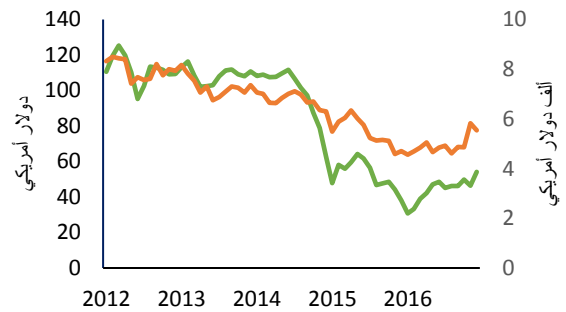


المصدر: بلومبيرغ

ساهم التحسن النسبي في معظم أسعار السلع الأساسية في دعم

الاستقرار المالي العالمي. ففي النصف الثاني من عام ٢٠١٦، تحسنت معظم أسعار السلع الأساسية، خاصة منتجات الطاقة، بعد أن سجلت مستويات انخفاض قياسية في نهاية عام ٢٠١٥. كما تحسنت معظم أسعار السلع الصناعية (باستثناء المنتجات الزراعية) في الربع الرابع من عام ٢٠١٦. وعلى وجه الخصوص، تحسن سعر خام نفط برنت مقارنةً بأدائه الضعيف في مطلع العام (حوالي ٣٠ دولارًا للبرميل) ليتخطى حاجز الـ ٥٠ دولارًا للبرميل. وقد تحسنت الأسعار بصورة قوية بسبب استبعاد منظمة الأوبك لوضع اتفاقية لخفض إنتاج النفط، وردم الفجوة بين العرض والطلب العالمي تدريجيًا. وعلاوة على ذلك، تحسنت أسعار المعادن والغاز الطبيعي والفحم بسبب زيادة الطلب، خاصة من الصين، ومن المتوقع أن يؤدي هذا التأثير إلى زيادة الاستقرار المالي في النظام المالي العالمي. فمن جهة، سيتحسن وضع المالية العامة للدول المصدرة للنفط والسلع الأساسية التي تتميز بعلاقات مالية قوية. ومن جهة أخرى، سيتحسن الوضع المالي لشركات النفط التي ترتفع فيها نسبة الديون في الاقتصادات المتقدمة وبالتالي ستخفض معدلات التعثر في السداد.

الشكل البياني ٨-١: أسعار السلع الأساسية

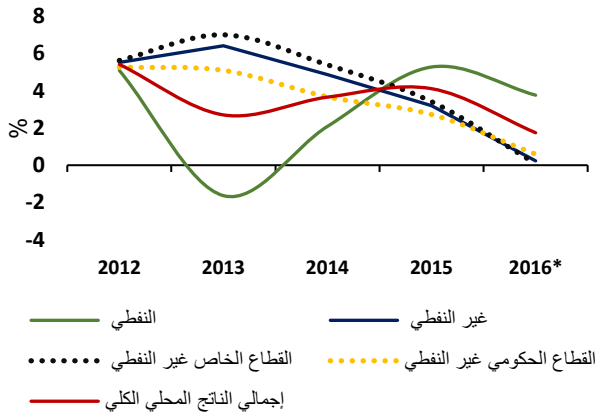


المصدر: بلومبيرغ

٢. الاقتصاد السعودي: الاتجاهات والمخاطر وآفاق النمو

من الآثار المترتبة على إلغاء الدعم. ويعد استمرار مثل هذه التدابير هاماً في التخفيف من الآثار قصيرة الأجل وضمان تحول اقتصادي ناجح.

الشكل البياني ١-٢: نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع الإنتاجي

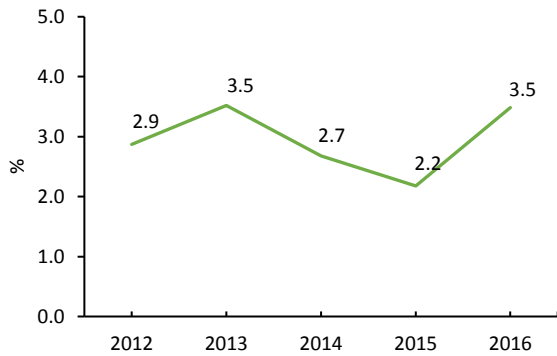


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

* أولي

جاءت التغيرات في معدلات التضخم في عام ٢٠١٦ بشكل رئيسي من إصلاحات الدعم الحكومي لأسعار الطاقة والماء. حيث ارتفع متوسط معدل التضخم إلى ٣,٥ في المئة على أساس سنوي مقارنة مع ٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٢-٢). وكانت العوامل الرئيسية التي أسهمت في الزيادة هي إصلاحات أسعار الطاقة والماء المطبقة في بداية عام ٢٠١٦. وبدورها أدت هذه التطورات إلى زيادة الأسعار الشهرية مقارنة مع الشهر نفسه في السنة السابقة. وعلى وجه الخصوص، بلغ تغير السعر السنوي ٤,٣ في المئة في يناير ٢٠١٦ ثم بدأ بعد ذلك في الانخفاض حتى وصل إلى نسبة ١,٧ في المئة في ديسمبر (الشكل البياني ٣-٢).

الشكل البياني ٢-٢: التضخم- سنوي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

١-٢ اتجاهات النمو والتضخم

على الرغم من حدوث بعض الانتعاش في أسعار النفط، إلا أن الانخفاض الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٤ كان له تأثير كبير على تطورات المالية العامة والاقتصاد الكلي في المملكة. واستمرت أسعار النفط في الارتفاع خلال العام، وبحلول ديسمبر ٢٠١٦ كانت أعلى بنسبة ٥٠ في المئة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٥، إلا أنها ما تزال منخفضة على أساس متوسط سنوي بنسبة ١٨ في المئة في ٢٠١٦، وهذا أدى بدوره إلى انخفاض كبير في عائدات النفط الحكومية محدثاً ضغطاً على الموقف المالي للدولة. ونتيجة لذلك، تم ترشيد الإنفاق الحكومي، الذي يعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، حيث جاء معظم الانخفاض في النفقات الرأسمالية التي انخفضت بنسبة ٣٧ في المئة عن مستواها في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من الضغوط السلبية المستمرة على الاقتصاد، ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إيجابياً في عام ٢٠١٦. حيث ارتفع بنسبة ١,٧ في المئة، لكنه معدل أبطأ من عام ٢٠١٥ البالغ ٤,١ في المئة. وما زال قطاع النفط المحرك الأقوى لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب الزيادة في إنتاج النفط الخام (بنسبة ٢,٨ في المئة) وفي أنشطة التكرير (بنسبة ١٤,٨ في المئة). وعلى النقيض من ذلك، تباطأت وتيرة نمو القطاع الحكومي والقطاع الخاص غير النفطي بشكل ملحوظ، حيث سجلتا معدلات نمو بلغت ٠,٦ في المئة و ٠,١ في المئة على التوالي، بانخفاض كبير عن المعدلات المسجلة في عام ٢٠١٥ التي بلغت ٢,٧ في المئة و ٣,٤ في المئة (الشكل البياني ١-٢).

دفعت هذه التطورات الاقتصادية الكلية إلى ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي. ولتخفيف العجز في الميزانية، وتحول الاقتصاد من اقتصاد معتمد على النفط إلى اقتصاد يعتمد على مجموعة متنوعة من مصادر النمو الاقتصادي، أطلقت الحكومة رؤية ٢٠٣٠، التي تتكون من عدة برامج منها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وبرنامج التوازن المالي (الإطار ١-٢).

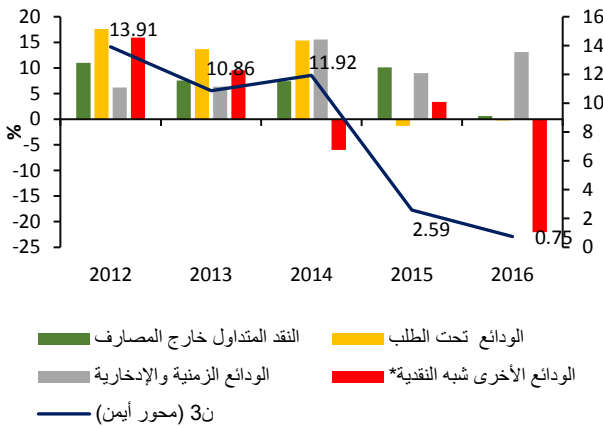
وعلى الرغم من بعض الآثار قصيرة الأجل، يتوقع أن تعمل رؤية ٢٠٣٠ على تخفيف العلاقة بين وضع المالية العامة والقطاعات الحقيقية والمالية على المدى الطويل. وبما أن المالية العامة تهيمن على الاقتصاد، فلذلك قد تنطوي إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية اللازمة للتحول إلى اقتصاد متنوع على بعض النتائج غير المقصودة على النمو الاقتصادي وأداء القطاعات المالية ووضع المالية العامة. وقد تثير عملية التحول أيضاً حالة عدم يقين نظراً لاستحداث أنظمة وقواعد جديدة. ومع ذلك، عند التطبيق العملي للإصلاحات ستخفف مثل هذه التبعات على المدى الطويل. والأهم من ذلك، إن تحقيق رؤية ٢٠٣٠ سيساعد على تخفيف مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي والقطاع المالي عند تدبذب أسعار النفط وتغير وضع المالية العامة.

منذ الإعلان عن رؤية ٢٠٣٠، ارتفع مستوى الشفافية والتواصل مع الجمهور بشكل كبير، مما ساعد على الحد من الشكوك وتعزيز المصداقية. علاوة على ذلك، تم الإعلان عن برامج أخرى لتعويض الآثار السلبية لبعض الإصلاحات، مثل برنامج "حساب المواطن" المصمم للتخفيف

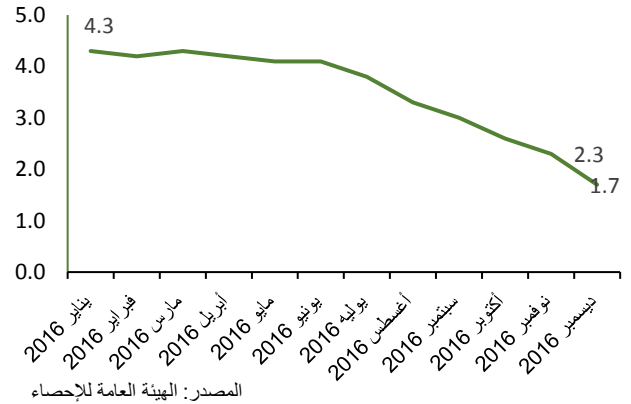
تسارعاً في معدل نموه ليصل إلى ١٣,١ في المئة في عام ٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو قدره ٩,٠ في المئة في عام ٢٠١٥. ويعزى هذا النمو السريع إلى ضخ المؤسسة مبلغ ٣٥,٠ مليار ريال سعودي^٢ على شكل ودائع مع المصارف المحلية في عام ٢٠١٦.

يُعزى معظم الانخفاض في نمو المكونات الأخرى لعرض النقود (ن ٣) إلى الانخفاض الحاد في الودائع شبه النقدية الأخرى التي انخفضت بنسبة ٢٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٦. ومما أسهم أيضاً في انخفاض النمو هو الانكماش الحاد في نمو النقد المتداول خارج المصارف، الذي ارتفع بنسبة ١,١ في المئة فقط، مقابل ٩,٦ في المئة في عام ٢٠١٥. وانخفضت الودائع تحت الطلب في عام ٢٠١٦ بنسبة ٠,٢ في المئة، أي بانخفاض أقل من الانخفاض المسجل في عام ٢٠١٥ البالغ ١,٣ في المئة (الشكل البياني ٢-٤).

الشكل البياني ٢-٤: معدلات نمو عرض النقود (ن ٣) ومكوناته



الشكل البياني ٢-٣: التضخم شهري



من الواضح أن معدلات التضخم الشهرية تواجه ضغطاً مضاداً لتضخم (الشكل البياني ٢-٣). ويعود هذا بشكل أساسي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات. وكان أثر الإلغاء الجزئي للدعم أثراً مؤقتاً ولم يؤد إلا لتغير مرة واحدة في المستوى العام للأسعار، وبعد ذلك استمرت معدلات التضخم في اتجاهها التنزلي. وبما أنه يتوقع أن تؤدي إصلاحات الدعم المستقبلية إلى آثار مماثلة، فإنه من المهم ضمان تخفيف الضغوط المضادة للتضخم من خلال سياسات تحفز النمو الاقتصادي وتجذب الاستثمارات وترفع الطلب الكلي.

٢-٢ التطورات النقدية

١-٢-٢ الكتلة النقدية

استمرت الكتلة النقدية في عام ٢٠١٦ في نموها البطيء منذ العام السابق. وسجلت القاعدة النقدية أدنى معدل نمو لها منذ عام ٢٠٠١ بحوالي ٠,٦ في المئة مقارنة بـ ٦,٣ في المئة في عام ٢٠١٥. وبالمثل، تباطأ نمو العرض النقدي في عام ٢٠١٦ بشكل كبير، خاصة بالنسبة للعرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع (ن ١ ون ٣ على التوالي). وقد ارتبطت هذه التطورات النقدية بانخفاض الإنفاق الحكومي الذي فرضه انخفاض أسعار النفط. لذلك، يعزى انخفاض معدل نمو المجاميع فقط إلى الطلب على النقد، مما يعكس بطء نمو القطاعات غير النفطية. ومثل هذه التطورات متوقعة حيث أنها قد وقعت عدة مرات في الماضي أثناء انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإنفاق الحكومي.

شهد عرض النقود بمفهومه الواسع (ن ٣)، الذي يعد مقياساً للسيولة الكلية، تباطؤاً في وتيرة نموه خلال عام ٢٠١٦. حيث سجل معدل نمو أبطأ بلغ ٠,٨ في المئة، أي بانخفاض عن نسبة نموه في عام ٢٠١٥ البالغة ٢,٥ في المئة. ويعزى انخفاض معدل نمو عرض النقود ن ٣ إلى تباطؤ نمو مكوناته الكلية باستثناء الودائع الزمنية والإدخارية. وشهد هذا المكون

^٢ تم ضخ الودائع على فترتين، الأولى كانت وديعة ضختها المؤسسة بمبلغ ١٣ مليار ريال سعودي والثانية أودعتها المؤسسة نيابة عن جهات حكومية بمبلغ ٢٢ مليار ريال سعودي.

الإطار ٢-١

الأهداف الاقتصادية لرؤية ٢٠٣٠

التزمت المملكة بتحويل اقتصادها من اعتماده على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعاً، مما يجعله أقل تأثراً بتذبذب أسعار النفط. ولتحقيق هذا التحول، قامت السعودية بإطلاق رؤية ٢٠٣٠، التي تقوم على ثلاثة محاور هي الاقتصاد والمجتمع والحوكمة. وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز متانة الاقتصاد ضد الصدمات الخارجية. وأطلقت الرؤية عدة مبادرات، موجودة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مختلفة. وبناء على برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، تصطلع كل جهة حكومية بدور رئيس في تنويع الاقتصاد من خلال الاستراتيجيات المحددة وتساهم جميعها في بناء اقتصاد مستدام ومتين. الأهداف الاقتصادية الرئيسية المحددة في الرؤية التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ هي:

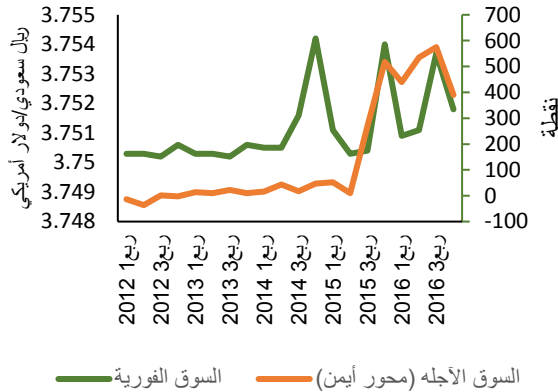
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من ٤٠ في المئة إلى ٦٥ في المئة.
 - زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦٣ مليار ريال إلى ١ تريليون ريال.
 - رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦ في المئة إلى ٥٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
 - زيادة التوظيف من خلال خفض معدل البطالة بين السعوديين من ١١,٦ في المئة إلى ٧ في المئة.
 - رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من ٤٠ في المئة إلى ٧٥ في المئة.
 - زيادة المحتوى المحلي من الإنفاق العسكري إلى أكثر من ٥٠ في المئة.
 - ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠ في المئة إلى ٣٥ في المئة.
 - رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من ٣,٨ في المئة إلى المعدل العالمي البالغ ٥,٧ في المئة.
 - رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من ٦٠٠ مليار ريال إلى ما يزيد على ٧ تريليونات ريال.
 - ارتفاع حجم الاقتصاد وانتقاله من المرتبة ١٩ إلى المراتب الـ ١٥ الأولى على مستوى العالم.
 - الانتقال من المركز ٢٨ في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشرة الأولى.
- وستساهم هذه الأهداف بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية والحكومية (الواردة في رؤية ٢٠٣٠)، في تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد متنوع يقوده القطاع الخاص بدلاً عن القطاع العام. ولتحقيق هذه الأهداف، تطبق الدولة سلسلة من الإصلاحات الهيكلية منذ عام ٢٠١٦ تهدف إلى تعزيز اقتصاد أكثر استدامة^٢.

١. لمزيد من التفاصيل، انظر www.vision2030.gov.sa.

٢. بالإضافة إلى الأهداف المذكورة سابقاً، تم إطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي في عام ٢٠١٧ بهدف تحقيق التوازن في المالية العامة بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد تراجع التقلب في السوق الآجلة إلى حد كبير في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من حدوث بعض التقلب في السعر، فقد تكيف السوق إلى حد كبير مع موقف المملكة الصارم في المحافظة على الربط. وقد أظهر الاقتصاد السعودي قدرته على التعامل مع المضاربة على العملة، حيث أنه يتمتع باحتياطيات كبيرة كافية لإنهاء أي تهديد محتمل. وعلاوة على ذلك، أوضح صناع السياسات في المملكة موقفهم من نظام سعر الصرف بعدم وجود خطط لفك الارتباط (الشكل البياني ٢-٦).

الشكل البياني ٢-٦: أسعار صرف الريال



٢-٢-٣ أسعار الفائدة

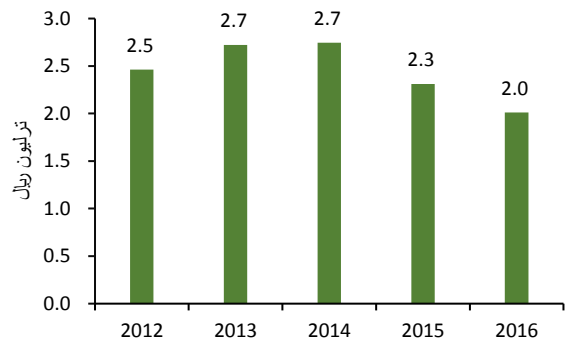
لم يشكل التطبيع النقدي في الولايات المتحدة خطراً كبيراً على النظام المالي أو النمو الاقتصادي أو السيولة في المملكة. فلقد تم تطبيق سياسة سعر الفائدة (الفرق بين معدل إعادة الشراء ومعدل إعادة الشراء المعاكس) بحوالي ٥٠ نقطة أساس بسبب الزيادة التراكمية البالغة ٥٠ نقطة أساس في اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس^٣، وذلك بعد رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وكان تأثير هذا التشديد النقدي على النمو الاقتصادي ضئيلاً نظراً للتعديل الطفيف المتوقع وحقيقة أن أسعار الفائدة لا تزال منخفضة نسبياً.

على الرغم من ذلك، شهد سعر الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) لمدة ٣ أشهر قفزة غير متناسبة في عام ٢٠١٦ نتيجة للضغط على السيولة. وقد ارتفع سعر السايبور لمدة ثلاثة أشهر من متوسط ١,١ في المئة في بداية عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٢,٤ في المئة بنهاية الربع الثالث من نفس العام (الشكل البياني ٢-٧). ويعزى هذا الارتفاع إلى الضغط على السيولة بسبب تحول الودائع من القطاع المصرفي إلى الاستثمار في السندات الحكومية، فضلاً عن سحب جزء من ودائع الجهات والمؤسسات العامة من النظام المصرفي.

وأدت الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لمواجهة ضغوط السيولة في النظام المالي إلى تحسن أوضاع السيولة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م. حيث شمل تدخل المؤسسة في سوق النقد رفع نسبة القروض إلى الودائع من ٨٥ في المئة إلى ٩٠ في المئة، وإيداع ٣٥ مليار ريال لدى المصارف المحلية وتخفيض سقف إصدار أدوات المؤسسة من ٩ مليار إلى ٣ مليار ريال وتوفير اتفاقيات إعادة الشراء بأجل استحقاق أطول هي ٧ أيام

استمر إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية للمؤسسة في الانخفاض عام ٢٠١٦، إلا أنها لا تزال مرتفعة. حيث انخفض مخزون الأصول الاحتياطية من ٢,٣ تريليون ريال سعودي في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٢ تريليون ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٢-٥). ومع ذلك، وحتى في ظل المستوى الحالي للاحتياطيات الأجنبية، تُصنّف المملكة ضمن الدول العشرة الأولى في العالم من حيث مخزون الأصول الاحتياطية الأجنبية. ويكفي المخزون الحالي من الاحتياطيات لتغطية قيمة ٣٣ شهراً على الأقل من الواردات. وعلاوة على ذلك، تراجع معدل الانخفاض في الأصول الاحتياطية من حوالي ١٥ في المئة في عام ٢٠١٥ إلى ١٣ في المئة بنهاية عام ٢٠١٦، وهو مؤشر على التحسن نتيجة لضبط المالية العامة وتنويع مصادر الدخل وإصدار أدوات الدين الدولية.

الشكل البياني ٢-٥: إجمالي الأصول الاحتياطية



لا يثير المستوى الحالي للاحتياطيات مخاوفاً بشأن الاستقرار المالي. حيث أن الأصول الاحتياطية الأجنبية للمؤسسة لا تزال أكثر من كافية لدعم سياسة سعر الصرف والأنشطة الاقتصادية، وهي تعادل حالياً ٨٤ في المئة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، من المهم أن تأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على الانخفاض الحاد في الاحتياطيات على الاستقرار المالي.

أدى انخفاض مستوى الدين العام والتنويع في تمويله إلى تخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية. حيث تم تمويل حوالي ٣٤ في المئة من العجز المتراكم في السنتين الأخيرتين من خلال إصدار سندات دين محلية وأجنبية. وعادة ما تتم تغطية إصدارات الدين هذه عدة مرات وهي إصدارات ذات عوائد منخفضة نسبياً، مما يدل على وجود إقبال مرتفع على السندات السيادية للسعودية في الأسواق المالية المحلية والدولية. وكان إجمالي عبء الدين في نهاية عام ٢٠١٦ حوالي ١٣,٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، ويعد من أقل النسب في مجموعة العشرين.

٢-٢-٢ سعر الصرف

لا تزال المؤسسة ملتزمة بسياسة سعر الصرف. حيث أن الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي عند ٣,٧٥ ريال لكل دولار. وفي ٢٠١٦ كان هناك ضغطاً ضئيلاً نسبياً على سعر الصرف بسبب التزام المؤسسة القوي بسياسة سعر الصرف.

^٣ تم تخفيض الفرق نتيجة رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس مرتين بخمس وعشرين نقطة أساس في كل مرة منذ عام ٢٠١٥. كما تم رفعه مره أخرى في فبراير ٢٠١٧ بخمس وعشرين نقطة أساس ليصل إلى ١ في المئة.

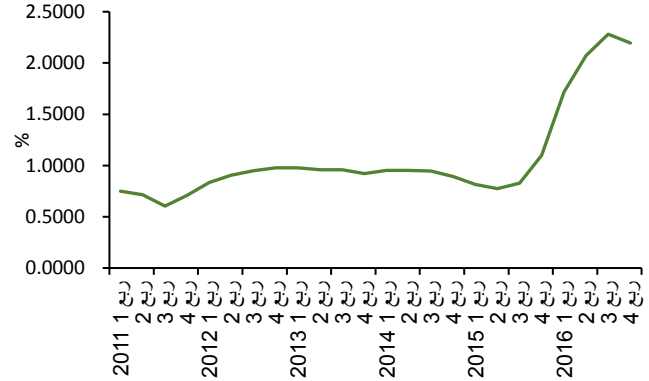
تم تنفيذ عدة تدابير لتعزيز الإيرادات في عام ٢٠١٦ كجزء من رؤية ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وغيرها من المبادرات. في عام ٢٠١٦، طبقت الدولة الحزمة الأولى من إصلاحات أسعار الطاقة والمياه، مما عزز الإيرادات غير النفطية بشكل فوري. ومن المتوقع أن يكون للإصلاحات المالية والهيكلية الإضافية في البرامج الجديدة إسهاماً كبيراً في تعزيز التوازن المالي. وتشمل هذه الإصلاحات استحداث ضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة وحزمة ثانية من إصلاحات أسعار الطاقة والمياه ورسوم الأراضي البيضاء وستنفذ جميعها في الفترة ما بين ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتشكل مصادر الإيرادات الجديدة هذه جزءاً من برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٢٠ حتى مع استمرار انخفاض أسعار النفط.

على الرغم من أهمية وضرورة إجراءات ضبط المالية العامة، فإن تنفيذها التدريجي سيضمن احتواء المخاطر الناشئة عن الروابط بين المالية العامة والقطاع المالي. وترتبط تطورات المالية العامة ارتباطاً وثيقاً بالمؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية، مثل سيولة النظام المالي، ونمو الائتمان، والعرض النقدي، ومعدلات التضخم، والنمو الاقتصادي. ولذا، من الضروري التدرج في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإجراءات ضبط المالية العامة لضمان تقليل العواقب غير المرغوب فيها من هذه الإصلاحات إلى أكبر درجة ممكنة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للخفض المفاجئ والكبير في الإنفاق الحكومي تأثيراً على النمو الاقتصادي وعلى الضغوط الانكماشية وقد يؤثر على الطلب على الائتمان.

قامت الدولة بتمويل العجز المالي جزئياً عن طريق إصدار سندات الدين العام. وعلى الرغم من العجز الكبير في السنوات القليلة الماضية، فإن مستوى الدين لا يزال في منطقة الأمان ولا يشكل أي مخاوف فيما يتعلق بالمخاطر السيادية أو مزاحمة مقترضي القطاع الخاص المحليين. وبلغت ديون الحكومة في عام ٢٠١٦ ما نسبته ١٣,٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ ٥,٨ في المئة في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٢,٨). وفي تغير جذري بالملاحظة، لجأت الدولة للمرة الأولى منذ الثمانينات إلى مصادر محلية ودولية أيضاً لتمويل عجز ميزانيتها. وفيما يتعلق بتفاصيل الاقتراض، فقد حصلت الدولة على ١٠ مليار دولار أمريكي عن طريق القروض المشتركة من المصارف الدولية في أبريل ٢٠١٦، وأصدرت أول سندات السيادية الدولية بمبلغ ١٧,٥ مليار دولار أمريكي في أكتوبر ٢٠١٦، التي تم تغطيتها بأكثر من أربعة أضعاف، واقتضت ٢١٣,٥ مليار ريال سعودي من مصادر محلية (بمعنى أن الاقتراض الإجمالي بلغ ٣١٦,٦ مليار في عام ٢٠١٦).^٦ وقد أدى التوجه نحو الاقتراض من الأسواق الدولية إلى تقليل خطر مزاحمة القطاع الخاص المحلي.

و ٢٨ يوماً و ٩٠ يوماً. بالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة بإعادة هيكلة حوكمة السايبور بما يتوافق مع معايير المنظمة الدولية لهيئات سوق المال لضمان الشفافية في التسعير. وكجزء من إطار الحوكمة الجديد، تم تعيين تومسون رويترز مديراً لاحتساب سعر الفائدة بين البنوك السعودية.

الشكل البياني ٢-٧: أسعار الفائدة بين المصارف السعودية (السايبور)



٣-٢ تطورات المالية العامة

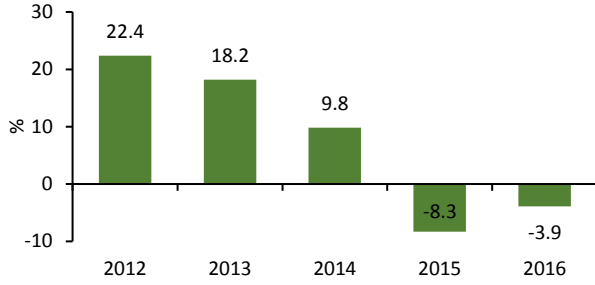
تأثر الوضع المالي للحكومة تأثيراً سلبياً بتراجع أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من تسجيل أسعار النفط بعض التحسن خلال عام ٢٠١٦، إلا أن عائدات صادرات النفط انخفضت بنحو ١٢ في المئة في عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط الحكومية. ومن الناحية التاريخية، شكلت عائدات النفط نحو ٨٠ في المئة من إيرادات الحكومة؛ لذلك زاد هذا الانخفاض من الضغوط على التوازن المالي مؤدياً إلى حدوث عجز في الميزانية للسنة الثالثة على التوالي. وعلى وجه التحديد، ارتفع العجز في الميزانية في عام ٢٠١٦ ليصل إلى حوالي ٣١١ مليار ريال سعودي مقارنة بـ ٣٨٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥.^٤

حتم اختلال التوازن المالي هذا على الحكومة اتخاذ إجراءات لضبط الإنفاق. وقد أدت إجراءات ضبط المالية العامة، التي بدأت خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ واستمرت طيلة عام ٢٠١٦، إلى خفض النفقات الحكومية. ونجحت الحكومة في تقليص النفقات الحكومية بنسبة ١٥,١ في المئة في عام ٢٠١٦ مقارنة بنسبة ١١,٥ في المئة في العام السابق. يعكس هذا الانخفاض التزام الدولة بتحديد أولويات الإنفاق على المشاريع العامة وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة. أما فيما يتعلق بالإنفاق الحالي، تظهر البيانات ارتفاعاً بنسبة ١,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٦، مقابل انخفاض نسبته ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٥. ويرتبط ارتفاع الإنفاق الحالي في عام ٢٠١٦ بشكل أساسي بالمدفوعات الحكومية المتأخرة للقطاع الخاص البالغة ٨٠ مليار ريال سعودي وهو ما يمثل رصيداً مستحقاً من عام ٢٠١٥م. وانخفض إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة ٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٦ مقارنة بانخفاض ١١,٥ في المئة مقارنة بالعام السابق.

^٤ مثل جزء من العجز البالغ ١٠٥ مليار ريال في ٢٠١٦ مدفوعات حكومية للمتأخرات.
^٥ تأخذ هذه النسب في الحسبان أرقام الإنفاق الرأسمالي الذي يشمل الإنفاق على بعض مشاريع الحرمين الشريفين.
^٦ في أبريل ٢٠١٧، أصدرت الدولة أول صكوك إسلامية بقيمة ٩ مليار دولار.

أسعار النفط، سجل الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية فائضاً على مدى العقد الماضي حتى بدأت أسعار النفط في الانخفاض في منتصف عام ٢٠١٤ حيث انخفضت واردات السلع والخدمات التي تقاس بالريال السعودي في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٣,٥ في المئة، مما يعكس انخفاض الطلب المحلي على الواردات. ونتيجة لهذه التطورات، تقلص عجز الحساب الجاري من ٢١٣ مليار ريال في عام ٢٠١٥ إلى ٩٣,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٦. ويوضح الشكل البياني (١٠-٢) ميزان الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

الشكل البياني ١٠-٢: ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)



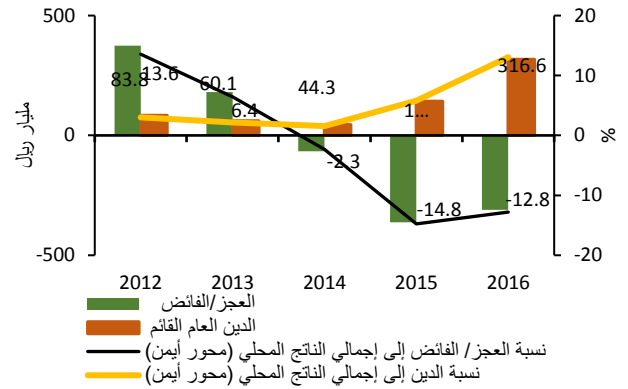
٦-٢ آفاق ومخاطر الاقتصاد السعودي

إن التحدي الرئيس الذي سيواجه الاقتصاد السعودي في العام القادم ينبع من سوق النفط العالمية، مما سيشكل تحدياً لسياسة المالية العامة. وقد انتعشت أسعار النفط بسبب اتفاقية منظمة أوبك الناجحة لخفض الإنتاج في أواخر عام ٢٠١٦، وسيؤدي تمديد هذه الاتفاقية إلى النصف الثاني من عام ٢٠١٧ إلى خفض هذه المخاطر^٧. ونتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي بمعدل أبطأ على المدى القصير نظراً للنمو السلبي لقطاع النفط الناجم عن خفض الإنتاج. ومن جانب آخر، يتوقع أن ينمو القطاع الخاص غير النفطي بشكل أسرع نتيجة لتنفيذ مبادرات رؤية ٢٠٣٠ التي تشمل تعزيز دور القطاع الخاص في إيجاد مزيد من فرص العمل وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف العبء على سياسة المالية العامة من خلال الخصخصة وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

لا تزال المملكة قادرة على التكيف مع الانخفاض النسبي لأسعار النفط على المدى القصير والمتوسط. وهذا هو الواقع حيث أن المملكة لا تزال تحتفظ بمستوى عالٍ من احتياطياتها الأجنبية المتراكمة على الرغم من عمليات السحب من الاحتياطيات على مدى العامين الماضيين، ولديها القدرة على تمويل العجز من خلال سوق السندات مع عوائد منخفضة نسبياً.

لا تزال التوترات الجيوسياسية تشكل خطراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن تتسبب حالة عدم الاستقرار الإقليمي في زيادة مواطن الضعف في الأسواق المالية وتقلب تدفقات رأس المال وزيادة تقلب أسواق النفط.

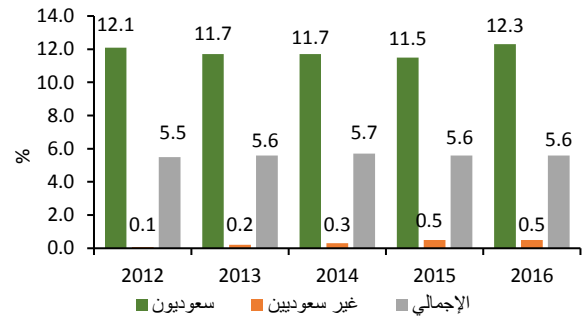
الشكل البياني ٨-٢: تطورات المالية العامة



٤-٢ سوق العمل

على الرغم من أن ارتفاع معدل البطالة لا يشكل حتى الآن مخاوفاً كبيرة حول الاستقرار المالي، إلا أن تدهورها قد يكون له تداعيات على النظام المالي. ظلت نسبة البطالة الإجمالية دون تغيير عند ٥,٦ في المئة. ولكن ارتفعت نسبة البطالة بين السعوديين من ١١,٥ في المئة في ٢٠١٥ إلى ١٢,٣ في المئة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، مسجلة أعلى نسبة منذ عام ٢٠١٢ (الشكل البياني ٩-٢). ويعزى هذا الارتفاع إلى عاملين هما تباطؤ نمو معدل التوظيف (بسبب تباطؤ نمو القطاع الخاص وخفض التوظيف الحكومي) وزيادة القوى العاملة السعودية بسبب ارتفاع نسبة المشاركة إلى ٤٢,٢ في المئة. ويعدّ هذا التباطؤ في توظيف السعوديين أثراً جانبياً قصير الأجل لعملية ضبط المالية العامة الانتقالي والإصلاحات الهيكلية، ويتوقع أن يكون مؤقتاً نظراً للنجاح في الانتقال نحو أهداف رؤية ٢٠٣٠. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي زيادة ارتفاع معدل البطالة وخاصة بين السعوديين إلى زيادة مستوى المخاطر على النظام المالي حيث أنها قد تزيد من احتمال التعثر بين الأسر وتقلل الطلب الكلي.

الشكل البياني ٩-٢: معدلات البطالة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

٥-٢ القطاع الخارجي

بما أن النفط لا يزال يمثل الحصة الأكبر من الصادرات السعودية، فلذلك يظل الحساب الجاري عرضة لصدمات أسعار النفط. وفي ظل ارتفاع

^٧ تم تمديد الاتفاقية لفترة تسعة أشهر ابتداءً من الأول من يوليو ٢٠١٧.

٣. القطاع المصرفي: الكفاءة التشغيلية والمخاطر والمتانة

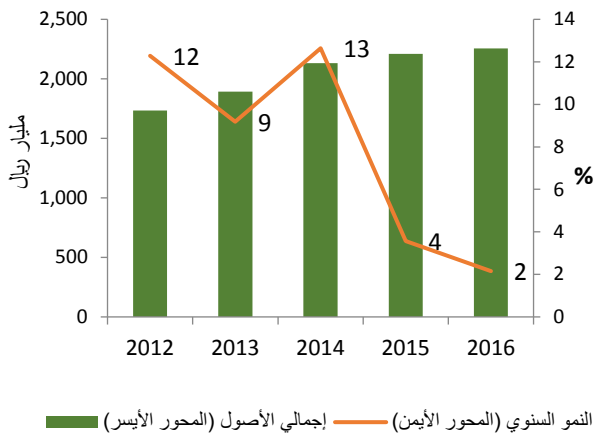
١-٣ نظرة عامة

قائم على عائدات النفط إلى آخر ذي قاعدة أكثر تنوعاً، مما يضمن نجاح الرؤية الوطنية.

٢-٣ تقييم المراكز المالية – أصول المصارف

بالرغم من الظروف الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية، استمر النظام المصرفي السعودي في النمو، وإن كان باعتدال، حيث نمت قاعدة أصوله في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,١ في المئة لتصل إلى ٢,٢ تريليون ريال سعودي، أي أقل من متوسط النمو للسنوات الخمس الماضية البالغ ٨ في المئة، يبين (الشكل البياني ١-٣) نمو الأصول المصرفية، مما يعكس التباطؤ الحالي في الناتج الاقتصادي.

الشكل البياني ١-٣: نمط نمو أصول المصارف



وعلى الرغم من النمو المتباطئ للأصول، إلا أنه تجاوز نمو الناتج المحلي غير النفطي الاسمي، مما يشير إلى احتمالية نمو التمويل غير المنتج إذا استمر الوضع الاقتصادي الراهن. وقد تجاوز النمو السنوي لأصول المصارف في عام ٢٠١٦ نمو كل من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وعلى الرغم من أن هذا قد حدث عدة مرات في السنوات السابقة، إلا أن الاتجاه المستدام قد يؤدي إلى استخدام أقل إنتاجية للتمويل. ويمكن ملاحظة ما سبق ذكره من مخاوف في نسبة أصول المصارف إلى إجمالي الناتج المحلي، التي ظلت تتزايد باستمرار خلال السنوات الخمس الماضية لتصل إلى ٩٤ في المئة في ٢٠١٦. وارتفعت حصة أصول المصارف من الناتج المحلي غير النفطي إلى ١٢٦ في المئة (الشكل البياني ٢-٣)، وظلت مستقرة نسبياً على مدى السنوات الخمس الماضية، على الرغم من الارتفاع الطفيف في عام ٢٠١٤، إلا أنها لا تزال أقل من الاتجاهات التاريخية. وعلى الرغم من أن نسبة أصول المصارف إلى القطاع غير النفطي تزيد عن ١٠٠ في المئة، إلا أنها لا تشير إلى وجود ائتمان مفرط في هذا القطاع، نظراً إلى استخدام حصة من الأصول المصرفية لتمويل قطاع النفط.

على الرغم من تباطؤ النمو نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط، إلا أن النظام المصرفي في المملكة لا يزال يتمتع بمتانة عالية. تعد عائدات النفط من أكبر محددات النمو الاقتصادي المحلي، ويخلق تذبذبها بعض الضغوط على فرص النمو المحلية. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ أواخر عام ٢٠١٤، إلا أن النظام المصرفي ككل لا يزال يحقق الأرباح، مع امتلاكه احتياطات كافية كما تشير مؤشرات رأس المال والسيولة. وقد سجلت جودة الأصول في النظام المصرفي انخفاضاً طفيفاً خلال العام، حيث أظهرت المؤشرات وجود مخاطر متزايدة. وعلى الرغم من انخفاض جودة الأصول بعض الشيء، إلا أنه يظل انخفاضاً قليلاً جداً إذا ما قورن بإجمالي حجم الائتمان في النظام المصرفي. وقد انخفضت ربحية القطاع المصرفي بشكل محدود. ومن أهم المخاوف أن يؤدي الاستمرار في بيئة الاقتصاد الكلي الحالية إلى استمرار تباطؤ الائتمان، مما قد يؤثر على المصادر التقليدية لتحقيق الإيرادات، مما يشكل عائقاً آخر أمام الربحية إضافة إلى عائق ارتفاع المخصصات الاحتياطية. إلا أن مبعث القلق هذا يمكن تحييده بشكل كبير بسبب احتفاظ المصارف المحلية باحتياطيات رأسمالية كافية. لطالما أبدى النظام المصرفي المحلي قدرة قوية على تحمل الضغوطات الناتجة عن تباطؤ النمو الاقتصادي، وذلك بفضل الإطار التنظيمي الشامل من المؤسسة الذي يضمن لها العمل بكفاءة وتنبؤ للمخاطر.

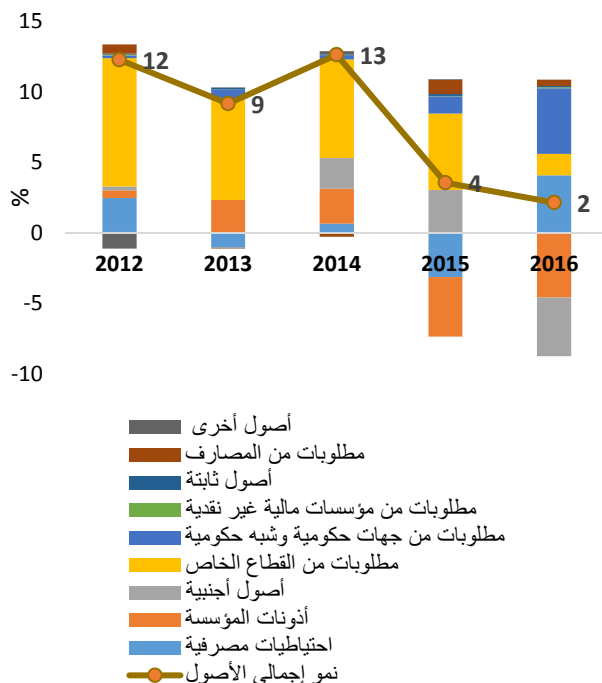
وقد مرت السيولة بفترة ضغط في عام ٢٠١٦، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة خففت من ذلك، وأعاد السيولة إلى طبيعتها بحلول نهاية العام. وقد أوجد برنامج إصدار الدين المحلي-الذي بدأ في ٢٠١٥ واستمر حتى ٢٠١٦-ضغطاً على ودائع النظام المصرفي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة في السوق بسبب تنافس المصارف على الودائع لشراء الدين. ولم يستمر ضغط السيولة لفترة طويلة وذلك بسبب الإجراءات السريعة التي اتخذتها المؤسسة وأدت إلى تراجع أسعار الفائدة في السوق بنهاية ٢٠١٦، مما أدى في نهاية المطاف إلى تقلص تكلفة التمويل فيما بين المصارف. ولضمان الرقابة القوية على السيولة، تقوم المؤسسة بجمع نسب تغطية السيولة الشهرية من المصارف المحلية (تحسبها المصارف استناداً على المتوسطات اليومية لكامل الشهر)، مما يساعد على توقع أي ضغوط سيولة محتملة في النظام وعلى ضمان استثمار المصارف المحلية في البنية التحتية التشغيلية بشكل كاف لتلبية متطلبات رفع التقارير.

تواصل المؤسسة ضمان الالتزام التام بتدابير لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتساعد التدابير الإضافية لرأس المال على ضمان مراعاة المخاطر الناتجة عن الترابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، فضلاً عن المخاطر الناشئة عن المصارف ذات الحضور القوي في النظام المصرفي المحلي. وفي هذا الصدد، أصدرت المؤسسة توجيهات للمصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، وتم اعتمادها في ٢٠١٦ (الإطار ٣-١). ومن شأن القدرة التي أظهرتها المؤسسة في تطبيق التدابير التنظيمية الدولية أن تضمن وجود نظام مالي مكمل لأهداف رؤية ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، تعمل المؤسسة حالياً على تنفيذ رؤيتها المصرفية ٢٠٢٠، التي تهدف إلى تحسين القطاع المالي من حيث الشمول المالي والتقدم التقني وزيادة مهارات القوى العاملة المحلية. وستكون الرؤية المصرفية الشاملة ركيزة أساسية في ضمان سلامة النظام المالي مع توجه الاقتصاد للتحوّل من اقتصاد

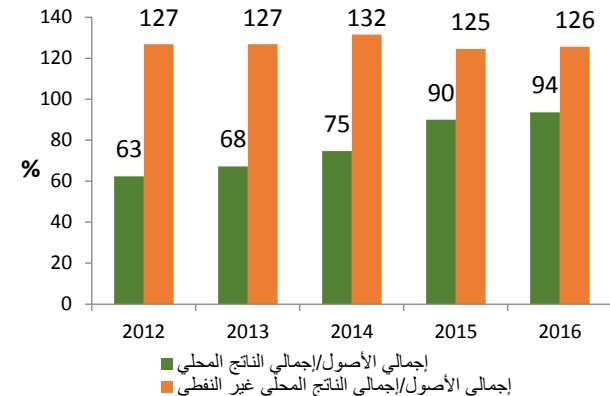
تحولت الأصول المصرفية نحو زيادة حيازات الدين المحلي، مما

يشير إلى تناقص الطلب على الائتمان. وبعد انخفاض أسعار النفط، تأثرت محفزات نمو الأصول بشكل مباشر، وذلك منذ ٢٠١٥ واستمرت حتى عام ٢٠١٦. وعلى وجه التحديد، انخفضت مساهمة المطلوبات من القطاع الخاص في نمو إجمالي الأصول، بعد أن كانت أكبر مكون لتوسع المركز المالي تاريخياً، وسجلت هذه المطلوبات في ٢٠١٦ مساهمة أقل في نمو إجمالي الأصول مقارنة بعام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٣-٤). وقد استثمرت المصارف في الدين العام، مما أدى إلى انخفاض مستمر في أدونات المؤسسة وزيادة مساهمة المطلوبات من القطاع العام. وبناءً عليه، فقد خفضت المؤسسة سقف الاشتراكات الأسبوعية في أدوناتها من ٩ مليار ريال إلى ٣ مليارات ريال في سبتمبر ٢٠١٦. وفي حين خفضت المصارف حيازاتها من الأوراق المالية قصيرة الأجل، فقد زادت من حيازاتها من الأوراق المالية طويلة الأجل، وبالتالي تغيرت محركات النمو في أصول النظام المصرفي. ويمكن أن يكون التغير في تكوين الأصول مؤشراً على تراجع الطلب على الائتمان، وهو ما يعكسه نمو الاحتياطيات المصرفية بنسبة ٤ في المئة والتي تتكون أساساً من اتفاقيات إعادة الشراء للنظام المصرفي مع المؤسسة، مما يشير إلى محدودية الفرص المتاحة لتوسيع مراكزها المالية، حيث تدر اتفاقيات إعادة الشراء عائداً أقل من القروض التقليدية.

الشكل البياني ٣-٤: مساهمة أنواع الأصول في نمو إجمالي الأصول المصرفية (نسبة مئوية)



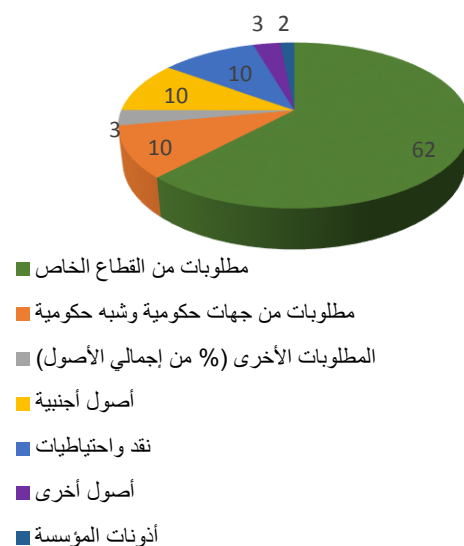
الشكل البياني ٣-٢: أصول المصارف مقارنة بإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي



لا تزال أصول المصارف السعودية تتركز في السوق المحلية، مما

يحد من تأثيرها بالمخاطر الناجمة عن الأسواق العالمية. ولا تزال المطلوبات من القطاع الخاص المحلي تشكل الجزء الأكبر من أصول المصارف، إذ بلغت ٦٢ في المئة، كما تعد الانكشافات على أوراق الدين المحلي ثاني أكبر مكون للأصول بنسبة ١٢ في المئة تقريباً (الشكل البياني ٣-٣). وعلى الرغم من أن التركيز الداخلي الكبير قد يساعد على التخفيف من أي مخاطر قادمة من الخارج، إلا أن عدم التنوع الجغرافي يعرض المصارف للطبيعة الدورية للاقتصاد المحلي.

الشكل البياني ٣-٣: توزيع أصول المصارف (بالنسبة المئوية)



الملحق (٣-١)

إطار التعامل مع المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي في المملكة العربية السعودية

I. مقدمة

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في نوفمبر ٢٠١١ قواعد بشأن منهجية تقييم المصارف ذات الأهمية للنظام المالي العالمي، ومتطلبات استيعاب الخسائر الإضافية على متطلبات بازل ٣ التي تم تطبيقها دولياً على جميع المصارف النشطة. وعلاوة على ذلك، دعا قادة مجموعة العشرين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي إلى العمل بصفة عاجلة على إيجاد صيغ لتوسيع نطاق إطار المؤسسات المالية ذات الأهمية للنظام المالي العالمي ليشمل المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي.

وبناءً عليه، أعدت لجنة بازل للرقابة المصرفية منهجية تقييم لتحديد وتعيين المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي في الاقتصادات الوطنية المحلية. وفي هذا الصدد، أعدت مؤسسة النقد العربي السعودي منهجية تقييم قائمة على طريقة قياس مبنية على مؤشرات لتقييم وتعيين المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي في المملكة العربية السعودية متوافقة مع منهجية تقييم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتم اختيار ومعايرة هذه المؤشرات بطريقة تجعلها تعكس الجوانب المختلفة والديناميكية التشغيلية للنظام المصرفي السعودي الذي ينشأ عنه آثار سلبية تتجاوز القطاعات الأخرى وتعطي أهمية لدور المصارف في عملية استقرار النظام المالي. كما تدرس منهجية تقييم مؤسسة النقد خصائص كل مصرف المرتبطة بأثر تعثره على النظام المالي، مثل حجمه، والترابط معه، واستدامته، ودرجة تعقيده. وبناءً عليه، صنفت ست مصارف بأنها ذات أهمية للنظام المالي، وتم توجيه مصرف واحد بالاحتفاظ باحتياطي رأسمال نسبته ١ في المئة، والخمسة الآخرين باحتياطي رأسمال نسبته ٥,٥ في المئة.

II. منهجية التقييم:

تعكس منهجية تقييم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي الأثر المحتمل على النظام المالي الناجم عن تعثر مصرف ما، أي أن المرجح لتقييم الأثر الناجم عن تعثر المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي هو الاقتصاد المحلي. ويتم سنوياً تقييم أثر تعثر المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي على الاقتصاد المحلي أو أثر تقييمهما وتحديد كمصارف هامة، مع مراعاة العوامل الخاصة بكل مصرف إضافة إلى ما تراه مؤسسة النقد (بناءً على القرار الإشرافي). وتقوم المؤسسة بعملية تقييم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي وتحديد في شهر فبراير من كل عام بناءً على بيانات نهاية العام.

وتلزم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي المحددة بموجب هذه المنهجية بتدابير الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر (HLA) التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يناير ٢٠١٦. ويتم تقييم درجة أهمية المصرف بالنسبة للنظام المالي على مستوى موحد. وتستند منهجية التحديد في المملكة إلى أربع فئات على النحو الموجز في الجدول أدناه:

جدول (٢): الفئات والفئات الفرعية والأوزان المستخدمة في منهجية المؤسسة لتحديد المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي:

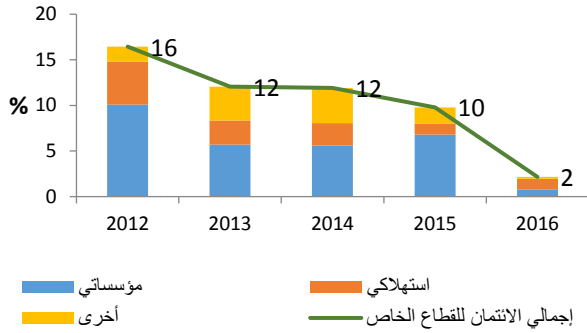
الفئة (الوزن)	مؤشر فردي	وزن المؤشر
الحجم (٣٠%)	إجمالي الانكشافات حسب نسبة الرافعة المالية لمعيار بازل ٣	٣٠%
الارتباط (٣٠%)	حجم الأصول داخل النظام المالي: المستحقة على مصارف تجارية، ومصارف متخصصة، ومؤسسات مالية أخرى.	١٠%
	حجم المطلوبات داخل النظام المالي: المستحقة لمصارف تجارية، ومصارف متخصصة، ومؤسسات مالية أخرى.	١٠%
	إجمالي الأوراق المالية القابلة للتداول	١٠%
التعقيد (١٠%)	القيمة الاسمية للمشتقات المالية خارج البورصة	١٠%
الاستدامة (٣٠%)	المدفوعات التي يتم تنفيذها وتسويتها من خلال نظام المدفوعات	٣٠%
٤ فئات	٦ مؤشرات	١٠٠%

III. الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر (HLA)

يهدف متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر للمصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي إلى زيادة تقليص احتمالية تعثر المصارف الهامة مقارنةً بالمؤسسات غير الهامة للنظام المالي، والتأكيد على الأثر الكبير المتوقع عند تعثر المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي على النظام المالي والاقتصاد المحلي. ويتلاءم متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر لمصرف ما مع درجة أهمية هذا المصرف حسب عملية التقييم والتحديد. ويجب في الأسهم العادية من الفئة ١ أيضاً أن تستوفي بالكامل متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر. وتقوم المؤسسة بحساب تكاليف رأسمال متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر بناءً على درجة أهمية المصرف للنظام المالي والمحدد في تقييم كل مصرف، ويوضع في حزمة بناءً على نقاطه.

وعلاوة على ذلك، قد تضع مؤسسة النقد متطلبات إضافية وتدابير وسياسات أخرى تراها مناسبة لمعالجة المخاطر الناجمة عن المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي، بما في ذلك خطط التعافي والتصفية، وأي تدابير أخرى حسبما هو مناسب.

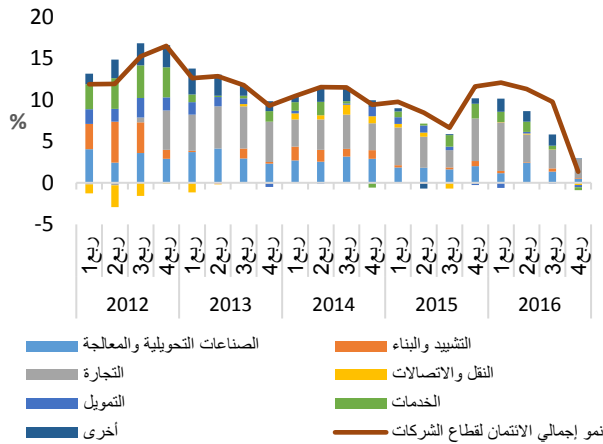
الشكل البياني ٣-٦: مساهمة أنواع الائتمان في نمو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص



٢-٢-٣ الائتمان لقطاع الشركات

بدأ نمو الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الشركات في الانخفاض في ٢٠١٦، مما يعكس حالة التباطؤ الاقتصادي. وقد تباطأ نمو الائتمان للشركات إلى ١,٣ في المئة مقابل ١١,٦ في المئة في ٢٠١٥. وبالنظر إلى أن معظم ائتمان النظام المصرفي متركز محلياً، فيعد الانخفاض الحاد في نمو الائتمان مؤشراً على تباطؤ النمو المحلي.

الشكل البياني ٣-٧: مساهمة القطاعات في نمو الائتمان للشركات

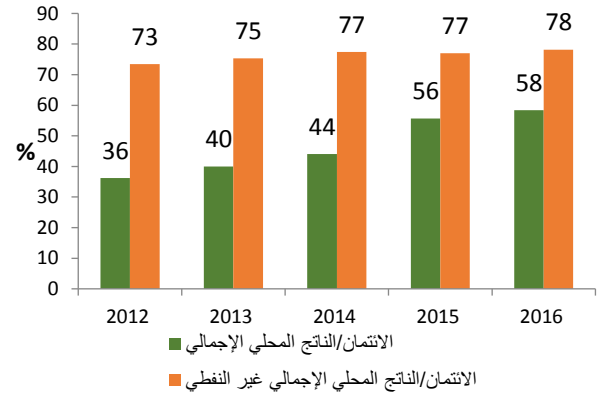


قد يكون من الحثيث للمصارف زيادة تنويع انكشافاتها للحد من التركزات الائتمانية وللتخفيف من عواقب انخفاض جودة الأصول. ولا يزال قطاع التجارة أقوى محرك للائتمان للشركات، حيث شكل الجزء الأكبر من الانكشافات المصرفية بين جميع القطاعات تاريخياً (الشكل البياني ٣-٨). وعلى الرغم من تباطؤ نمو الائتمان، إلا أن القطاعات الأساسية المحركة لنمو الائتمان لم تتغير إلى حد ما، حيث تباطأت هذه القطاعات بالتساوي، مما يدل على التناغم القوي بين القطاعات في الاستجابة للدورة الاقتصادية في القطاع المحلي.

١-٢-٣ الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي تباطؤ في النمو خلال عام ٢٠١٦، إلا أنه يعد مستقرًا إذا ما قورن بإجمالي الناتج المحلي. فقد بلغ نمو الائتمان نسبة ٢,٢ في المئة، أي بتراجع ملحوظ عن متوسط معدل النمو البالغ ١٢,٦ في المئة خلال السنوات الأربع الماضية. ولا تزال نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي قليلة نسبياً. نسبة الائتمان المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ارتفعت لتصل إلى ٥٨ في المئة و ٧٨ في المئة على التوالي، مما يشير إلى تغير بسيط في هاتين النسبتين على مدى العامين الماضيين (الشكل البياني ٣-٥). ويعكس استقرار النسبة بشكل كبير حالة البيئة الاقتصادية الكلية بشكل عام، مما يشير إلى عدم وجود نمو ائتمان أو تحمل مخاطر مفرطين. ومن شأن تباطؤ الائتمان، الذي يعكس انخفاض النمو الاقتصادي، أن يحد من مخاوف ارتفاع أعباء الديون، ولكنه سيعيق الأرباح المصرفية إذا ما استمر النمو الاقتصادي في التباطؤ. وعلى الرغم من استقرار النسب، إلا أن نمو الائتمان تجاوز نمو كل من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وقد تسبب زيادة نمو الائتمان إلى حدوث تخصيص غير فعال للائتمان، إذ أن الأصول المصرفية تتكون في الأساس من الائتمان المقدم للقطاع الخاص. ومع ذلك، وبالنظر إلى علامات تباطؤ الطلب على الائتمان، لا يتوقع أن يختلف هذا الاتجاه كثيراً عن متوسطه التاريخي.

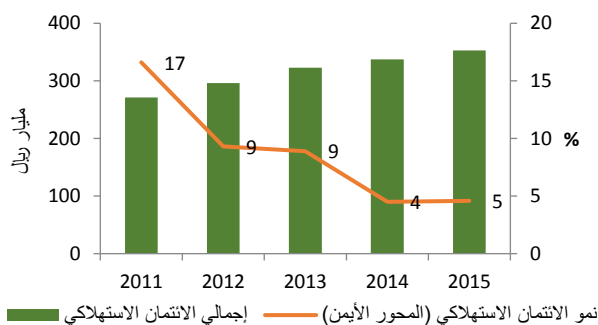
الشكل البياني ٣-٥: الائتمان المصرفي مقارنة بإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي



وعلى النقيض من السنوات الأربع السابقة، كان الائتمان الاستهلاكي داعماً لنمو الائتمان في عام ٢٠١٦ بشكل كبير، مما يعكس التباطؤ الكبير في الائتمان لقطاع الشركات. انخفض نصيب الائتمان لقطاع الشركات ليصل إلى ٥٦,٩ في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي في ٢٠١٦، مقابل ٥٧,٧ في المئة في العام السابق. ومن جهة أخرى، ارتفع نصيب الائتمان الاستهلاكي إلى ٢٥,٢ في المئة مقابل ٢٤,٦ في المئة العام الماضي. وبسبب تراجع النمو الاقتصادي، شكل الائتمان لقطاع الشركات نسبة ٠,٨ في المئة فقط من إجمالي نمو الائتمان، بينما شكل الائتمان لقطاع الأفراد نسبة ١,٢ في المئة (الشكل البياني ٣-٦). قد يكون التباطؤ الحاد في الائتمان لقطاع الشركات نتيجة لانخفاض الطلب من قطاع الشركات والمؤسسات بسبب نظرتهم لمستقبل الاقتصاد، وقد يكون بسبب قرار متعمد من المصارف بتوجيه أنشطة الإقراض إلى ائتمان الأفراد الذي يتميز عادةً بأصول ذات جودة أعلى.

الكلية السلبية. وفي عام ٢٠١٦، سجلت القروض الاستهلاكية نموًا بلغ ٤,٥ في المئة لتصل إلى ٣٥٢,٨ مليار ريال (الشكل البياني ٣-١)، أي ما نسبته ٢٥,٢ في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وقد تجاوز نمو الائتمان الاستهلاكي نمو قطاع الشركات، وهو ما يرجع جزئيًا إلى الانخفاض النسبي لمخاطر القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الائتمان الاستهلاكي واصل نموه على الرغم من إجراءات التقشف التي قللت من المزايا المالية لبعض العاملين في القطاع العام^٨. وكوسيلة للتخفيف من الضغط على الأسر المتضررة، عملت مؤسسة النقد بسرعة وسمحت للمتضررين بإعادة جدولة قروضهم، إلا أنه لم تتقدم إلا شريحة صغيرة بطلب إعادة الجدولة. ولكن، وفي حال استمر تباطؤ الاقتصاد، فقد ينعكس ذلك على نمو الائتمان الاستهلاكي، حيث قد يبدأ الأفراد في تقليل الاعتماد على الائتمان.

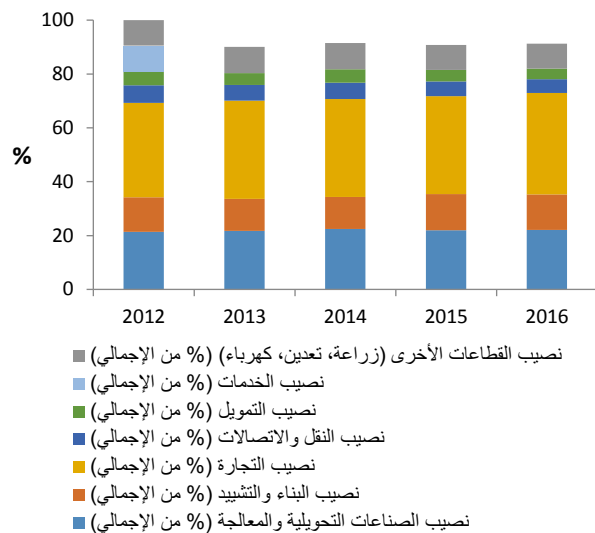
الشكل البياني ٣-١: نمط نمو القروض الاستهلاكية



لا تزال جودة الائتمان الاستهلاكي مرتفعة. حيث بلغت نسبة

القروض المتعثرة للقروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية ٠,٨ في المئة في ٢٠١٦، بعد أن تراجعت بشكل طفيف خلال عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٣-١١). ويمكن أن يعزى انخفاض نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية إلى متطلب تحويل الراتب الذي تطلبه المصارف المحلية لمعظم الائتمان الاستهلاكي الذي تقدمه. وعلى الرغم من أن ضمان الراتب أداة رئيسة في تخفيف المخاطر، إلا أن استمرار التباطؤ الاقتصادي قد يؤثر على الوضع الوظيفي لبعض المدينين. ومع ذلك، فقد انخفضت المخاطر بسبب تقديم المصارف المحلية القروض إلى العاملين في قطاعات مستقرة.

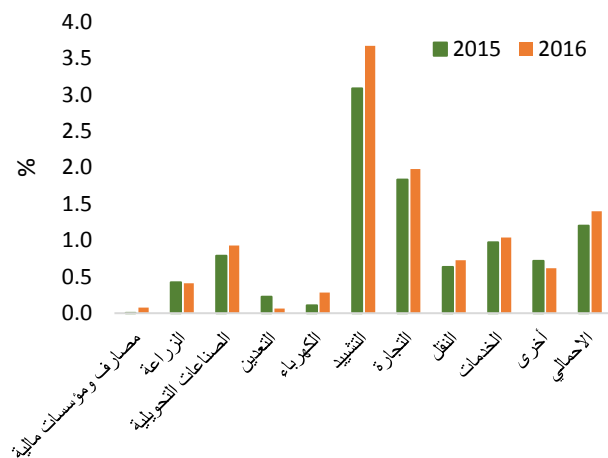
الشكل البياني ٣-٨: توزيع الائتمان المؤسسي حسب القطاعات



وعلى الرغم من التباين العام في مستوى المخاطر وجودة

الأصول بين القطاعات، إلا أن جودة الأصول لا تزال مرتفعة والمخاطر محدودة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في معظم قطاعات الشركات (باستثناء قطاع الزراعة وبعض القطاعات الأخرى) إلا أن الارتفاع كان ضئيلاً (الشكل البياني ٣-٩). وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تركيز الائتمان المصرفي في قطاع التجارة، وإلى حد ما في قطاع البناء والتشييد، فمن الطبيعي أن يحتل أعلى معدلات قروض متعثرة من بين جميع القطاعات. وما يحد من هذه المخاوف إلى حد ما هو أن إجمالي القروض المتعثرة في النظام المصرفي لم يرتفع إلا بشكل طفيف إلى ١,٤ في المئة فقط، وهو رقم منخفض بالنظر إلى التباطؤ الاقتصادي.

الشكل البياني ٣-٩: نسبة القروض المتعثرة في قطاعات المؤسسات

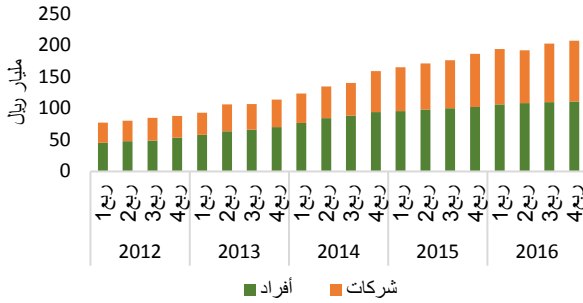


٣-٢-٣ الائتمان الاستهلاكي

نما الائتمان الاستهلاكي كما في العام السابق، مما يشير إلى أنه أكثر قدرة من الائتمان لقطاع الشركات على التكيف مع تطورات الاقتصاد

^٨ تمت إعادة المزايا المالية جزئيًا لموظفي القطاع العام في الربع الأول من ٢٠١٧.

الشكل البياني ٣-١: توزيع الائتمان العقاري المقدم من المصارف

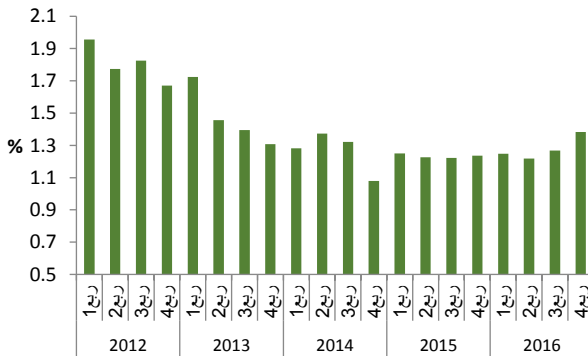


٣-٢-٥ جودة الأصول

تتيح المستويات المنخفضة للقروض المتعثرة في النظام المصرفي مجالاً للمصارف لاستيعاب أي انخفاض آخر في جودة الأصول. وعلى الرغم من زيادة القروض المتعثرة، إلا أنها تظل منخفضة نسبياً. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة قليلاً خلال الربع الرابع ٢٠١٦ إلى ١,٤ في المئة مقابل ١,٢ في المئة في العام السابق (الشكل البياني ٣-١٤). ويشير المستوى المنخفض للقروض المتعثرة إلى احتواء المخاطر المباشرة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، ومع عدم تغير الإنفاق الحكومي إلى حد كبير، يبدو أن الشركات تمكنت من الوفاء بالتزامات ديونها.

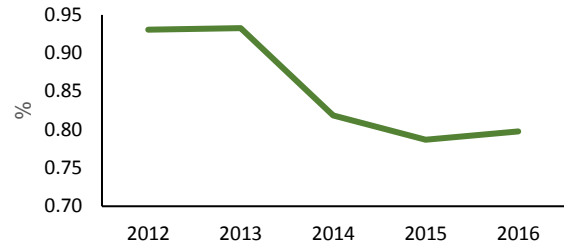
وعلى الرغم من أن الأثر قصير الأجل لانخفاض أسعار النفط كان بسيطاً على التغيرات في القروض المتعثرة، إلا أن الخطر المحتمل هو الأثر المتوسط والطويل الأجل لتباطؤ النمو الاقتصادي مع تأثر المزيد من الشركات والمستهلكين. ومن شأن المبادئ التوجيهية للمخصصات التي أصدرتها المؤسسة أن تحد من المخاوف بشأن أي انخفاض محتمل في جودة الأصول.

الشكل البياني ٣-١٤: النسب الربعية للقروض المتعثرة



نتجت الزيادة الطفيفة في نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي من القطاعات المعروفة تاريخياً بارتفاع نسبة القروض المتعثرة فيها مثل قطاعي البناء والتشييد والتجارة. ولا يزال معدل القروض المتعثرة للائتمان الاستهلاكي منخفضاً، ويساهم بصفة عامة في خفض إجمالي معدل القروض المتعثرة (الشكل البياني ٣-١٥). وارتفعت معدلات القروض المتعثرة لقطاعي البناء والتشييد والتجارة إلى ٣,٧ في المئة و ٢ في المئة على التوالي، في حين كان هناك تغير طفيف في القطاع الاستهلاكي. وعلى الرغم من الزيادة في نسبة القروض المتعثرة، إلا أن نسبتها في القطاعات الثلاثة كانت أقل مما كانت عليه في ٢٠١٢، مما يشير إلى أن الانكشافات بشكل إجمالي قد تحسنت حتى أواخر عام ٢٠١٤ واستمرت نسب القروض المتعثرة في الانخفاض.

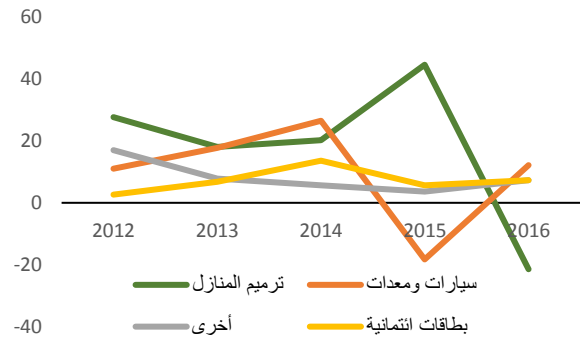
الشكل البياني ٣-١١: نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية



ظل نمط الائتمان الاستهلاكي ثابتاً نسبياً. وقد شكل ترميم المنازل

نسبة ٨ في المئة من القروض الاستهلاكية، بينما شكل شراء السيارات والمعدات نسبة ٩ في المئة من القروض الاستهلاكية في ٢٠١٦. وقد انخفض الائتمان الاستهلاكي المستخدم لترميم المنازل انخفاضاً حاداً (الشكل البياني ٣-١٢)، في حين ارتفع الائتمان المستخدم لشراء السيارات والمعدات بشكل طفيف، ولكنه لا يزال أقل من النسبة التي سُجلت قبل عام ٢٠١٤، وهذا يعكس تراجع مبيعات السيارات مما يشكل تأثيراً مباشراً على القطاع الحقيقي بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي.

الشكل البياني ٣-١٢: أنماط نمو مكونات القروض الاستهلاكية

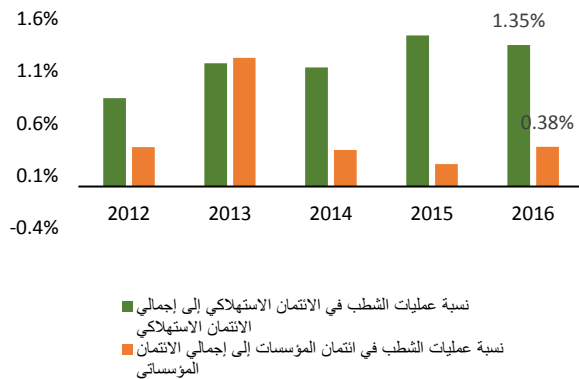


٣-٢-٤ الائتمان العقاري

تباطؤ نمو الائتمان العقاري في عام ٢٠١٦، حيث تكيفت السوق

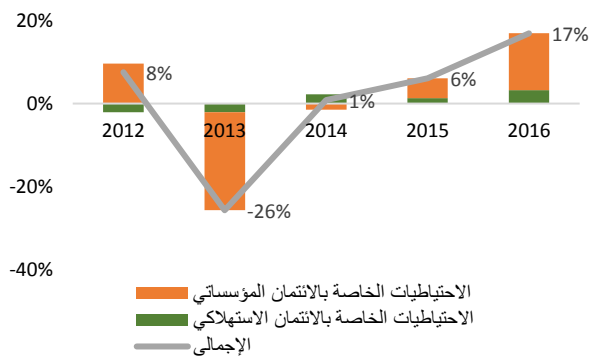
مع التطورات في القطاع. وقد انخفض النمو من أكثر من ١٧,٣ في المئة في ٢٠١٥ إلى ١٠,٩ في المئة في ٢٠١٦. وشكل الائتمان العقاري للمؤسسات نسبة ٤٧ في المئة من إجمالي الائتمان العقاري، بينما شكل الائتمان العقاري للأفراد نسبة ٥٣ في المئة (الشكل البياني ٣-١٣). وعلى الرغم من تباطؤ نمو الائتمان العقاري في عام ٢٠١٦ إلا أن نصيبه من إجمالي الائتمان المصرفي ارتفع بنسبة ١ في المئة ليصل إلى ١٤,٨ في المئة. وتتابع المؤسسة التطورات في القطاع العقاري، حيث يعد متطلب الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري بمثابة أداة احترازية كلية مهمة للمؤسسة لاتخاذ إجراءات سريعة استجابة لأي تغييرات تطرأ في القطاع العقاري (الإطار ٣-١).

الشكل البياني ١٦-٣: نسبة عمليات الشطب إلى إجمالي الائتمان حسب القطاع

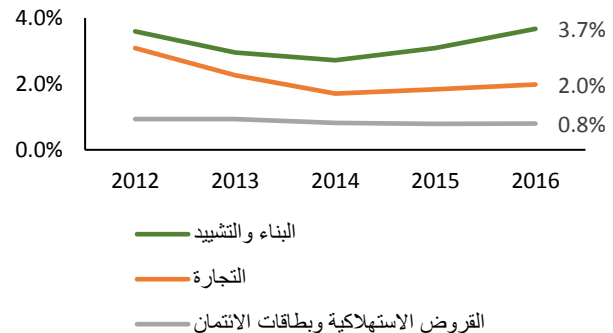


تجاوز نمو المخصصات الخاصة النمو الذي سجله إجمالي الائتمان، مما يشير إلى مزيد من انخفاض الجودة الائتمانية للقروض في النظام المصرفي. وكجزء من الجهود التنظيمية التي تبذلها المؤسسة لضمان استقرار النظام المالي، يعتمد النظام المصرفي إطاراً شاملاً للمخصصات. وتتكون المخصصات من مخصصات عامة وخاصة، حيث تمثل المخصصات العامة ١ في المئة من المحفظة الائتمانية للمصارف، بينما تمثل المخصصات الخاصة نسبة انخفاض جودة الأصول (ترتفع نسبة المخصصات الخاصة مع انخفاض جودة الانكشافات). وتساهم التغيرات الأساسية في المخصصات الخاصة في معرفة نسب الانخفاض الفعلية لانكشافات النظام المصرفي. وكقاعدة عامة، تلزم المؤسسة المصارف بتخصيص ٢٥ في المئة من الانكشافات التي تصنف دون العادية^٩، و ٥٠ في المئة من الانكشافات المشكوك في تحصيلها، و ١٠٠ في المئة من الانكشافات المصنفة كخسارة. ويشير نمو المخصصات الخاصة إلى تزايد مخاطر بعض انكشافات النظام المصرفي. فقد زادت المخصصات الخاصة بنسبة ١٧ في المئة في ٢٠١٦، وبعزى ذلك بشكل كبير إلى قطاع الشركات الذي شكل ١٤ في المئة منها، في حين شكل قطاع الاستهلاك النسبة المتبقية وهي ٣ في المئة (الشكل البياني ١٧-٣).

الشكل البياني ١٧-٣: نمو الاحتياطيات الخاصة حسب القطاعات



الشكل البياني ١٥-٣: نسب القروض المتعثرة في القطاعات الرئيسية



لم تحدث أي تغيرات كبيرة في حصص القطاعات الاقتصادية المكونة للقروض المتعثرة في النظام المصرفي خلال عام ٢٠١٦. وتشكل القروض المقدمة لقطاع التجارة والبناء والتشييد والقروض الاستهلاكية حوالي ٢٨ في المئة و ٢٩ في المئة و ٢١ في المئة، على التوالي، من إجمالي القروض المتعثرة في النظام. ومن حيث الائتمان، تمثل هذه القطاعات ٩ في المئة و ١٣ في المئة و ٣٢ في المئة على التوالي. ويشير قطاع الاستهلاك، الذي يشكل أكبر نسبة من انكشافات النظام المصرفي، إلى أن نسب القروض المتعثرة المنخفضة نسبياً ترجع جزئياً إلى انخفاض مخاطر الإقراض الاستهلاكي.

زادت عمليات الشطب في عام ٢٠١٦، ولكنها ظلت منخفضة مقارنةً بإجمالي الائتمان الممنوح؛ مما يدل على استقرار الائتمان. وقد شطب النظام المصرفي مبالغ وصلت إلى ٧,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٦، مقارنة بمبلغ ٦,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٥. وتركزت معظم عمليات الشطب خلال العام في قطاعي البناء والتشييد والاستهلاك، حيث شكلت كل منهما ١٩ في المئة و ٦١ في المئة على التوالي من إجمالي عمليات الشطب. وبعزى ارتفاع عمليات الشطب في ٢٠١٦ إلى قطاع الشركات، في حين انخفض قطاع الاستهلاك. وعلى الرغم من النمو العام في عمليات الشطب، إلا أن المبالغ المشطوبة لا تزال صغيرة إذا ما قورنت بمساهمة كل قطاع في إجمالي الائتمان (الشكل البياني ١٦-٣). وتشكل عمليات شطب القروض الاستهلاكية نسبة ١,٣٥ في المئة من إجمالي الائتمان الاستهلاكي، بينما تشكل عمليات شطب القروض المقدمة لقطاع المؤسساتات ٠,٣٨ في المئة من إجمالي الائتمان للشركات. وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الاقتصادية الكلية لم تكن السبب وراء تلك الزيادة الكبيرة في عمليات الشطب المتعلقة بالائتمان المقدم لقطاع الشركات في ٢٠١٣، بل كان السبب هو إلى حالة تعثر مؤسسة عائلية كبيرة من عام ٢٠٠٩.

^٩ كقاعدة عامة، يحدد المبلغ المخصص بحسب عدد الأيام المتأخرة. دون العادية (٩٠-١٨٠ يوماً)، مشكوك في تحصيلها (١٨٠-٣٦٠ يوماً)، وخسارة (٣٦٠ يوماً فأكثر).

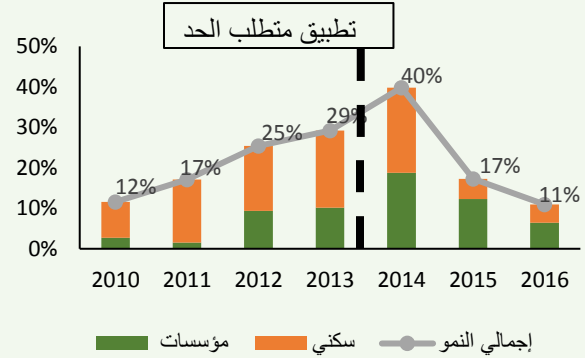
الإطار ٣-٢

متطلب الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري كأداة احترازية

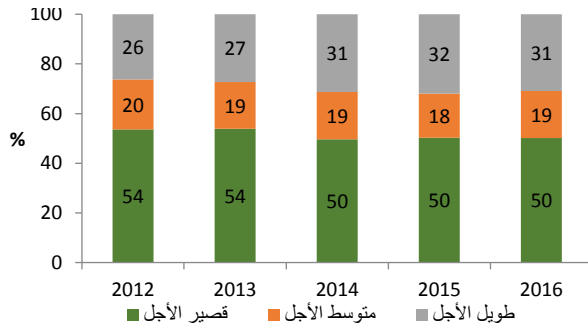
من منطلق الالتزام بوضع مجموعة شاملة من الإجراءات الاحترازية الكلية، وضمن استقرار القطاع المالي، فقد أضافت المؤسسة متطلب الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري كجزء من نظام التمويل العقاري في عام ٢٠١٣. وقد بدأ العمل بهذا المتطلب في نوفمبر ٢٠١٤، وتم تحديده في البداية عند نسبة ٧٠ في المئة للتمويل العقاري السكني. ويساعد متطلب الحد الأقصى في تحقيق مهمة المؤسسة المتمثلة في حماية الاستقرار المالي، من خلال الحد من عمليات المضاربة التي قد تؤدي إلى زيادة التقلبات في القطاع العقاري، وربما تؤدي إلى زيادة تضخم الأصول.

وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، أي قبل تطبيق هذا المتطلب، كانت هناك زيادة مستمرة في الإقراض العقاري بمستويات نمو تصل إلى ٣٠ في المئة سنوياً. وقد أثارت معدلات النمو المرتفعة هذه مخاوف بشأن مستوى المخاطر النظامية في السوق العقارية ومن خلال انكشاف المصارف على نوع التمويل العقاري. وبناء على ذلك، فعلت المؤسسة هذا المتطلب للتخفيف من حدة هذه المخاطر وللحماية من التباطؤ المحتمل في السوق العقارية. وبالفعل، وبعد تطبيق متطلب الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري البالغ ٧٠ في المئة، انخفضت نسبة نمو الإقراض العقاري بشكل كبير. ويمكن ملاحظة تأثير هذا المتطلب على التمويل العقاري السكني بشكل واضح، حيث كان الإقراض العقاري السكني في السابق محركاً قوياً للنمو، ولكن بعد تطبيق المتطلب، أصبح الائتمان العقاري المقدم لقطاع المؤسسات المحرك الأقوى.

وفي عام ٢٠١٦، خففت المؤسسة من متطلب الحد الأقصى للتمويل العقاري لشركات التمويل (غير المصرفية)، ليكون ٨٥ في المئة بدلاً من ٧٠ في المئة، لكون هذه المؤسسات لا تحتفظ بودائع ولا تشكل مخاطر ذات أهمية للنظام المالي. ومع بدء ظهور مؤشرات على تباطؤ السوق العقارية في نهاية ٢٠١٦، أعادت المؤسسة النظر في متطلب الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري للقطاع المصرفي، وخففته خلال الربع الأول ٢٠١٧ ليصل إلى ٨٥ في المئة للمنزل الأول، وذلك تماشيًا مع السياسات الاحترازية الكلية المضادة للتقلبات الدورية التي تهدف إلى تسهيل عملية الوساطة الائتمانية خلال دورات مالية مختلفة. كما خففت المؤسسة وزن المخاطر على الرهن العقاري السكني من ١٠٠ في المئة إلى ٧٥ في المئة. وستواصل المؤسسة متابعة تطورات التمويل العقاري لاستخدامها بشكل مناسب وفقاً لاحتياجات السوق والجمهور بشكل عام.

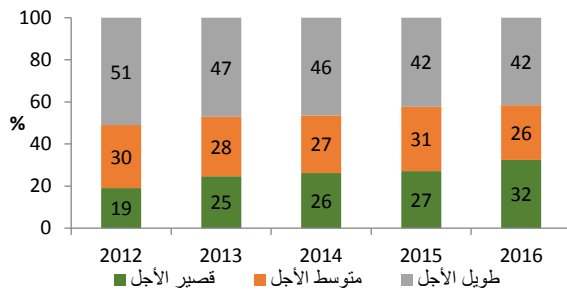


الشكل البياني ٣-٢٠: توزيع إجمالي الائتمان المصرفي بحسب آجال الاستحقاق



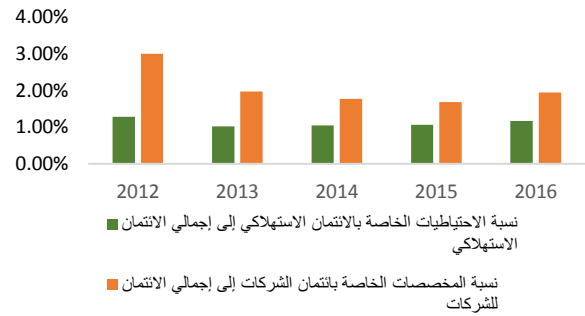
كان هناك ارتفاع طفيف في الائتمان قصير الأجل، ويرجع ذلك إلى وجود ضغوط تمويلية من الأسر. وشكلت القروض طويلة الأجل نسبة ٤٢ في المئة تقريباً بنهاية عام ٢٠١٦، أي دون تغيير عن العام السابق (الشكل البياني ٣-٢١). أما القروض متوسطة الأجل فقد انخفضت بنسبة ٥ في المئة لتصل إلى ٢٦ في المئة، في حين ارتفعت القروض قصيرة الأجل بنسبة ٥ في المئة لتصل حصتها إلى ٣٢ في المئة. وقد تكون الزيادة في الائتمان قصير الأجل للإقراض الاستهلاكي نتيجة للأحوال الاقتصادية إجمالاً، حيث يلجأ المستهلكون للحلول قصيرة الأجل كوسيلة ميسرة لتأمين السيولة.

الشكل البياني ٣-٢١: توزيع القروض الاستهلاكية بحسب آجال الاستحقاق



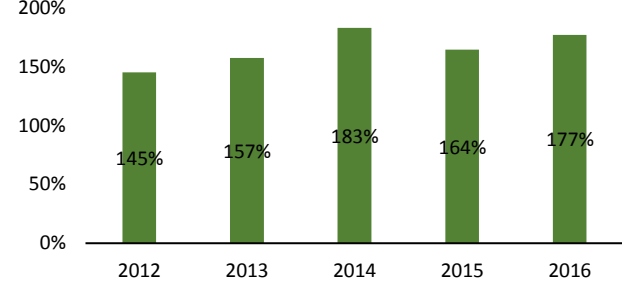
ومع ذلك، فإن زيادة المخصصات تعد حماية ضد أية خسائر متوقعة. وعلى غرار عمليات الشطب، فإن نمو المخصصات الخاصة يشير إلى حدوث بعض الضغوط على جودة الأصول، ولكنها تظل منخفضة نسبياً إذا قورنت بإجمالي الائتمان. في ٢٠١٦، بلغت نسبة المخصصات الخاصة إلى إجمالي الائتمان لقطاع الشركات ١,٩٥ في المئة، وبلغت النسبة ١,١٧ في المئة في الائتمان الاستهلاكي (الشكل البياني ٣-١٨). وقد زاد حجم المخصصات الخاصة بشكل طفيف في عام ٢٠١٦ فيما يخص الائتمان لقطاع الشركات، ولكنه لا يزال دون المستويات التاريخية.

الشكل البياني ٣-١٨: نسبة المخصصات الخاصة إلى إجمالي الائتمان



يحافظ النظام المصرفي بمخصصات كافية للحد من انخفاض الأصول. وقد ارتفع إجمالي المخصصات كنسبة إلى القروض المتعثرة إلى ١٧٧ في المئة لعام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٣-١٩)، أي أكثر من مستواه في ٢٠١٥. وقد أكدت المبادئ التوجيهية للمخصصات الصادرة عن المؤسسة على أن يقوم النظام المصرفي ببناء مخصصات للحماية ضد أي صدمات سلبية محتملة على محافظ القروض.

الشكل البياني ٣-١٩: نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة



٣-٢٠-٦ توزيع الائتمان المصرفي بحسب آجال الاستحقاق

لا يزال توزيع الائتمان المصرفي بحسب آجال الاستحقاق مستقرًا نسبياً^{١٠}، وهو مؤشر جيد للنظام ما دام أن الانكشافات طويلة الأجل تراعى بمخاطر أعلى. ويتركز الائتمان في نوع قصير الأجل (الشكل البياني ٣-٢٠)، إذ يسيطر قطاع الشركات على معظم الائتمان ويعتمد على التمويل قصير الأجل.

^{١٠} الائتمان قصير الأجل أقل من سنة استحقاق واحدة، ومتوسط الأجل من سنة إلى ثلاث سنوات، وطويل الأجل أكثر من ثلاث سنوات.

الإطار ٣-٣

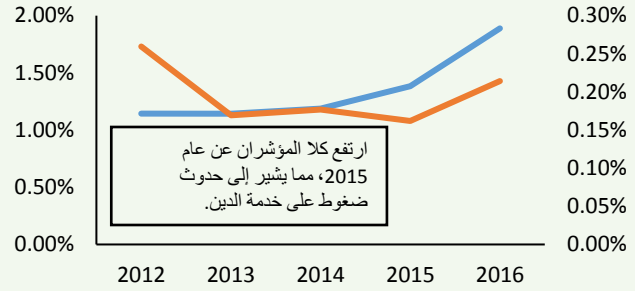
تطورات مخاطر الائتمان

تدل مؤشرات جودة الأصول (مثل مؤشر "أيام التأخير عن السداد") إلى تزايد بعض المخاطر الائتمانية في ٢٠١٦. ويمثل هذا المؤشر أيام التأخير عن السداد التي انقضت منذ تاريخ الاستحقاق، مما يسلط الضوء أكثر على مسألة التخلف عن السداد في المستقبل، وتصنف هذه الأيام إلى أربع فئات مختلفة

- من ٠ إلى ٣٠ يوماً
- من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
- من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
- أكثر من ٩٠ يوماً

وللتوضيح أكثر، تم تصنيف الأصول إلى فئتين، أقل من ٩٠ يوم تأخر عن السداد، وأكثر من ٩٠ يوم تأخر عن السداد. والسبب وراء هذا التصنيف هو أن طبيعة المخاطر تختلف للأصول ذات التخلف عن السداد بأكثر من ٩٠ يوماً، حيث تزيد فيها استمرارية حالة التخلف عن السداد. وقد سجلت المصارف المحلية إجمالاً زيادة في الأصول المتأخر عن سدادها. وفي عام ٢٠١٦، نما إجمالي الانكشافات المتأخر عن سدادها بنسبة ٣٩ في المئة. وقد ساهمت فئة "أقل من ٩٠ يوماً" في غالبية النمو، أي نسبة ٣٥ في المئة، في حين شكلت فئة أكثر من ٩٠ يوماً ٤ في المئة في ٢٠١٦. وتعد الزيادة في المخاطر قليلة إذا قورنت بإجمالي الائتمان، حيث بلغت نسبة إجمالي الائتمان المتأخر عن سدادها إلى إجمالي الائتمان ٢,١ في المئة فقط، وغالبية تتركز في فئة أقل من ٩٠ يوماً.

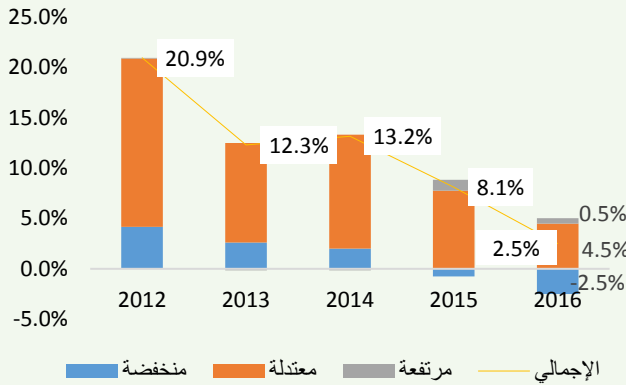
نسبة الائتمان المتأخر عن سدادها إلى إجمالي الائتمان



نسبة فئة أقل من 90 يوم تأخير عن السداد إلى الائتمان (المحور الأيسر)

نسبة فئة أكثر من 90 يوم تأخير عن السداد إلى الائتمان (المحور الأيمن)

نمو الائتمان حسب تصنيف المخاطر



إضافة إلى منهج "أيام التأخر عن السداد" لقياس المخاطر في القطاع المصرفي، تعد تصنيفات المخاطر الخاصة بالمصارف نفسها مؤشراً هاماً، حيث تراقب المصارف مستويات المخاطر من خلال تصنيف الانكشافات بموجب تصنيفات مخاطر داخلية. ونظراً لعدم تجانس تصنيفات المخاطر بين المصارف، فيشترط في المصارف التي تشملها العينة أن يكون لديها على الأقل ٣ فئات للمخاطر، الأمر الذي من شأنه أن يسلط الضوء أكثر على حركة المخاطر داخل النظام المصرفي المحلي. وقد جمعت عينة مكونة من ٨ مصارف بناءً على التصنيفات الداخلية التي تسجل الانكشافات التي تتعرض لها وفقاً لنظام التصنيف الداخلي للمخاطر. ومن أجل تحديد التحركات المناسبة للمخاطر، تمت إعادة التصنيف إلى ما يلي:

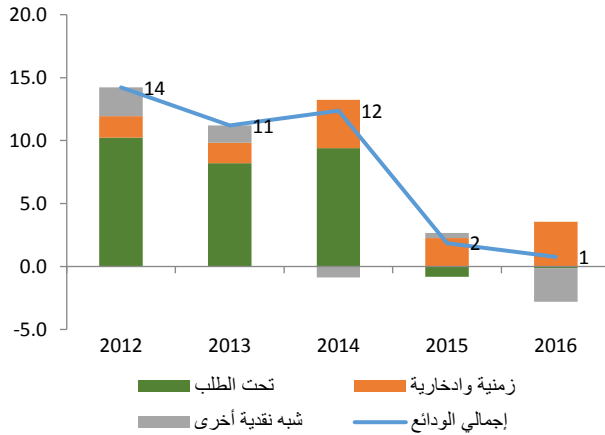
- **مخاطر منخفضة**، وهي الانكشافات ذات الجودة العالية.
- **مخاطر معتدلة**، وهي انكشافات ائتمانية ذات مخاطر أعلى قليلاً من ذات التصنيف المنخفض، لكنها تظل في نطاق المقبول.
- **مخاطر مرتفعة**، وهي انكشافات ائتمانية غير متعثرة إلا أنه يلاحظ عليها انخفاض جودتها.

وبناءً على العينة المؤلفة من ٨ مصارف، فقد لوحظ ارتفاع الإقراض بنسبة ٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٦، وهو معدل نمو يضاهي المعدل المذكور في الفقرة ٣-٢، مما يدل على دقة العينة في إظهار اتجاهات النظام المصرفي ككل. وتشير النتائج إلى أن الانكشافات ذات المخاطر المعتدلة كانت المحرك الأكبر لنمو الإقراض في عام ٢٠١٦، مشكلاً نسبة ٤,٥ في المئة من إجمالي نمو الإقراض. وقلت مساهمة الانكشافات ذات المخاطر المنخفضة بنسبة ٢,٥ في المئة. وشكلت الانكشافات ذات المخاطر المترفعة نسبة ٠,٥ في المئة من إجمالي نمو الإقراض. وتعد الأصول المنطوية على المخاطر الكبيرة ذات معدلات نمو بسيطة نسبياً، وتراقب مؤسسة النقد دوماً مستويات المخاطر المتغيرة في انكشافات النظام المصرفي.

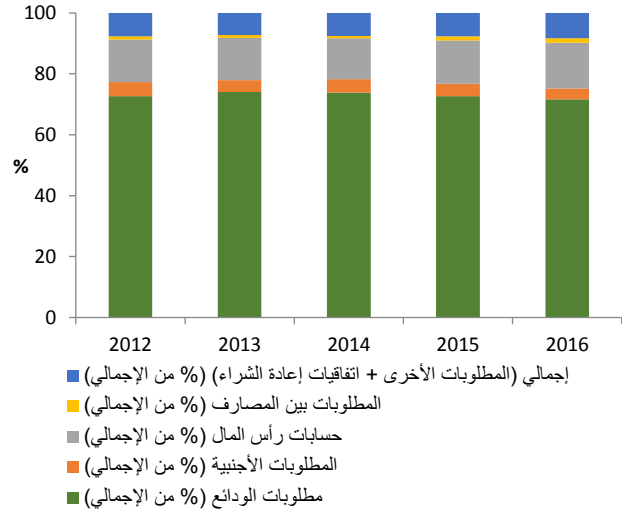
٣-٣ تقييم المراكز المالية -المطلوبات المصرفية

تغيرت مكونات المطلوبات المصرفية بشكل طفيف، مما يعني أن الودائع لا تزال المصدر الرئيس للتمويل في النظام المصرفي. وخلال عام ٢٠١٦، شكلت الودائع المصرفية نسبة ٧١,٧ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف، أي بتراجع بسيط عما كانت عليه في العام الماضي حيث بلغت ٧٢,٦ في المئة (الشكل البياني ٣-٢). وقد قابل الانخفاض ارتفاعاً في حقوق ملكية المساهمين. وتراقب المؤسسة عن كثب ودائع النظام المصرفي لحمايته من أي ضغوطات على السيولة، لا سيما وأنها تؤدي دوراً هاماً بصفتها مصدرًا للتمويل للمصارف المحلية. وتعد المطلوبات بين المصارف مصدرًا صغيرًا للتمويل، وفي ذلك دلالة على أن الودائع دون فوائد تشكل المصدر الرئيس للتمويل المصرفي. كما تشكل المطلوبات الأجنبية حصة صغيرة من إجمالي المطلوبات، مما يساهم في احتواء المخاطر المحتملة من الانكشاف الخارجي بفاعلية.

الشكل البياني ٣-٢: نمو الودائع المصنفة حسب نوعها



الشكل البياني ٣-٢: توزيع مطلوبات المصارف



١-٣-٣ الودائع المصرفية

نمت الودائع بوتيرة بطيئة نظرًا للأحوال الاقتصادية. فقد ارتفع إجمالي الودائع بنسبة ٠,٧٦ في المئة (الشكل البياني ٣-٢) في عام ٢٠١٦، مواصلاً بذلك تباطؤه منذ العام السابق. وحدث تغيير صغير في مساهمة الودائع تحت الطلب في إجمالي الودائع، إذ تراجعت بمعدل طفيف بلغ ٠,٢ في المئة، وهو أدنى من التراجع المسجل في عام ٢٠١٥ البالغ ١,٣ في المئة. هناك عدة عوامل أدت لتباطؤ نمو الودائع، أبرزها إصدارات الدين المحلية. ويهدف برنامج إصدارات الدين الحكومية الذي أطلقته وزارة المالية إلى تنويع مصادر التمويل، وتخفيف الضغط على احتياطات الدولة. وقد لبّت إصدارات الدين المحلية حاجة السوق المحلية في الحصول على أوراق دين طويلة الأجل. وبقيام جهات القطاع العام بالاستثمار في إصدارات الدين، أدى ذلك إلى سحب الودائع من النظام المصرفي. ونتيجة لهذا السحب، فقد ارتفعت أسعار الفائدة، مما استدعى مراقبة تلك الارتفاعات لتحديد تأثيراتها الكبيرة على الاقتصاد. ويعود ذلك لطبيعة التركيزات الائتمانية المحلية التي تشكل بشكل رئيس من الائتمان الممنوح للمؤسسات الذي يكون في الغالب ذا أجل

لا تزال الودائع تحت الطلب تشكل مصدر التمويل الرئيس للنظام

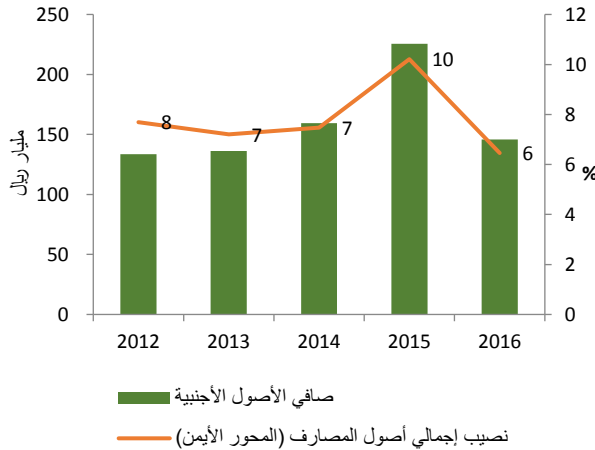
المصرفي. ومع ذلك، ارتفع نصيب الودائع الزمنية والإدخارية ليصل إلى ٣٠ في المئة، بينما انخفضت الودائع شبه النقدية الأخرى ١١ إلى ٩ في المئة (الشكل البياني ٣-٢). ولا تزال تعد الودائع تحت الطلب إحدى السمات الخاصة بالنظام المصرفي المحلي مما يشكل بعض المخاطر. وتاريخياً، وفي فترات الضغوط الحادة على النظام، ظلت سحبيات الودائع تحت الطلب تحت السيطرة دون أي آثار ضارة. ولضمان استقرار الودائع أكثر، أنشأت المؤسسة صندوق حماية المودعين في ٢٠١٦، حيث يتم حماية الودائع حسب الشروط وكحد أقصى ٢٠٠ ألف ريال من خلال صندوق خاص تمويله المصارف في النظام. وعلاوة على ذلك، وكما هو ملحوظ في توزيع الودائع في الشكل البياني ٣-٢، شكلت الودائع الأخرى شبه النقدية نسبة أقل من ودائع النظام، وذلك نتيجةً لنموها السلبي. إلا أن هذا التغير في النمو قد يكون داعماً للوضع الاقتصادي المحلي، لا سيما وأن هذا النوع من الودائع يتكون في الأساس من الودائع بالعملة الأجنبية والحوالات القائمة والودائع مقابل اعتمادات مستندية. حيث أن انخفاض نمو التمويل التجاري سيؤدي إلى انخفاض الودائع، بينما سيؤدي انخفاض القوى العاملة الأجنبية إلى انخفاض الحوالات. وعلى الرغم من تأثيرها الطفيف على الودائع، إلا أنها تعد مؤشراً على حدوث تداعيات إذا ما استمر الوضع الاقتصادي الراهن.

١١ تشمل الودائع شبه النقدية الأخرى على ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية وحوالات قائمة وعمليات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

٥-٣ الانكشاف الخارجي

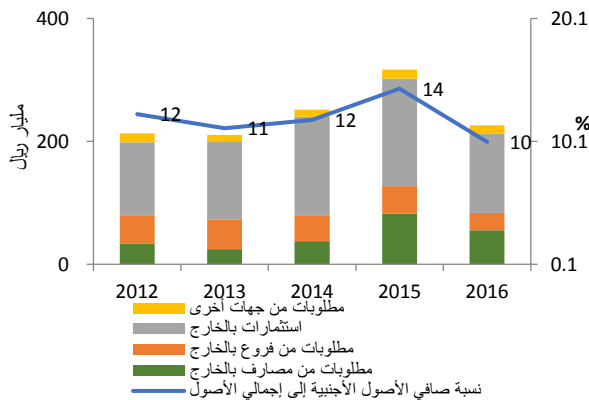
انخفضت الانكشافات الخارجية بشكل ملحوظ هذا العام، مما يعني انخفاض المخاطر الناشئة عن الصدمات الخارجية التي تحدثها التطورات الدولية. وخلال عام ٢٠١٦، انخفض صافي الأصول الأجنبية، وهو الفرق بين انكشافات الأصول الأجنبية والمطلوبات الأجنبية، بنسبة ٣٥ في المئة لتصل إلى ١٤٥,٧ مليار ريال (الشكل البياني ٣-٢٦)، أي ما يقرب من ٧ في المئة من إجمالي الأصول. تشكل الأصول الأجنبية بوجه عام جزءاً صغيراً من الأصول المصرفية المحلية، وتمثل الاستثمارات أكبر مكون من مكونات الأصول الأجنبية. وتمثل المكونات الأخرى للأصول والمطلوبات الأجنبية جزءاً أصغر من إجمالي الأصول والمطلوبات، وعادةً ما يُحتفظ بها لأغراض تشغيلية. وقد يكون الانخفاض الحاد مؤشراً على تراجع نمو الأنشطة المصرفية ذات العلاقة، حيث يمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض الواردات نظراً للوضع الاقتصادي الراهن.

الشكل البياني ٣-٢٦: نمط نمو صافي الأصول الأجنبية للمصارف

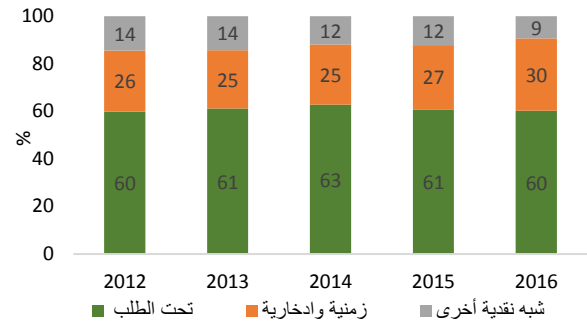


انخفضت الأصول الأجنبية بشكل ملحوظ في ٢٠١٦، مما يشير إلى تفضيل النظام المصرفي للدين المحلي. ومن العوامل الرئيسية وراء هذا الانخفاض التراجع الحاد في الاستثمارات في الخارج التي سجلت نسبة انخفاض بلغت ٢٦ في المئة، كما سجلت المكونات الأخرى للأصول الأجنبية انخفاضاً أيضاً. وقد أسهم التحول إلى أوراق الدين المحلي بشكل كبير في تراجع الاستثمارات، حيث زادت المصارف حيازاتها من تلك الأوراق.

الشكل البياني ٣-٢٧: مكونات الأصول الأجنبية



الشكل البياني ٣-٢٤: توزيع الودائع المصرفية (%)



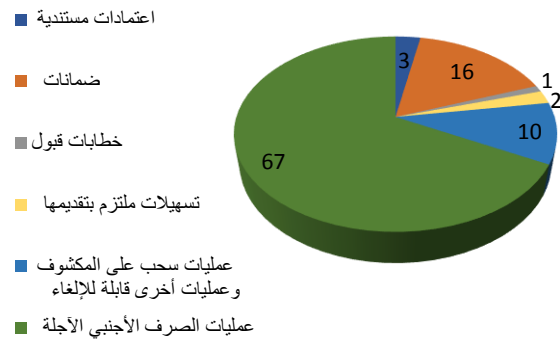
٣-١-٣ توزيع الودائع المصرفية بحسب آجال الاستحقاق

تظل المخاوف بشأن تباين آجال الاستحقاق قائمة. وعلى الرغم من أن معظم الانكشافات المصرفية قصيرة ومتوسطة الأجل، إلا أن ودائع النظام لا تزال متركزة في الودائع تحت الطلب. وقد تضاعفت جهود صناع السياسات في المملكة لتعزيز ثقافة الادخار، حيث سيسهم ذلك في زيادة الودائع طويلة الأجل. وعلى الرغم من وجود بعض مخاطر تباين آجال الاستحقاق في النظام، إلا أن المؤسسة تضمن امتلاك المصارف المحلية لمقدار كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة بمثابة احتياطات سيولة للحماية من تباين التدفقات الخارجية غير المتوقعة مع التدفقات الداخلية. علاوة على ذلك، يستفيد النظام المصرفي حالياً من التركيز الكبير للودائع دون فوائد، حيث أنها تزيد من هوامش الربحية مما يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتفظ بها وبذلك تعزيز رأس المال من الفئة ١ (أعلى جودة لرأس المال).

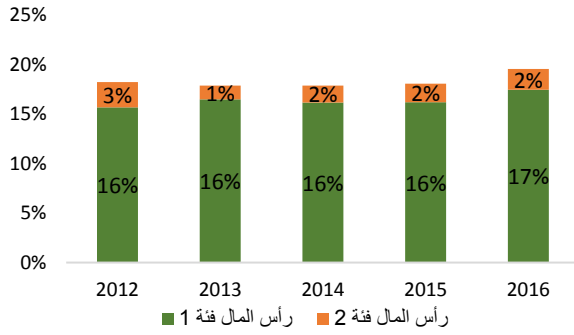
٤-٣ العمليات خارج المركز المالي

أدى تراجع النشاط الاقتصادي إلى انخفاض ملحوظ في البنود خارج الميزانية العمومية. حيث انخفضت العمليات بنسبة ١٥ في المئة مقارنة بنمو نسبته ٤ في المئة في العام السابق، ليصل إجماليها إلى حوالي ١,٨ تريليون ريال، إلا أن هذا المبلغ لا يعكس القيمة الفعلية المعرضة للمخاطر، نظراً لأنها تتكون في الأساس من مطلوبات محتملة ومشتقات بالقيمة الاسمية. وتتركز الأنشطة خارج المركز المالي للنظام المصرفي المحلي في عمليات الصرف الأجنبي الآجلة (الشكل البياني ٣-٢٥) التي انخفضت مع مكونات أخرى، أبرزها الاعتمادات المستندية والضمانات. ويعكس الانخفاض في جميع هذه المكونات تراجع النمو المحلي، مما أدى إلى قيام المؤسسات بطرح اعتمادات مستندية أقل، ومع انخفاض الواردات، تراجع الطلب على تحوطات الصرف الأجنبي.

الشكل البياني ٣-٢٥: مكونات العمليات خارج الميزانية العمومية في ٢٠١٦



الشكل البياني ٢٩-٣: نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول مرجحة المخاطر

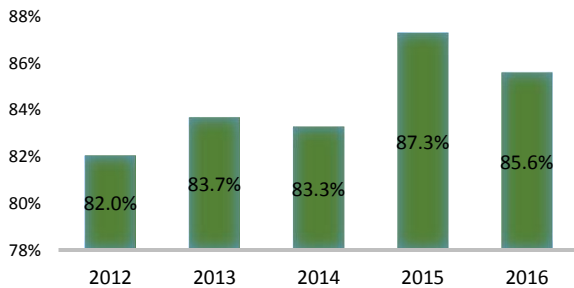


على الرغم من وجود بعض المخاوف بشأن زيادة انخفاض الأصول، إلا أن المصارف المحلية في وضع جيد يضمن حماية المودعين والحفاظ على ملاءة النظام. ومع استمرار انخفاض أسعار النفط نسبياً خلال عام ٢٠١٦، شكّل رأس المال القوي للمصارف حاجزاً قوياً أمام أي صدمات غير متوقعة في جودة أصولها. وتضمن منهجية المؤسسة الاحتفاظ بالمصارف الفردية الخاضعة لإشرافها برأس مال يتجاوز بكثير متطلبات بازل العالمية. وظلت المكونات الأساسية لرأس المال التنظيمي مستقرة نسبياً، حيث احتفظ رأس المال من الفئة ١، أعلى جودة لرأس المال، بنصيب الأسد بحوالي ٨٩ في المئة، والذي يتكون في الأساس من الأسهم العادية والأرباح المحتفظ بها.

زادت نسبة كفاية رأس المال في ٢٠١٦ بشكل رئيسي نتيجةً للتحول نحو الأصول الأقل خطورة نسبياً. الشكل البياني ٣٠-٣ يبين أن نسبة الأصول مرجحة المخاطر إلى إجمالي الأصول في النظام المصرفي بلغت ذروتها في ٢٠١٥ لتصل إلى ٨٧ في المئة، وانخفضت النسبة بحلول عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها في حال بلغ نمو الائتمان معدلاً معتدلاً على الأجل المتوسط وزادت المصارف من حيازاتها لأوراق الدين الحكومية.

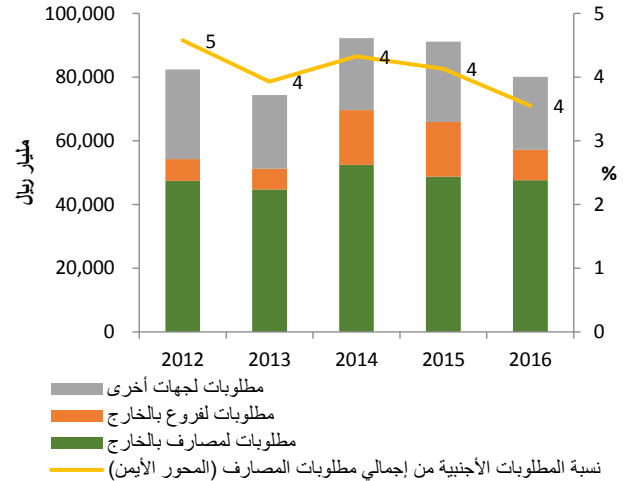
وأكثر ما يثير المخاوف بشأن زيادة الطلب على أوراق الدين المحلي هو أنه بالرغم من أن ذلك قد يزيد من نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي إلا أنه يزيد من ارتباط النظام بالحكومة. وفي حال أرادت المصارف، التي عادةً ما تحتفظ بأوراق دين حكومية حتى نهاية المدة، تسهيل حيازاتها لأسباب تخص المركز المالي، فسيكون من الصعب عليها فعل ذلك في ظل عدم وجود سوق ثانوية متطورة. وبالتالي، فإن الخيارات البديلة هي المشاركة في عمليات اتفاقيات إعادة الشراء مع مؤسسة النقد، وهذا بدوره يزيد من تكلفة التمويل (قسط السيولة) للسندات الحكومية.

الشكل البياني ٣٠-٣: نسبة الأصول مرجحة المخاطر إلى إجمالي الأصول



وعلى غرار الأصول الأجنبية، تراجعت المطلوبات الأجنبية بشكل كبير أدى إلى حماية النظام المصرفي من الاختلالات العالمية. ففي عام ٢٠١٦، تراجعت المطلوبات الأجنبية للمصارف لتصل إلى ٨٠.١ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٢ في المئة. وبنخفاض المطلوبات الأجنبية، بلغت نسبتها ٣,٦ فقط من إجمالي المطلوبات (الشكل البياني ٢٨-٣). ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى الأرصدة المستحقة للفروع في الخارج التي انخفضت بنسبة ٤٤,٤ في المئة، وقد يكون ذلك بسبب انخفاض الحاجة إلى الودائع التشغيلية كما ذكر سابقاً.

الشكل البياني ٢٨-٣: مكونات المطلوبات الأجنبية



٦-٣ متانة القطاع المصرفي

لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بالمتانة التي تجعله قادراً على مواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من وضع الاقتصاد الكلي الراهن، إلا أن النظام المصرفي لا يزال يتمتع بقدرة عالية لمواجهة أي انخفاض في بعض مكونات الأصول. وتضمن المؤسسة احتفاظ المصارف المحلية بمخصصات كافية لمخاطر القروض والقروض التي أظهرت بعض الانخفاض الائتماني، وذلك وفقاً لقواعد المخصصات العامة والخاصة. وعلاوة على ذلك، عادةً ما تتبع المصارف المحلية سياسة شطب محافظة، وخاصةً مع محافظ القروض الاستهلاكية، بالإضافة إلى الاحتفاظ برأس مال إضافي.

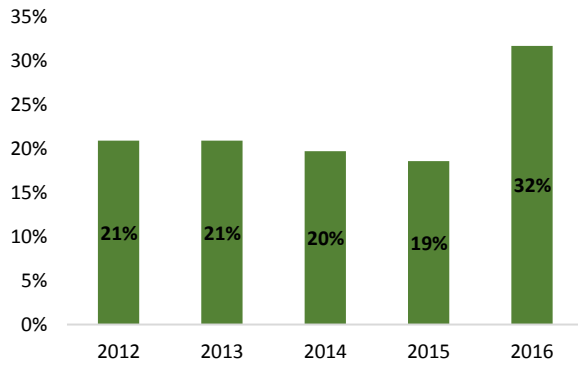
١٦-٣ رأس المال التنظيمي وجودة الأصول

تُبنت متانة الإطار التنظيمي الاحترازي للمؤسسة حيث لا يزال وضع ملاءة المصارف قوياً على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجهها. فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للمصارف في ٢٠١٦ لتصل إلى ١٩,٥ في المئة.

٢-٦-٣ الربحية

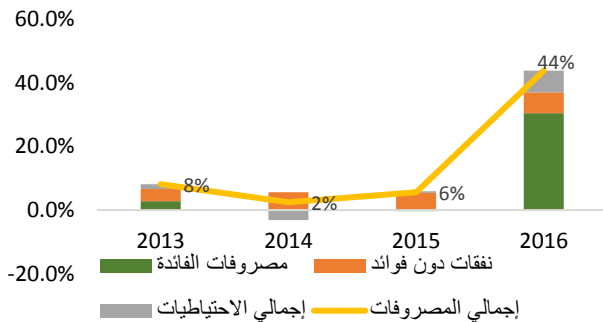
ارتفع إجمالي المصروفات بنسبة كبيرة، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى انخفاض السيولة لفترة قصيرة. فقد ارتفع إجمالي المصروفات بنسبة ٤٤ في المئة في ٢٠١٦ (الشكل البياني ٣-٣٤)، حيث كانت مصروفات الفائدة المحرك الرئيس لهذا النمو بارتفاع بلغت نسبته حوالي ٣٠ في المئة لهذا العام. ويُعزى النمو الكبير في المصروفات إلى انخفاض السيولة خلال العام، ويعود السبب الأساسي لذلك إلى سحب بعض الودائع من النظام المصرفي. وقد يؤدي انخفاض السيولة إلى دفع المصارف إلى تقديم أسعار أكثر تنافسية لجذب المودعين، حيث يُلاحظ التأثير في الزيادة الكبيرة في مصروفات الفائدة. وارتفعت مصروفات الفائدة كنسبة من دخل الفائدة بشكل كبير لتصل إلى ٣٢ في المئة في ٢٠١٦ بعد أن كانت نسبتها حوالي ٢٠ في المئة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ (الشكل البياني ٣-٣٣). وتشير هذه القفزة الكبيرة في النسبة إلى محدودية مصادر التمويل الأخرى في النظام المصرفي غير الودائع بدون فائدة.

الشكل البياني ٣-٣٣: إجمالي مصروفات الفائدة إلى إجمالي الدخل



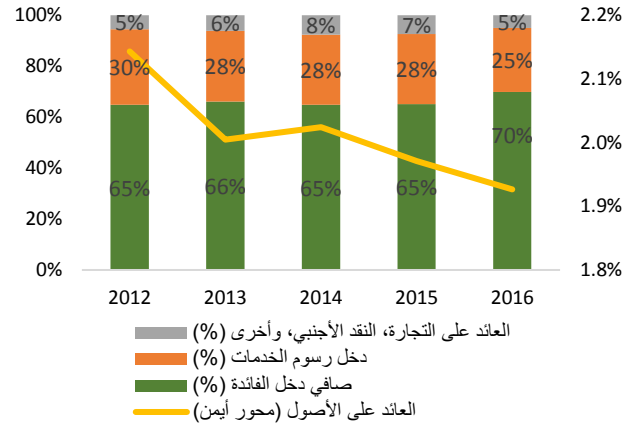
أثر ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، الناتج عن ضغوطات السيولة، على مصروفات الفائدة أكثر من دخل الفائدة. ويتقييم آجال استحقاق أصول ومطلوبات المصارف المحلية، فإنه يتضح بأن معظم المطلوبات ذات الفائدة هي قصيرة الأجل مقارنة مع الأصول المدرة للفوائد. وتسبب الانخفاض النسبي للسيولة في رفع أسعار الفائدة مما أدى إلى إعادة تسعير المطلوبات ذات الفائدة بمعدل أسرع من الأصول المدرة للفائدة في النظام المصرفي. وعلى الرغم من أن سجل القروض يحتوي على انكشافات ذات أسعار فائدة عاتمة، إلا أن جزءاً من انكشافات النظام المصرفي، وبالتحديد القروض الاستهلاكية، تعد ذات أسعار فائدة ثابتة، حيث لا تتم إعادة تسعير الدين بشكل متكرر مقارنة بالمطلوبات ذات الفائدة في النظام المصرفي.

الشكل البياني ٣-٣٤: مساهمة المكونات في نمو المصروفات



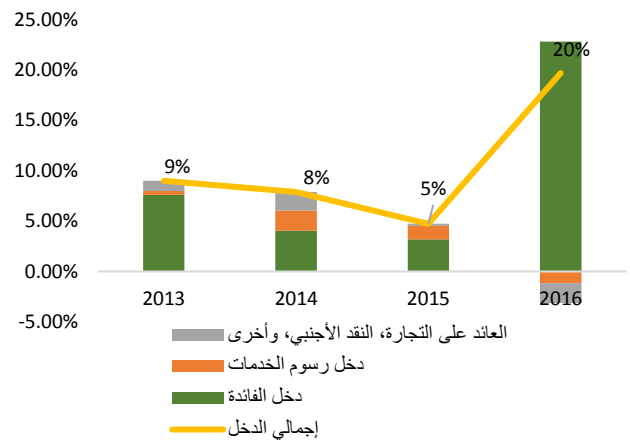
أدى ارتفاع المخصصات وضغوط السيولة إلى تراجع الربحية في القطاع المصرفي. فقد انخفض معدلات نمو أرباح المصارف المحلية في نهاية عام ٢٠١٦ لتبلغ نسبة ٨,٢ في المئة لتصل إلى ٣٥,٨ مليار ريال. فقد أثبت بأن تباطؤ نمو القروض على نطاق النظام يشكل ضغطاً على فرص الربح، إلى جانب زيادة رسوم الإقراض ومصروفات الفائدة. وظلت النسب الموزعة بين مكونات إجمالي الدخل على ما كانت عليه نسبياً في العام السابق، باستثناء ارتفاع نسبة صافي دخل الفائدة مع انخفاض مصادر الدخل الأخرى (الشكل البياني ٣-٣١).

الشكل البياني ٣-٣١: مكونات إجمالي الدخل

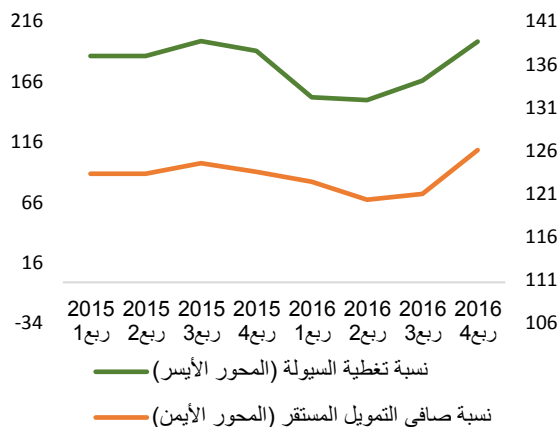


أدى ارتفاع أسعار الفائدة في أواخر عام ٢٠١٦ إلى زيادة دخل الفائدة، إلا إن ذلك كان له تأثيراً أكبر على مصروفات الفائدة. ارتفع إجمالي الدخل بنسبة ٢٠ في المئة في ٢٠١٦ (الشكل البياني ٣-٣٢)، بسبب ارتفاع دخل الفائدة فقط بنسبة ٢٢ في المئة كنسبة من إجمالي نمو الدخل. وساهمت مصادر الدخل الأخرى، مثل الرسوم والأنشطة التجارية، في انخفاض إجمالي الدخل بحوالي ٣ في المئة. وفي حين أن ارتفاع أسعار الفائدة المؤقت قد ساعد في التخفيف من أثر انخفاض الربحية من مصادر أخرى، فقد يتباطأ نمو دخل الفائدة في المستقبل نظراً لوفرة السيولة في النظام وتراجع الطلب على القروض.

الشكل البياني ٣-٣٢: مساهمة المكونات في نمو الدخل



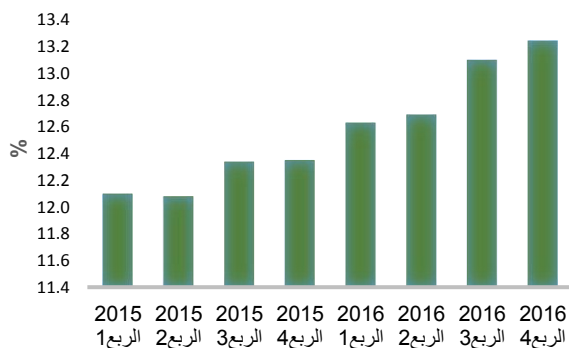
الشكل البياني ٣-٣: نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الم



٤-٦-٣ الرافعة المالية

يواصل وضع الرافعة المالية للنظام المصرفي تحسنه. فعلى مدار العام، واصلت نسبة الرافعة المالية، كما حددتها بازل، ارتفاعها لتصل إلى ١٣,٢ في المئة بنهاية ٢٠١٦ (الشكل البياني ٣-٣٧). ولا تزال نسبة الرافعة المالية للنظام المصرفي المحلي أعلى بكثير من الحد الأدنى لبازل البالغ ٣ في المئة. يعد الوضع القوي للرافعة المالية من سمات النظام المصرفي الذي يتمتع برأس مال جيد، ومن المتوقع أن ترتفع نسبته مع تراجع نمو الائتمان.

الشكل البياني ٣-٣٧: نسبة الرافعة المالية



٧-٣ توقعات مخاطر القطاع المصرفي

تتشأ المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي إلى حد كبير من استمرار تراجع النمو الاقتصادي. وقد يؤثر تباطؤ النمو على نمو الائتمان. وتعد زيادة انخفاض جودة الأصول خطرًا محتملاً قد يؤثر على تقديم المصارف للائتمان لأنها ستصبح أكثر حذرًا عند مزاولتها لأنشطة الإقراض. مع ذلك، وكما ذكر سابقاً، فإن النظام المصرفي في وضع قوي يمكنه من مواجهة انخفاض الأرباح على الأجل المتوسط والمحافظة على قدرته على تحمل المخاطر خلال مسيرة العمل على تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

لا يزال النظام المصرفي السعودي بعيداً عن تداعيات المخاطر العالمية. فكما ذكر في القسم ١-٥، فإن انكشافات النظام المصرفي المحلي على مخاطر السوق العالمية قليلة نسبياً. ولن تكون للمخاطر القادمة من الخارج أثراً يذكر على النظام المحلي، فقد أثبت ذلك سابقاً في الأزمة المالية العالمية، حيث كانت نسبة الانكشافات الأجنبية قريبة نسبياً من النسبة الحالية.

وإضافة إلى مصروفات الفائدة، فقد سجلت المخصصات نمواً

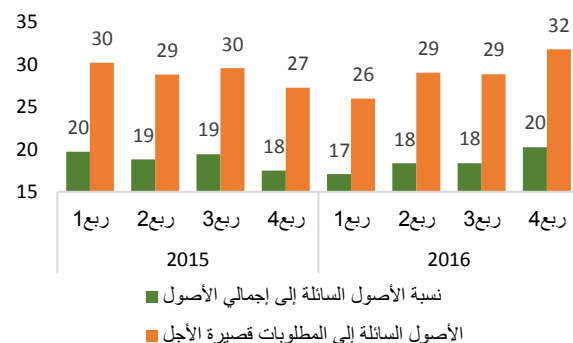
أعلى في ٢٠١٦، مما يعكس انخفاض جودة الأصول بعض الشيء. فقد ارتفعت المخصصات بنحو ٦,٨ في المئة في ٢٠١٦، بينما ارتفعت المصروفات غير المتعلقة بالفائدة بنسبة ٦,٥ في المئة. ارتفعت المصروفات غير المتعلقة بالفائدة بمعدل مشابه تقريباً لمعدلات السنوات السابقة، إلا أن المخصصات قد سجلت ارتفاعاً أكبر في ٢٠١٦ مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت ٠,٥ في المئة فقط في ٢٠١٥. وتتكون مخصصات القروض في النظام المصرفي السعودي من مخصصات عامة ومخصصات خاصة، فالمخصصات العامة تتبع محفظة القروض، بينما تنخفض وترتفع المخصصات الخاصة بناءً على جودة أصول القرض.

٣-٦-٣ السيولة

تعرضت السيولة لتحديات خلال عام ٢٠١٦، إلا أنها عادت إلى

مستويات جيدة بحلول نهاية العام. ففي مطلع العام، أدى نمو الائتمان، بنسبة أكثر من المتوقعة، إلى توليد بعض الضغط على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (الشكل البياني ٣-٣٥). فقد انخفضت النسبة إلى ١٧,١ في المئة في الربع الأول من ٢٠١٦ مقابل ١٩,٧ في المئة في نفس الربع من عام ٢٠١٥. ولم تكن نسبة انخفاض الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل حادة، حيث تراجعت بنسبة ٢٦ في المئة في الربع الأول من ٢٠١٦ مقابل ٣٠,٢ في المائة في نفس الربع من ٢٠١٥، وهو ما يعزى إلى تراجع نمو الودائع في النظام المصرفي.

الشكل البياني ٣-٣٥: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل



على الرغم من انخفاض السيولة، واصلت المصارف المحلية

تجاوز متطلبات الحد الأدنى للسيولة لبازل ٣. حيث ظلت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر (الشكل البياني ٣-٣٦) أعلى من الحد الأدنى. وفي نفس فترة انخفاض السيولة، انخفضت أيضاً نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر إلى ١٥٠,٨ في المئة و ١٢٠,٣ في المئة على التوالي. وتشير كلتا النسبتين إلى أنه رغم انخفاض السيولة لبعض الوقت، فقد ظلت مؤشرات السيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى لبازل والبالغ ١٠٠ في المئة لكل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر بحلول عام ٢٠١٩. ومع تحسن وضع السيولة، ارتفعت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر إلى ١٩٦ في المئة و ١٢٦ في المئة على التوالي في نهاية ٢٠١٦.

أحد المخاوف الرئيسية للسنة القادمة هو انخفاض جودة الأصول. ويقدم جدول (١-٣) تلخيصاً لأهم مؤشرات قياس المخاطر في النظام المصرفي، حيث سيقع الأثر الأكبر من الرفع المتوقع لأسعار الفائدة على الربحية. استخدمت المؤسسة، كوسيلة لقياس استجابة النظام المصرفي، سيناريوهين مختلفين في اختبار الجهد من أعلى إلى أسفل يتعلقان بأسعار الفائدة بالإضافة إلى متغيرات محلية هامة وصادمة، وقد أثبتت الاستجابة متانة النظام المصرفي المحلي إلى حد كبير (الإطار ٣-٤). وتعكس نتائج اختبار الجهد متانة المصارف المحلية في سيناريو ارتفاع أسعار الفائدة وسيناريو انخفاض أسعار الفائدة. وكان الأثر السلبي الأقوى على نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي ناتجاً عن انخفاض أسعار الفائدة. وفي سيناريو انخفاض أسعار الفائدة، وصل متوسط نسبة كفاية رأس المال إلى ١٩ في المئة تقريباً وارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى ٢,٠٧ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩، حيث تشير كلا النسبتين إلى تأثير ضئيل على كامل النظام المصرفي.

جدول ١-٣: مؤشرات قياس المخاطر في القطاع المصرفي

المؤشر	مستوى المخاطره الحالي	متوقع مستوى المخاطره للعام ٢٠١٧.
جودة الأصول	منخفض	تصاعدي
الملاءة المالية	منخفض	مستقر
السيولة	منخفض	مستقر
الربحية	منخفض	تصاعدي

الإطار ٣-٤

اختبارات الجهد للقطاع المصرفي في المملكة

تقوم المؤسسة، كجزء من مجموعة أدوات تقييم المخاطر، بإجراء اختبارات جهد الاقتصاد الكلي بطريقة من أعلى إلى أسفل للقطاع المصرفي السعودي على أساس ربعي. ويقدم هذا الإطار نظرة عامة عن نموذج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان الخاص بالمؤسسة وافترضاؤه ونتائجه الرئيسية. والهدف هو تقييم قدرة القطاع المصرفي السعودي على امتصاص الصدمات الاقتصادية الكلية بهدف تحديد نقاط الضعف المحتملة في القطاع المصرفي ككل وفي كل مصرف على حدة كي يتسنى اتخاذ الإجراءات الإشرافية على الفور. وقد تم إجراء اختبار الضغط لمخاطر الائتمان باستخدام بيانات على مستوى المصارف لإكمال نماذج "satellite models" لقياس متانة النظام والتي تستخدم متغيرات اقتصادية كلية ذات دلالة إحصائية مثل، (أسعار النفط، ومعدل نمو الإنفاق الحكومي، ومعدلات الإقراض الضمني، وسعر الفائدة بين البنوك السعودية، ومعدل نمو مؤشر السوق المالية السعودية).

١. سيناريوهات اختبارات الجهد:

تقوم سيناريوهات اختبارات الجهد على: (١) مخرجات نموذج المؤسسة للاقتصاد الكلي. (٢) نظرة الخبراء. ويستخدم اختبار الضغط ثلاثة سيناريوهات مختلفة: السيناريو الأساسي، وسيناريو الصدمة الاقتصادية الكلية مع ارتفاع في أسعار الفائدة، وسيناريو الصدمة الاقتصادية الكلية مع انخفاض في أسعار الفائدة. وفيما يلي ملخص للسيناريوهات الثلاثة المستخدمة في ٢٠١٦:

١. السيناريو الأساسي – يفترض هذا السيناريو تحسناً في سعر النفط يبدأ من ٥٣ دولاراً في ٢٠١٧ ثم يرتفع إلى ٦٤ دولاراً للبرميل. ويفترض أيضاً ارتفاع معدلات الإقراض الضمني وسعر الفائدة بين البنوك السعودية تدريجياً، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات نمو الإنفاق الحكومي سنوياً إلى ٣,٠٣ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩. وأخيراً، أن يسجل مؤشر السوق الرئيسي ومعدلات نمو الائتمان مستويات إيجابية ولكن متواضعة تصل إلى ٠,٧٩ في المئة و ١,٥٨ في المئة على التوالي بنهاية عام ٢٠١٩.

٢. يفترض سيناريو الصدمة الاقتصادية الكلية مع ارتفاع في أسعار الفائدة، انخفاض أسعار النفط (برنت) إلى حوالي ٢٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧، مع ارتفاعها بشكل طفيف لتصل إلى ٤٠ دولاراً بنهاية عام ٢٠١٩. كما يفترض أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإنفاق الحكومي على أساس ربع سنوي خلال مدة الاختبار، مع ارتفاعه قليلاً مع مرور كل سنة، ليسجل في نهاية المطاف انخفاضاً بنسبة ٦,٨٥ في المئة على أساس سنوي خلال ٢٠١٩. ويفترض أيضاً أن يرتفع سعر الفائدة بين البنوك السعودية إلى ٢,٧٥ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩ مما سيزيد من معدل الإقراض الضمني ليصل لـ ٥ في المئة في نفس الفترة. ويفترض هذا السيناريو أن يتعرض مؤشر السوق الرئيسي إلى صدمة تماثل في ضخامتها صدمة فبراير ٢٠٠٦، حيث سينخفض بنسبة ٤٠ في المئة ويستقر بعدها عند مستواه الجديد. وأخيراً، افترضنا سيناريو سلبياً لنمو الائتمان مماثلاً للسيناريو الذي وقع في أواخر التسعينيات (١٩٩٨-١٩٩٩) ينخفض فيه النمو بنسبة ٩,٥٥ في المئة ليأخذ بعدها بالتذبذب ثم يعاود التحسن بنهاية عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢,٣١ في المئة.

٣. يفترض سيناريو الصدمة الاقتصادية الكلية مع انخفاض في أسعار الفائدة، انخفاض أسعار النفط إلى ٢٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧، مع ارتفاعها بشكل طفيف لتصل إلى ٤٠ دولاراً بنهاية عام ٢٠١٩. ويفترض في الوقت نفسه انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ٦,٨٥ في المئة على أساس سنوي بنهاية عام ٢٠١٩. كما يفترض انخفاض سعر الفائدة بين البنوك السعودية من ٢,٢٠ في المئة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ليصل إلى ١ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩. ويفترض أن يؤدي هذا بدوره إلى انخفاض معدلات الإقراض الضمني بوتيرة أسرع من حوالي ٣,٧٨ في المئة إلى ١ في المئة خلال الفترة نفسها. وينخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة ٤٠ في المئة ويستقر بعدها عند مستواه الجديد.

٢. نتائج اختبار الجهد

أظهرت نتائج اختبار الجهد أنه يمكن للمصارف السعودية تحمل مختلف سيناريوهات الصدمات الاقتصادية بسهولة. ففي السيناريو الأساسي، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة بشكل طفيف في الربع الأول استجابةً للصدمة لتصل إلى حوالي ١,٧١ في المئة ولكنها عاودت الانخفاض إلى مستوياتها العادية عند حوالي ١,٥٤ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩. وتبعاً لذلك، انخفضت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى حوالي ١٣٣ في المئة في الربع الأول لتعاود الارتفاع إلى مستوياتها الأصلية عند ١٤٨ في المئة. وتراوحت نسب القروض المتعثرة لكل مصرف بين ٢,٢٧ في المئة (أعلى نسبة) إلى ٠,٦١ في المئة (أقل نسبة). وارتفعت نسبة كفاية رأس المال طوال فترة الضغط لتصل إلى حوالي ٢٢ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩. وتعزى الزيادة في نسبة كفاية رأس المال في الأساس إلى تباطؤ نمو الأصول المرجحة بالمخاطر بالنسبة إلى إجمالي رأس المال (الفئة ١ + الفئة ٢).

وفي سيناريو الصدمات الاقتصادية الكلية مع ارتفاع أسعار الفائدة، أظهرت النتائج أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة القروض المتعثرة بشكل كبير (مع أنها ستظل منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية) لتصل إلى مستوى ٢,٢٦ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩. وتراوحت نسبة القروض المتعثرة لكل مصرف بين ٣,٧٤ في المئة (أعلى نسبة) إلى ٠,٨٢ في المئة (أقل نسبة). وتبعاً لذلك، انخفضت نسبة التغطية لتصل إلى ١١٤ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩. وارتفعت نسبة كفاية رأس المال من ١٩,٥٤ في المئة إلى ٢٣,٠٤ في المئة، مقارنةً بـ ٢٢ في المئة في السيناريو الأساسي، ويأتي ذلك نتيجة تراجع نمو الائتمان الذي سيؤدي إلى انخفاض في الأصول المرجحة بالمخاطر مما سيرفع من نسبة كفاية رأس المال لوجود علاقة عكسية بينهما.

وفي سيناريو الصدمات الاقتصادية الكلية مع انخفاض أسعار الفائدة، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من ١,٣١ في المئة لتصل إلى ٢,٠٧ في المئة بنهاية فترة الاختبار، أي بنهاية عام ٢٠١٩. وتراوحت نسب القروض المتعثرة لكل مصرف بين ٣,٢٨ في المئة (أعلى نسبة) إلى ٠,٦٨ في المئة (أقل نسبة). وانخفضت نسبة التغطية إلى ١٢٢ في المئة مقارنةً بـ ١٧١ في المئة في الربع الرابع من ٢٠١٦. وتراجعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع إلى حوالي ١٩,٣٤ في المئة بنهاية عام ٢٠١٩، ويعزى ذلك إلى انخفاض رأس المال نتيجة تراجع ربحية المصارف بسبب انخفاض معدلات الإقراض. وعلاوةً على ذلك، أدى ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال وذلك لوجود علاقة عكسية بينهما. وتراوحت نسبة كفاية رأس المال لكل مصرف بين ٢١,٧٣ في المئة

(أعلى نسبة) إلى ١٧,١٧ في المئة (أقل نسبة). وعلى نحو مماثل، انخفضت نسبة رأس المال الفئة ١ من ١٧,٤٨ في المئة في مطلع الفترة إلى ١٧,٣٩ في المئة في نهاية فترة الضغط.

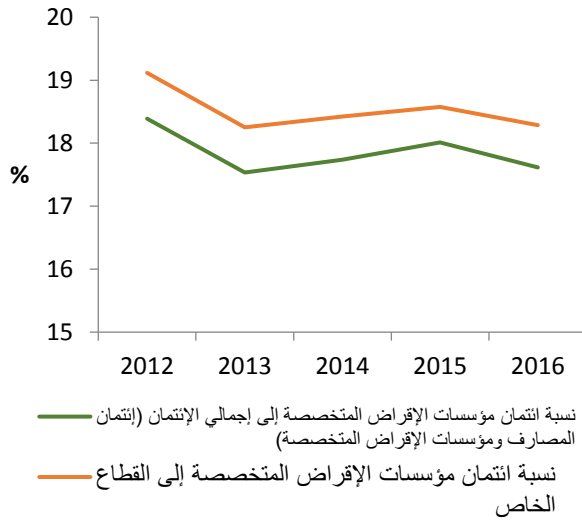
أظهرت نتائج اختبار الجهد باستخدام جميع السيناريوهات الثلاثة أن القطاع المصرفي يتمتع برأس مال جيد لمواجهة الصدمات الكبيرة. وبقيت نسب كفاية رأس المال للمصارف أعلى بقدر كافٍ من متطلب بازل البالغ ٨ في المئة، والأهم من ذلك أنها ظلت أعلى من الحد الأدنى للمؤسسة البالغ ١٢ في المئة.

٤. الائتمان غير المصرفي: أحدث الاتجاهات والمبادرات

٤-٢-٢ القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة

سجل معدل نمو ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة هبوطاً حاداً خلال عام ٢٠١٦، فقد نما بنسبة ٠,٢ في المئة فقط، مقارنةً ب ١١ في المئة في العام السابق. وانخفضت نسبة قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة إلى قروض المصارف للقطاع الخاص بشكل طفيف في عام ٢٠١٦ إلى ١٨,٣ في المئة مقارنةً بنسبة ١٨,٦ في المئة في عام ٢٠١٥، أي ما يعادل ٣٠٢ مليار ريال. كما بلغت حصة مؤسسات الإقراض المتخصصة من إجمالي عمليات الإقراض في الاقتصاد نسبة ١٧,٦ في المئة، مقارنةً بنسبة ١٨ في المئة في العام السابق. (الشكل البياني ٤-٢).

الشكل البياني ٤-٢: نمط قروض مؤسسات الإقراض المتخصص



بقي إجمالي القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة تقريباً ثابتاً دون تغيير. ففي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة المقدمة نحو ١١,٦٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي و٢١,١٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وجاء ذلك على غرار العام السابق. وتجاوزت هذه المعدلات متوسط معدلات السنوات الخمس الماضية الذي بلغ ١٠,٤٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي و١٩,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (الشكل البياني ٤-٣).

٤-١ نظرة عامة

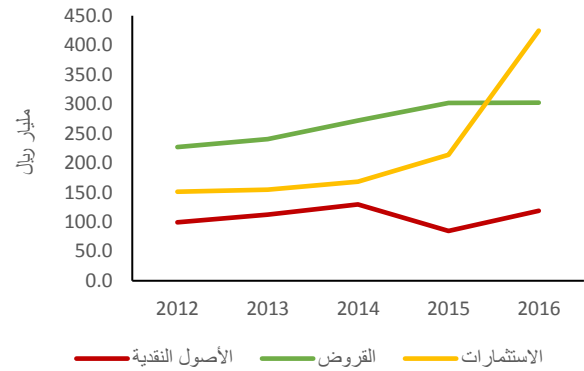
تمارس مؤسسات الائتمان غير المصرفية دوراً هاماً في تعزيز نمو الاقتصادي من خلال توفير قناة أخرى للتمويل. فهي مؤسسات لا تقبل الودائع، وتتألف من فئتين رئيسيتين: مؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات التمويل. تعد مؤسسات الإقراض المتخصصة مؤسسات حكومية تمولها الحكومة لاستهداف مشاريع أو قطاعات معينة، وأما شركات التمويل فهي شركات خاصة تركز على عمليات التمويل العقاري والإيجار التمويلي وتخضع لإشراف المؤسسة.

٤-٢-٢ أداء مؤسسات الإقراض المتخصصة

٤-٢-١ أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة ارتفاعها فقد شهد عام ٢٠١٦ أضخم زيادة في أصولها منذ عشرين عاماً بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. حيث نمت الأصول بنسبة ٣٥,٧ في المئة لتبلغ ٨٦٣ مليار ريال مقابل ٦٣٥,٨ مليار ريال في العام السابق. وتشمل فئات الأصول القروض والأصول النقدية والاستثمارات، حيث شكلت هذه الفئات ما نسبته ٩٨ في المئة من إجمالي الأصول وبلغت ٨٤٦ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٤-١).

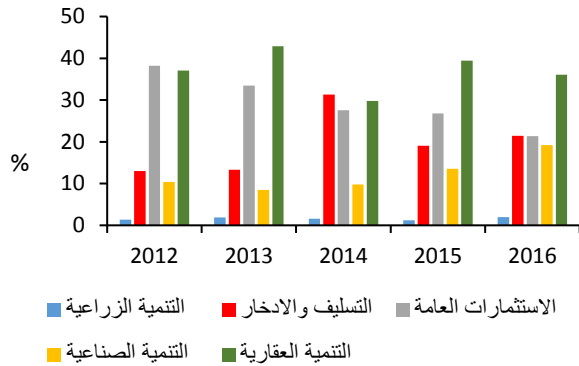
الشكل البياني ٤-١: أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة حسب النوع



هيمنت الاستثمارات على فئات الأصول، إذ بلغ إجمالي ما استثمرته

مؤسسات الإقراض المتخصصة من مبالغ مالية ما يعادل ٤٩ في المئة من إجمالي الأصول في عام ٢٠١٦. وفي المقابل، انخفضت حصة محفظة القروض من نسبة ٤٧ في المئة في عام ٢٠١٥ إلى ٣٥ في المئة في عام ٢٠١٦. وبلغ النصيب المئوي للأصول النقدية نسبة ١٤ في المئة من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠١٦ (١٣ في المئة في عام ٢٠١٥)، مما يشير إلى توفر سيولة كافية لدى مؤسسات الإقراض المتخصصة (بالتحديد في الأصول النقدية) يمكن إتاحتها للإقراض عند الضرورة.

الشكل البياني ٤-٤: حصص القروض المقدمة حسب نوع مؤسسات الإقراض المتخصصة



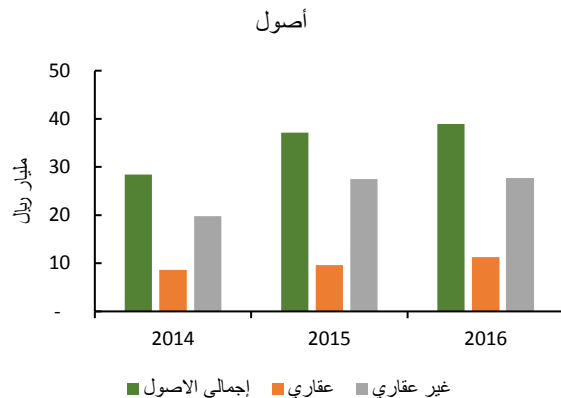
٣-٤ قطاع التمويل غير المصرفي

١-٣-٤ أصول شركات التمويل

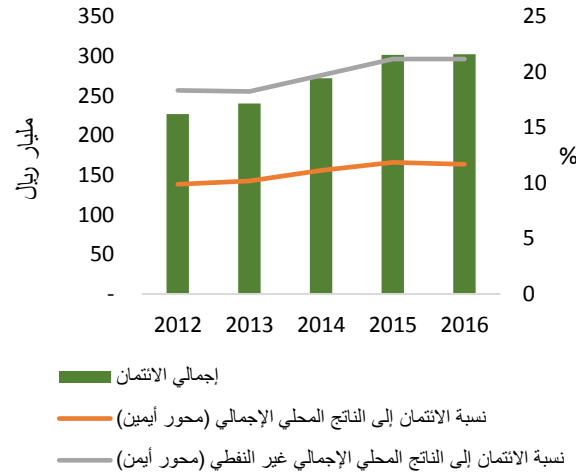
يعد قطاع شركات التمويل صغيراً نسبياً إلا أنه يتمتع بنمو سريع. بلغ إجمالي أصول القطاع في نهاية عام ٢٠١٦ نحو ١,٦ في المئة من إجمالي الأصول في النظام المالي السعودي. وتم ترخيص أربع شركات تمويل جديدة في عام ٢٠١٦، ليرتفع بذلك عدد الشركات العاملة إلى ٣٤ شركة^{١٢}.

ارتفع إجمالي أصول هذا القطاع بنسبة ٥ في المئة (٣٨,٩ مليار ريال) في عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٥-٤). وشكلت الأصول العقارية وغير العقارية نسبة ٢٩ في المئة و ٧١ في المئة على التوالي من إجمالي أصول شركات التمويل، كما شكلت نسبة هذه الأصول ما يعادل ٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي (١,٥ في المئة في عام ٢٠١٥) و ٢,٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٦ (٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٥). وشكلت أصول شركات التمويل حوالي ١,٧ في المئة من إجمالي أصول المصارف في عام ٢٠١٦.

الشكل البياني ٥-٤: إجمالي أصول شركات التمويل



الشكل البياني ٣-٤: نسبة قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة المستحقة إلى إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي



تُعد مخاطر مؤسسات الإقراض المتخصصة محدودة نظراً لعدة أسباب: أولاً، مؤسسات الإقراض المتخصصة هي مؤسسات لا تقبل الودائع، بعكس المصارف، وتتولى الحكومة تمويلها مما يقلل من تعرض هذا القطاع لمخاطر السيولة. ثانياً، تتلقى تلك المؤسسات التمويل من الحكومة، مما يحد من انتقال المخاطر للنظام المالي. وثالثاً، ليس لتلك المؤسسات أية أبعاد من ناحية المديونية تلقي بأثرها على القطاع المصرفي لأن ميزانياتها العمومية ممولة بالكامل من الحكومة، وهذا من شأنه أن يحد من تأثير أي حالات تدهور تحصل في جودة ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة. وأخيراً، ينظر المواطنون ومؤسسات القطاع الخاص إلى دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في الإقراض على أنه دعامة لبعض القطاعات الاقتصادية كالقطاعات الصناعية والزراعية والعقارية. تعتمد معظم مؤسسات الإقراض المتخصصة على التمويل الذاتي، فلذلك تعي الغالبية العظمى من المقترضين ضرورة تسديد قروضهم من أجل حصول غيرهم على التمويل.

تُشكل القروض العقارية النصيب الأكبر من قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث بلغ نصيب قروض صندوق التنمية العقارية المستحقة في عام ٢٠١٦ نسبة ٣٦ في المئة من إجمالي قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة. وبلغ نصيب القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية (المعروف سابقاً بالبنك السعودي للتسليف والادخار) ٢١,٤ في المئة من الإجمالي. وكان نصيب صندوق الاستثمارات العامة من الإجمالي ٢١,٣١ في المئة. بينما مثل نصيب القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي نسبة ١٩,٢ في المئة من إجمالي القروض الممنوحة. وأخيراً، شكلت القروض المقدمة من صندوق التنمية الزراعية نسبة ٢ في المئة فقط من إجمالي القروض المقدمة (الشكل البياني ٤-٤).

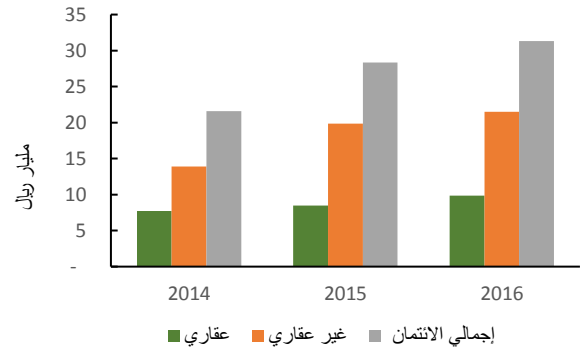
^{١٢} ينقسم قطاع شركات التمويل إلى قسمين حسب نوع النشاط، وهما التمويل العقاري والتمويل غير العقاري، ويتألف من ست شركات للتمويل العقاري و ٢٨ شركة للتمويل غير العقاري.

٢-٣-٤ قروض شركات التمويل

كان إجمالي القروض المقدمة من شركات التمويل ضئيلاً مقارنة

بتلك المقدمة من القطاع المصرفي في عام ٢٠١٦، حيث شكل إجمالي القروض (الائتمان داخل المركز المالي) نحو ٢,٣ في المئة من إجمالي قروض القطاع المصرفي^{١٣}، إلا أن معدل النمو كان كبيراً فلقد ارتفع بنسبة ١٠ في المئة ليصل إلى ٣١ مليار ريال في عام ٢٠١٦، حيث ارتفعت القروض العقارية بنسبة ١٦ في المئة وغير العقارية بنسبة ٨ في المئة، حيث شكلت نسبة ٣١,٤ في المئة و ٦٨,٦ في المئة على التوالي من إجمالي قروض شركات التمويل، أي ما يعادل ١,٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي و ٢,٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٦. وتصنف قروض شركات التمويل إلى قروض عقارية وقروض غير عقارية بمتوسط أجل استحقاق يبلغ ١٥ سنة للتمويل العقاري و ٣-٤ سنوات للتمويل غير العقاري، وبلغ حجم القروض المخصصة للعقار ثلث إجمالي القروض المقدمة.

الشكل البياني ٤-٦: القروض حسب نوع النشاط



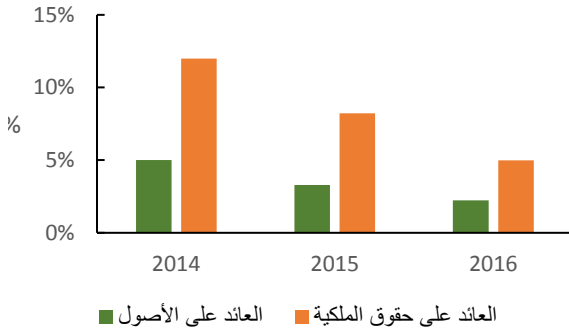
متانة شركات التمويل

١-٢-٣-٤ الربحية

استمرت ربحية شركات التمويل في الانخفاض على الرغم من

ارتفاع إجمالي الأصول والقروض، حيث انخفضت الأرباح بنسبة ٢٩ في المئة لتصل إلى ٨٧٠ مليون ريال، كما انخفض العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث سجل ٥ في المئة و ٢ في المئة على التوالي (الشكل البياني ٤-٧). وجاء هذا التراجع في الأرباح بصورة أساسية نتيجة لعوامل ثلاثة: (١) النمو الاقتصادي المتباطئ الذي ألقى بآثره على جودة الأصول ونمو الائتمان، و (٢) ارتفاع المصروفات التشغيلية بنسبة ٥٧ في المئة في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٣,٠٧ مليار ريال مقارنة بـ ١,٩ مليار ريال في العام السابق، و (٣) بطء نمو الإيرادات.

الشكل البياني ٤-٧: ربحية شركات التمويل



٢-٢-٣-٤ الرافعة المالية

ظلت نسبة الرافعة المالية مستقرة نوعاً ما منذ العام السابق. حيث

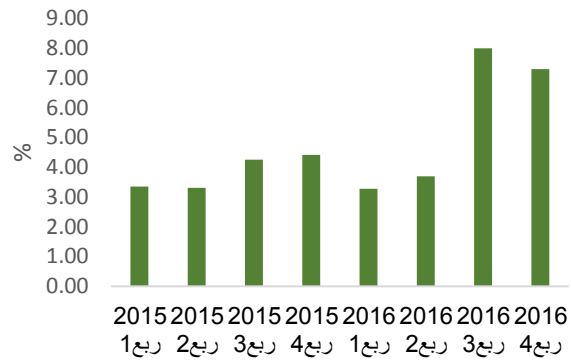
حققت الرافعة المالية لشركات التمويل العقاري مستوى بلغ ٢,١٢ في المئة في عام ٢٠١٦، أي بانخفاض طفيف عن مستوى عام ٢٠١٥ البالغ ٢,٣٤ في المئة، كما بقي مستوى الرافعة المالية لشركات التمويل غير العقاري مستقرًا عند ١,٦٧ في المئة، منخفضًا انخفاضًا يسيرًا من نسبة ١,٧٨ في عام ٢٠١٥. وتُعد هذه النسب أقل بكثير من الحد الأعلى الذي وضعته المؤسسة في إطار سياسة تلك الشركات، وهذا من شأنه أن يخفف عبء شركات التمويل من حيث أنها ستكون قادرة على التعامل مع معدلات عالية من القروض المتعثرة في حال حدوثها.

^{١٣} إذا تم إدراج الائتمان خارج المركز المالي، سيصل إجمالي قروض شركات التمويل في عام ٢٠١٦ إلى ٥٥ مليار ريال، بزيادة تعادل ٥ في المئة مقارنة بالعام السابق.

٣-٣-٤ توقعات مخاطر شركات التمويل

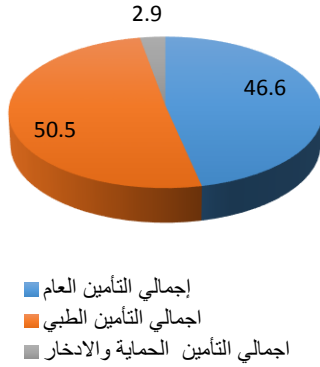
ارتفعت القروض الممنوحة بنسبة ١٠ في المئة في عام ٢٠١٦، فترفعت نسبة القروض المتعثرة. حيث ارتفعت من ٤,٤ في المئة في عام ٢٠١٥ إلى ٧,٣ في المئة بنهاية عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك أساساً إلى إجراء المؤسسة لتغيير على منهجية احتساب نسبة القروض المتعثرة. بوجه عام، يعد تراجع جودة الأصول أكثر بروزاً في شركات التمويل، على عكس المصارف، نظراً لطبيعة أنشطتها التمويلية. حيث تضم محافظ القروض الخاصة بشركات التمويل مقداراً ضخماً من القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يعادل نسبة ١٧ في المئة تقريباً، والتي تتأثر بالاحداث بمقدار أكبر، مقارنة بالشركات الكبيرة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلا أنها تُعد منخفضة نسبياً مقارنة مع الدول الأخرى. وقد يشكل المستوى المرتفع من القروض المقدمة إلى القطاع العقاري مخاطر أخرى، حيث سجلت نسبة القروض الممنوحة للمشاريع العقارية ٣١,٤ في المئة من إجمالي القروض في عام ٢٠١٦. وقد يفاقم التركيز العالي من انكشاف شركات التمويل على المخاطر.

شكل البياني ٤-٨: نسبة القروض المتعثرة المستحقة لشركات التمويل



٥. قطاع التأمين: الأداء والتغطية والمتانة

الشكل البياني ١-٥: حصص أنشطة التأمين في السوق لعام ٢٠١٦
(% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة)

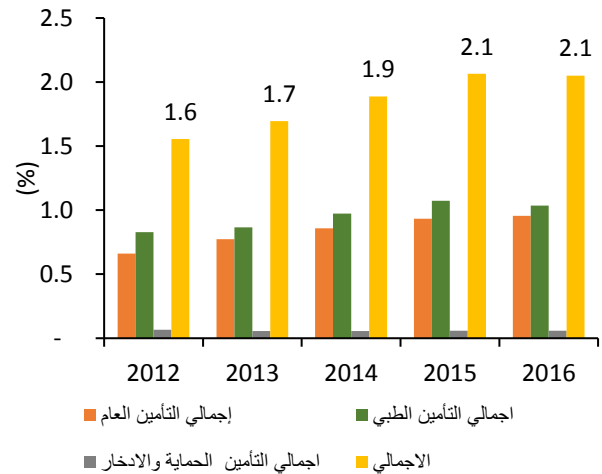


١-٥ نظرة عامة

استمر هيكل قطاع التأمين كما هو في العام السابق مع بعض التغيرات الطفيفة خلال عام ٢٠١٦. حيث بقي القطاع مؤلفاً من ٣٥ شركة، و١٦ خبير معانة ومقدّر خسائر، وثمانية استشاريي تأمين. ولكن زاد عدد الاكتواريين من اثنين إلى ثلاثة، ووسطاء التأمين من ٨٨ إلى ٩٢، وكلاء التأمين من ٩١ إلى ٩٥، وأخصائيي تسوية المطالبات التأمينية (إدارة طرف ثالث) من ١٣ إلى ١٤. ولا تزال مؤسسة النقد الجهة المنظمة للقطاع، باستثناء التأمين الصحي الذي تشترك في تنظيمه مع مجلس الضمان الصحي التعاوني. وحيث أن جميع شركات التأمين شركات مساهمة عامة ومدرجة في سوق الأسهم، فيقع على عاتق هيئة السوق المالية ضمان التزام جميع شركات التأمين بنظام السوق المالية.

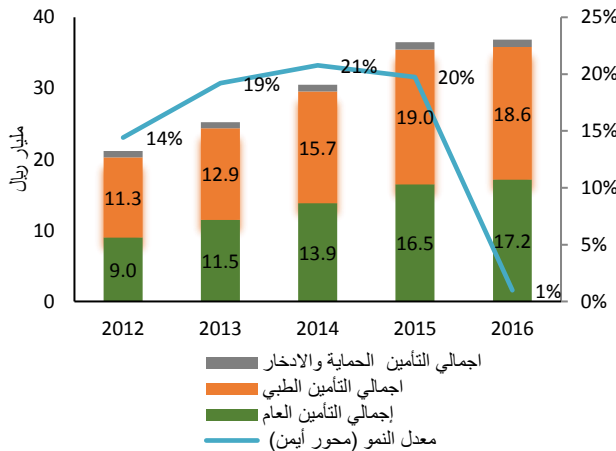
لا تزال مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قليلة مقارنة بالقطاع المصرفي، فقد بلغ متوسط عمق التأمين (الذي يقاس بإجمالي أقساط التأمين المكتتبة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) حوالي ١,٩ في المئة خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦، وظلت النسبة كما هي عليه في العام السابق عند ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٥-). وشكّل القطاع جزءاً صغيراً من القطاع المالي، ففي حين وصلت نسبة إجمالي أصول المصارف من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى ١٢٦ في المئة في ٢٠١٦، بلغت نسبة إجمالي أصول قطاع التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٢ في المئة فقط خلال نفس الفترة.

الشكل البياني ١-٥: عمق سوق التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)



سجل سوق التأمين تراجعاً خلال عام ٢٠١٦، حيث انخفضت حصة رأس المال لكامل قطاع التأمين بحوالي ٠,٥ في المئة في ٢٠١٦ لتبلغ ١٢,٦ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٣ في المئة في العام السابق. كما تراجعت نسبة نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى ١ في المئة في ٢٠١٦ مقابل ٢٠ في المئة في العام السابق، لتصل إلى ٣٦,٨٥ مليار ريال سعودي مقابل ٣٦,٤٩ مليار ريال سعودي (الشكل البياني ٥-٣). يعود هذا التباطؤ في نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مقارنة بعام ٢٠١٥ بصورة أساسية إلى سببين؛ أولهما، تراجع الأنشطة الاقتصادية التي خففت الطلب على العديد من منتجات التأمين، وثانيًا، التغير الهيكلي في منهجية تسعير التأمين في ٢٠١٥، حيث عززت المؤسسة التسعير الاكتواري مما أدى إلى حدوث قفزة في قيمة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في العام نفسه.

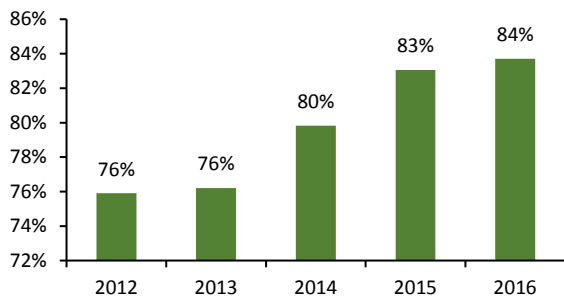
الشكل البياني ٢-٥: إجمالي أقساط التأمين المكتتبة



استمر التأمين الصحي والتأمين على المركبات في الهيمنة على أنشطة التأمين، إذ شكلا ٨٣,٥ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. ففي حين انخفض التأمين الصحي بشكل طفيف بنسبة ١,٨ في المئة، ارتفع التأمين على المركبات بشكل ملحوظ بنسبة ١٢,٦ في المئة، وهو ما يمثل أعلى نسبة ارتفاع بين أنشطة التأمين (الشكل البياني ٥-٤). يرجع سبب تركيز

تقدم شركات التأمين منتجات وخدمات من خلال ثلاث فئات تأمين رئيسية وتشمل كل فئة العديد من الأنشطة. تندرج الفئة الأولى تحت تصنيف التأمين العام ويشمل التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والتأمين على المركبات والتأمين على الممتلكات/ضد الحريق والتأمين البحري والتأمين على الطيران وعلى الطاقة والتأمين الهندسي. أما الفئة الثانية فتندرج تحت تصنيف التأمين الصحي، والفئة الثالثة هي تأمين الحماية والادخار. وبلغت حصة كل منها في إجمالي أنشطة التأمين (على أساس إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) ٤٦,٦ في المئة، و٥٠,٥ في المئة، و٢,٩ في المئة على التوالي في ٢٠١٦ (الشكل البياني ٥-٢).

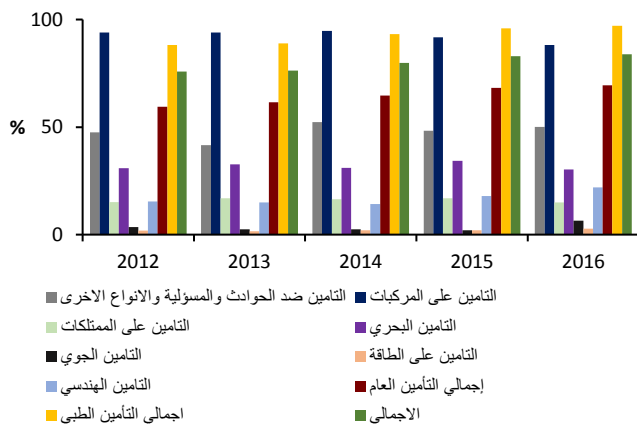
الشكل البياني ٥-٥: نسبة الاحتفاظ لإجمالي أنشطة التأمين



أظهرت نسب الاحتفاظ لأنشطة التأمين المختلفة تبايناً واسعاً.

فقد سجل نشاطا التأمين الصحي والتأمين على المركبات (الذان شكلا نسبة ٨٣,٥ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في ٢٠١٦) نسبتي احتفاظ بلغتا ٩٧ في المئة و٨٨ في المئة على التوالي، في حين كانت نسب الاحتفاظ أقل بكثير لبقية أنشطة التأمين، حيث سجل التأمين على الطاقة وتأمين الطيران أدنى نسب احتفاظ بلغت ٢,٨ في المئة و٦,٥ في المئة على التوالي (الشكل البياني ٥-٧).

الشكل البياني ٥-٦: نسب الاحتفاظ حسب نوع النشاط



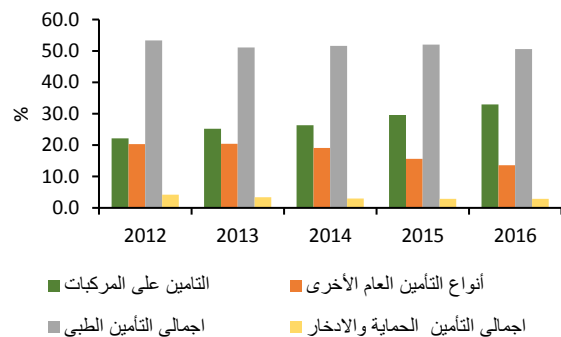
٢-٥ الأداء

بشكل عام، سجلت سوق التأمين نمواً كبيراً في الربحية في ٢٠١٦.

فقد ارتفع صافي النتائج من ٠,٨ مليار ريال في ٢٠١٥ إلى ٢,١ مليار ريال في ٢٠١٦، مسجلاً نسبة نمو بنحو ١٦٠ في المئة. وكانت هذه الزيادة في الربحية ناتجة بشكل رئيسي عن أنشطة التأمين، حيث ارتفعت نتائج الاكتتاب في التأمين بشكل كبير، بنسبة ١٢٠ في المئة لتصل إلى ٢,١ مليار ريال في ٢٠١٦ مقابل ٠,٩٦ مليار ريال في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٥-٨). كما سجل "العائد على حقوق الملكية" و"العائد على الأصول" ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته حوالي ١٤,٥ في المئة و٣,٧ في المئة على التوالي خلال ٢٠١٦ (الشكل البياني ٥-٩).

التأمين على هذين النشاطين إلى إلزامية التأمين الصحي والتأمين على المركبات، حيث أن العديد من الجهات ملزمة بتقديم التأمين الصحي لموظفيها، كما يُشترط تأمين المسؤولية تجاه الغير، على الأقل، على قاندي المركبات. ومن المتوقع أن يستمر هذا التركيز نظراً لمبادرات منح التأمين الصحي لموظفي جهات القطاع العام مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة العدل والخطوط السعودية. بالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تزيد نسبة التأمين على المركبات نظراً لأن حوالي ٥٠ في المئة من إجمالي المركبات في المملكة لا تزال غير مؤمنة. ولم تظهر أنشطة التأمين الأخرى نمط نمو مماثل في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام ٢٠١٦، مما يدل على حاجة هذه الأنشطة (وخاصة تأمين الحماية والادخار) إلى مزيد من التطوير للمساعدة في الحد من مخاطر التركزات والسماح بالتنوع في قطاع التأمين.

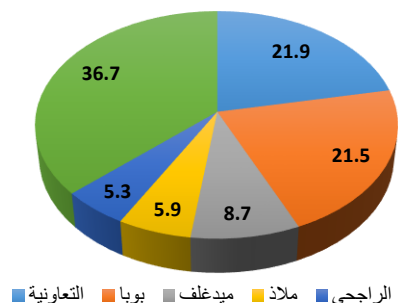
الشكل البياني ٥-٣: نمط نمو حصص أنشطة التأمين المختلفة في السوق



استمرت الشركات الثلاث الكبرى في هيمنتها على قطاع التأمين.

فلقد سجلت حصة الشركات الثلاث الكبرى في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في السوق ارتفاعاً طفيفاً من ٥١,٧ في المئة في ٢٠١٥ إلى ٥٢,١ في المئة (الشكل البياني ٥-٥).

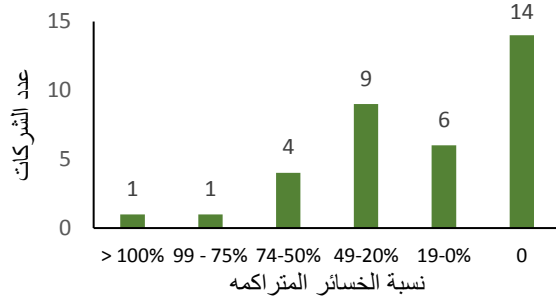
الشكل البياني ٥-٤: حصص السوق للشركات الثلاث الكبرى كنسبة مئوية من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في ٢٠١٦



تشير نسبة الاحتفاظ الحالية لقطاع التأمين السعودي على

انخفاض الاعتماد على سوق إعادة التأمين. فقد ارتفعت نسبة الاحتفاظ (التي تدل على نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة التي تحتفظ بها شركات التأمين) من ٨٣ في المئة في ٢٠١٥ إلى ٨٤ في المئة في ٢٠١٦ (الشكل البياني ٥-٦)، ويعد هذا مؤشراً على اندماج أقل بين سوقي التأمين المحلية والعالمية بسبب انخفاض نسبة عقود إعادة التأمين الموقعة مع شركات إعادة التأمين الدولية. ويشير الاعتماد المنخفض على سوق إعادة التأمين إلى أن شركات التأمين تتحمل بنفسها معظم مخاطر السوق.

الشكل البياني ٥-٩: الخسائر المتراكمة في قطاع التأمين (% من رأس المال المدفوع)

**تعافت أنشطة الاستثمار من خسارة العام الماضي وسجلت ربحاً في**

عام ٢٠١٦. فقد سجلت نتائج الاستثمار ربحاً بلغ حوالي ٢٧٨ مليون ريال مقارنةً بخسارة بلغت ٩ مليون ريال في ٢٠١٥ (الشكل البياني ٥-٨). ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة جزئياً إلى انخفاض السيولة خلال عام ٢٠١٦، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع. وقد استفادت شركات التأمين من ارتفاع الفائدة، حيث تشكل الودائع جزءاً كبيراً من استثماراتها. وبالنظر إلى احتمالية تشديد السياسة النقدية الأمريكية، فإننا نتوقع بعض الاستجابة في أسعار الفائدة المحلية، مما قد يفيد شركات التأمين.

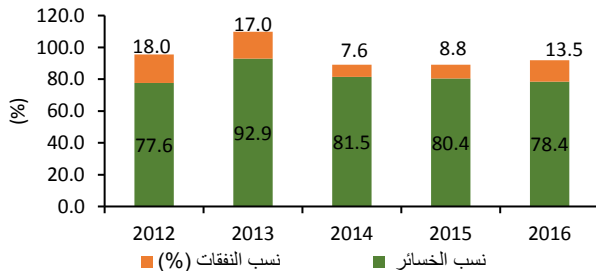
يشير الانخفاض المحدود والمستمر في نسبة الخسارة على

مستوى القطاع إلى تحسن كفاءة أنشطة الاكتتاب في شركات التأمين. حيث أن متوسط نسبة الخسارة (الذي يُعرف بأنه نسبة إجمالي صافي المطالبات المتكبدة إلى صافي الأقساط المكتسبة) قد انخفض إلى حد ما من ٨٠ في المئة في ٢٠١٥ إلى ٧٨ في المئة في ٢٠١٦. ومع ذلك، تُعد نسبة الخسارة مرتفعة نسبياً مما يدل على إمكانية تحقيق مزيد من التحسين في معايير الاكتتاب في التأمين من أجل السيطرة على مخاطر السوق وخفض مستويات صافي المطالبات المتكبدة. وما يحد من الارتفاع المعتدل في نسبة الخسارة هي الزيادة الكبيرة في نسبة مصروفات قطاع التأمين التي وصلت إلى ١٣,٣ في المئة (الشكل البياني ٥-١١)، مما يوضح أنه لا يزال هناك مجال لتحسين التكاليف التشغيلية وخفض المطالبات.

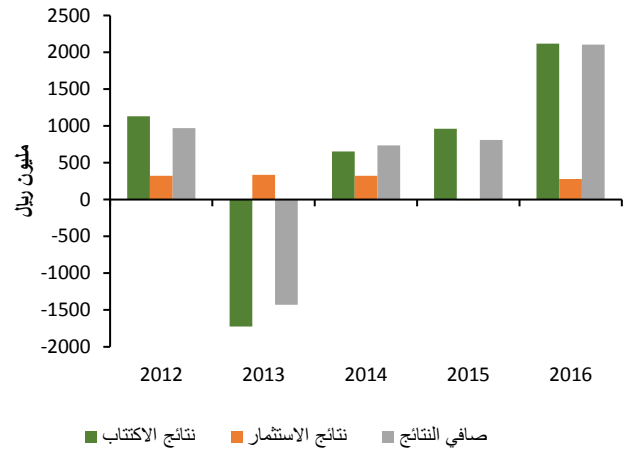
أصدرت المؤسسة تنظيمًا جديداً لنشاط التأمين على المركبات

يهدف إلى التشجيع على القيادة الآمنة. يحصل أصحاب السجلات التنظيمية لأكثر من عام (أي دون رفع أي مطالبات) على خصم. ومن خلال هذا التنظيم، سيستفيد العملاء من انخفاض الأسعار وتستفيد شركات التأمين من انخفاض عدد المطالبات.

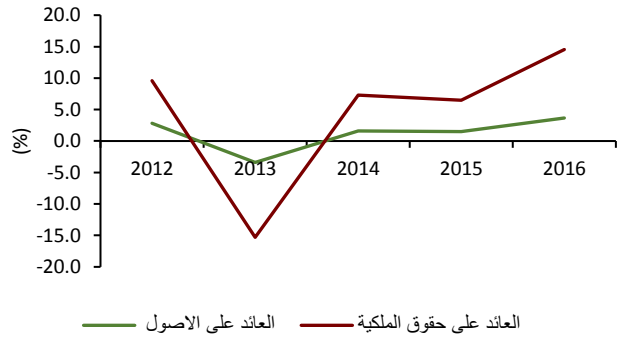
الشكل البياني ٥-١٠: نمط نسبة الخسارة ونسبة المصروفات



الشكل البياني ٥-٧: اكتتاب التأمين والاستثمار وصافي النتائج



الشكل البياني ٥-٨: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقطاع التأمين

**لا يزال هناك تبايناً واسعاً في الأداء الفردي لشركات التأمين. يؤثر**

أداء أكبر شركتين بشكل رئيسي على ربحية القطاع، حيث شكل صافي دخلهما نحو ٥٩,٧ في المئة من ربحية القطاع، وباستبعاد هاتين الشركتين، ينخفض صافي الدخل لبقية الشركات إلى نحو ٠,٨٥ مليار ريال. وقد سجلت العديد من شركات التأمين خسائر في ٢٠١٦، حيث سجلت ست شركات تأمين من أصل ٣٥ صافي خسائر.

تراجعت الخسائر المتراكمة في القطاع بشكل طفيف. ففي عام

٢٠١٦، أعلنت ٢١ شركة مدرجة في سوق الأسهم من أصل ٣٥ عن تسجيل خسائر متراكمة في مراكزها المالية، مقارنة بـ ٢٦ شركة في العام الماضي. وحملت شركة واحدة التنبيه الأحمر دلالة على تعليقها عن التداول في سوق الأسهم السعودية بسبب تجاوز خسائرها المتراكمة ١٠٠ في المئة من رأس المال، بينما ظلت شركة أخرى متداولة في السوق رغم أنها تحمل التنبيه الأصفر دلالة على تجاوز خسائرها المتراكمة ٧٥ في المئة من رأس المال^{١٤}. وسجلت الـ ٢٩ شركة المتبقية خسائر متراكمة أقل من ٥٠ في المئة من رأس المال (الشكل البياني ٥-١٠، الإطار ٥-١).

^{١٤} مع ذلك، ونتيجة لتنفيذ نظام الشركات الجديد، تم شطب الشركتين في مايو ٢٠١٧.

الإطار ١-٥

المادة (١٥٠)

أجرت هيئة السوق المالية ووزارة التجارة والاستثمار مؤخرًا تعديلًا على جزء من نظام الشركات الجديد يتعلق بالخسائر المتراكمة، وتحديدًا المادة ١٥٠ التي دخلت حيز التنفيذ في أبريل ٢٠١٧. وفقًا للمادة ١٥٠، فإن الشركات التي تتجاوز خسائرها ٢٠ في المئة من رأس المال ستحمل علامات تشير إلى نسبة خسائرها المتراكمة. وإلى جانب هذه العلامة، ستكون الشركة المعنية ملزمة بالإعلان عن خطتها العلاجية لخفض الخسائر المتراكمة. وفي حال تجاوزت الخسارة المتراكمة ٥٠ في المئة من رأس المال، فيجب على الشركة اتخاذ الإجراءات التالية:

- يجب على أي مسؤول في الشركة أو مراجع الحسابات فور علمه ببلوغ خسائر الشركة ٥٠ في المئة من رأس المال المدفوع إبلاغ رئيس مجلس الإدارة بذلك، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فورًا.
- يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ٤٥ يومًا من تاريخ علمه بالخسائر.
- تقرر الجمعية العامة غير العادية إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه، وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون ٥٠ في المئة.

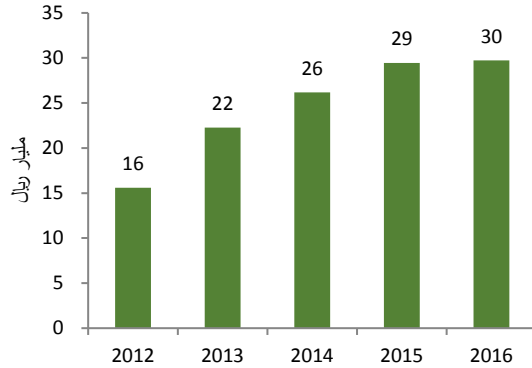
وتعد الشركة منقضية بقوة النظام إذا لم تجتمع الجمعية العامة غير العادية خلال المدة المحددة، وكذلك إذا اجتمعت وتعذر عليها إصدار قرار في الموضوع أو إذا قررت زيادة رأس المال ولم يتم الاكتتاب بالعدد المطلوب.

ومنذ عام ٢٠١٦، سجلت ١٠ شركات مدرجة خسائر متراكمة بنسبة ٥٠ في المئة وما فوق منها ٢٠ في المئة في قطاع التأمين. بالمقابل، تشكل شركات التأمين نحو ٧١ في المئة من إجمالي الشركات التي سجلت نسب خسائر تتراوح بين ٢٠ إلى ٥٠ في المئة. تشير النسبة الكبيرة لشركات التأمين ذات الخسائر المتراكمة إلى وجود أوجه قصور تحتاج إلى معالجة في قطاع التأمين. وإذا استمرت الخسائر، فقد يؤدي ذلك إلى خروج مزيد من الشركات من السوق وتركز نشاط التأمين في عدد قليل من الشركات مما يحد من وجود أسعار تنافسية.

يُعد تأثير خروج الشركات من السوق نتيجةً للمادة ١٥٠ أمرًا مثيرًا للجدل. فمن ناحية، يعتقد البعض بأنه قد يحد من المنافسة ويؤثر على الأسعار. ومن ناحية أخرى، يرى آخرون بأنه قد يفتح المجال لقوى السوق، بل قد يعزز الكفاءة ويرفع مستوى خدمات التأمين المقدمة، حيث ستبقى في هذا القطاع الشركات ذات القيمة المضافة والكفاءة العالية فقط.

المئة من مطلوبات قطاع التأمين، ويغطي بصورة أكثر من كافية إجمالي صافي المطالبات بنسبة ١٢٦ في المئة.

الشكل البياني ١٢-٥: الاحتياطيات الفنية



سجل إجمالي صافي المطالبات زيادة طفيفة. ففي عام ٢٠١٦،

ارتفع إجمالي صافي المطالبات المتكبدة بنحو ١٠ في المئة، أي بنسبة أقل بكثير من متوسط النسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ البالغ حوالي ٢٤ في المئة. ووصلت قيمة صافي المطالبات المتكبدة إلى ٢٣,٧ مليار ريال في ٢٠١٦ مقابل ٢١,٦ مليار ريال في ٢٠١٥. وعلى غرار النمو البطيء الذي سجله إجمالي صافي المطالبات المتكبدة، ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة ٦ في المئة تقريباً في عام ٢٠١٦، أي بمعدل نمو أقل من ٢١ في المئة وهي النسبة المسجلة في العام السابق. ومن حيث القيمة، ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة إلى ٢٦ مليار ريال في ٢٠١٦ مقابل ٢٤,٥ مليار ريال في ٢٠١٥. وقد كانت بعض العناصر الأساسية لإجمالي المطالبات المدفوعة سبباً في هذا النمو البطيء؛ حيث ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة في تأمين الحماية والادخار بحوالي ٨ في المئة في ٢٠١٦ مقابل ١٨ في المئة في ٢٠١٥، حيث ارتفعت قيمة إلى ٤٢٠ مليون ريال في ٢٠١٦ من ٣٩٠ مليون ريال في ٢٠١٥. سجل إجمالي المطالبات المدفوعة في التأمين الصحي نمواً أعلى في ٢٠١٦ بلغت نسبته ١١ في المئة مقابل ١٣ في المئة في العام السابق. كما ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة في التأمين العام بشكل طفيف من ١١,٠٢ مليار ريال في ٢٠١٥ إلى ١١,٠٥ مليار ريال في عام ٢٠١٦.

يتمتع قطاع التأمين بحضور كبير في السوق المالية من حيث

القيمة السوقية. إذ يؤكد الترابط المتزايد في قطاع التأمين على أهمية تنسيق السياسات لاحتواء مواطن الضعف. ونظراً لطبيعة عمل شركات التأمين، فمن المتوقع أن تستثمر أصولها في محافظ استثمارية عالية الجودة. وتحفظ هذه الشركات بجزء كبير من أصولها كودائع مصرفية، إذ شكلت ودائع قطاع التأمين في المؤسسات المالية، خاصة المصارف، أكثر من ٦٠ في المئة من إجمالي استثمارات التأمين في ٢٠١٦ (الشكل البياني ١٤-٥)، حيث ارتفعت قيمتها من نحو ١٤,٢ مليار ريال إلى ١٤,٨ مليار ريال، أي بارتفاع طفيف خلال ٢٠١٦ (الشكل البياني ١٥-٥). تعد النسبة الكبيرة من الودائع التي تشكل استثمارات قطاع التأمين أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغ ٢٠ في المئة الذي حددته معايير الاستثمار الصادرة عن المؤسسة، مما يوضح محدودية الفرص الاستثمارية لشركات التأمين. أما بالنسبة للسوق المالية، فيشكل قطاع التأمين حصة كبيرة تعادل حوالي ٣٠ في المئة من القيمة السوقية. وبالتالي، فإذا مرت شركة تأمين بظروف صعبة بشكل فردي فقد لا يكون لذلك أثراً كبيراً نظراً لصغر حجمها، ولكن قد تنشأ مخاطر على النظام المالي في حال حدث ذلك مع مجموعة من الشركات إذ أن تأثيرها مجتمعة قد يكون كبيراً. لذا فإن تنسيق السياسات فيما بين الجهات التنظيمية المالية

ولا تزال السوق عالية التركيز، مما يزيد الضغط على الشركات الصغيرة في قطاع التأمين. تهيمن شركات التأمين الثلاث الكبرى على السوق، الأمر الذي لا يدع للشركات الصغيرة مجالاً للمنافسة مما قد يؤثر على الأسعار المقدمة للعملاء. وقد يكون من المفيد أن تتحد الشركات الصغيرة في قطاع التأمين من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ، حيث سينشأ عن هذا الاتحاد شركات جديدة قد تكون قادرة على منافسة الشركات المهيمنة وتحسين الأوضاع والربحية لدى الشركات الصغيرة من خلال تظافر الجهود. وإلا فإن من المرجح أن تستمر الشركات الصغيرة غير القادرة على المنافسة في تحقيق الخسائر، وقد تخضع نتيجة لذلك لأحكام المادة ١٥٠ من نظام الشركات الجديد.

٣-٥ المتانة

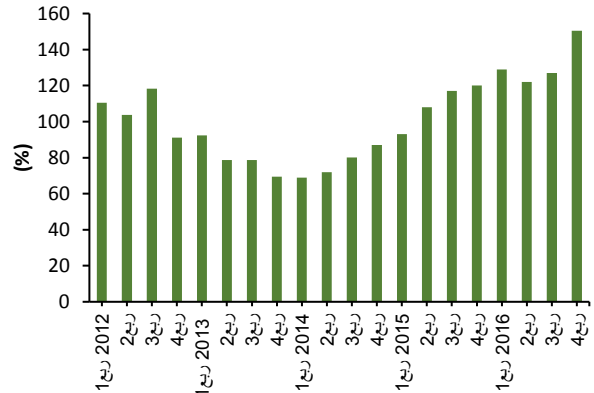
لا تزال تعمل السياسات على ضمان قدرة قطاع التأمين على

الصمود أمام الاضطرابات المالية، حيث تواصل المؤسسة إلزام شركات التأمين بالاحتفاظ بمبلغ محدد من رأسمالها المدفوع كوديعة نظامية للوفاء بأي التزامات غير متوقعة تجاه حاملي وثائق التأمين، كما هو الحال مع متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف للوفاء بأي التزامات تجاه المودعين في حالة عدم الاستقرار غير المتوقع. وتكمل قواعد تنظيمية أخرى هذه الإجراءات، مثل نظام الشركات السعودي الذي يلزم الشركات المدرجة بتخصيص ٢٠ في المئة من أرباحها السنوية كاحتياطي حتى يتساوى هذا المبلغ مع رأس المال المدفوع. ويؤدي هذا التقارب في السياسات إلى إرساء أساس قوي لقطاع التأمين لإرضاء المساهمين وحماية أصحاب المطالبات. ويمكن ملاحظة ذلك في المستوى المرتفع للاحتياطيات التي يحتفظ بها قطاع التأمين في الوقت الحالي، حيث تعادل ٤,٤ في المئة من إجمالي المطالبات.

ظلت هوامش الملاء المالية مستقرة على مستوى القطاع عند

مستويات أعلى من المتطلبات النظامية، مما يدل على متانة قطاع التأمين. ودعم ذلك عددٌ من الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لتحسين أداء القطاع مما أدى إلى تحسن الأرباح خلال عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، تحسنت هوامش الملاء في القطاع حتى تجاوزت مطلب الهامش البالغ ١٠٠ في المئة ووصلت إلى ١٥٠ في المئة بنهاية عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١٢-٥).

الشكل البياني ١١-٥: هامش الملاء المالية

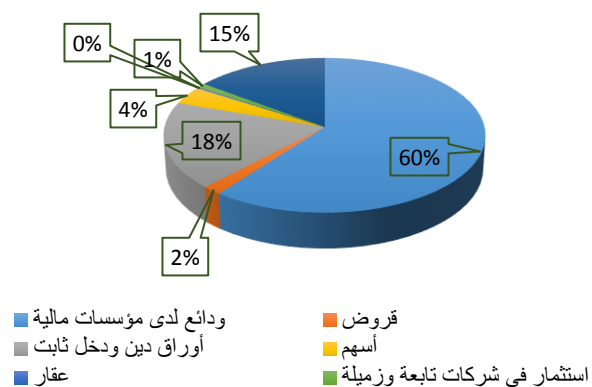


تواصل الاحتياطيات الفنية ارتفاعها، ويرجع ذلك جزئياً إلى

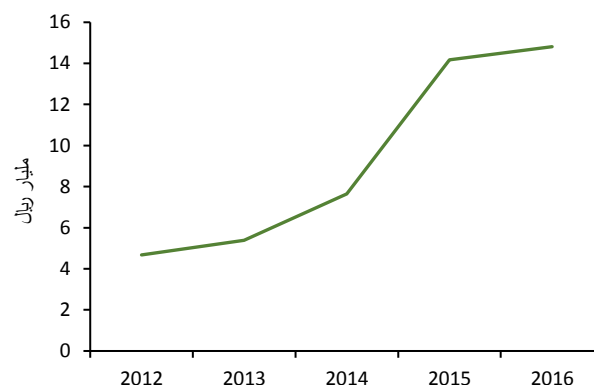
المبادئ التوجيهية للمخصصات التي أصدرتها المؤسسة. فقد سجلت الاحتياطيات الفنية (أموال تم تجنبها من الأرباح لتغطية المطالبات) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١ في المئة لتبلغ ٢٩,٧ مليار ريال مقابل ٢٩,٤ مليار ريال في ٢٠١٥ (الشكل البياني ١٢-٥)، ويمثل هذا المبلغ الضخم أكثر من ٧٠ في

ذات الصلة أمرٌ مهمٌ للغاية من أجل احتواء مثل هذه المخاطر المحتملة. علاوة على ذلك، قد يؤدي تعميق السوق المالية السعودية إلى زيادة فرص الاستثمار.

الشكل البياني ١٣-٥: حصص استثمارات التأمين في ٢٠١٦



الشكل البياني ١٤-٥: ودائع قطاع التأمين لدى المؤسسات المالية



التطورات الأخيرة في قطاع التأمين

كجزء من الجهود المستمرة التي تبذلها مؤسسة النقد لتطوير قطاع التأمين وزيادة استقرار شركات التأمين وحماية حقوق العملاء، اتخذت المؤسسة عددًا من المبادرات خلال عام ٢٠١٦ وبداية عام ٢٠١٧، مثل إنشاء إدارة جديدة لخدمة العملاء داخل المؤسسة وشركات التأمين أيضًا. سترفع إدارة خدمة العملاء من مستوى المساءلة في قطاع التأمين، مما يثبت التزام المؤسسة بتحسين مستوى رضا العملاء.

بالإضافة إلى جهود دعم عملاء التأمين، فقد طلبت المؤسسة من شركات التأمين إيداع تعويضات التأمين مباشرة في الحسابات المصرفية للعملاء عبر نظام "سريع". يُعد استخدام نظام "سريع" دليلاً على الجهود المتواصلة لتحسين نظم المدفوعات في المملكة وتسهيل السياسات في عدد كبير من المجالات. كما عملت المؤسسة على تعزيز طبيعة شركات التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مطالبة الشركات بتعويض حاملي وثائق التأمين في حال جمعت الشركة أقساط أكبر من المطالبات التي دفعتها.

كما حققت المؤسسة بعض التقدم فيما يتعلق بالأقساط المفروضة على عملاء التأمين بالاستناد إلى سجل المركبة. فمن المتوقع من شركات التأمين أن تنتظر في سجل مركبة العميل عند تقدير قسط التأمين الإلزامي وتقديم الخصم (الذي يمكن أن يصل إلى ٣٠ في المئة) على أساس سلوك قائد المركبة. وسيؤدي النظر في سجل مركبة العميل إلى زيادة المدخرات للجمهور والتشجيع على القيادة الآمنة. ومن خلال دمج سلوك قائد المركبة في عملية تقييم التأمين، يُتوقع من شركات التأمين أن تستمر في تحديد أسعار مختلفة بالاستناد إلى ملف مخاطر أكثر شمولاً للعملاء الأفراد.

كما أوضحت المؤسسة أهمية تقديم منتجات تأمين إلزامية جديدة لقطاع النقل، بحيث تشمل المنتجات التأمين على الشاحنات وسيارات الإيجار وغيرها، ويُتوقع من الكثير من الشركات أن تقدمها لتشجيع المنافسة في السوق.

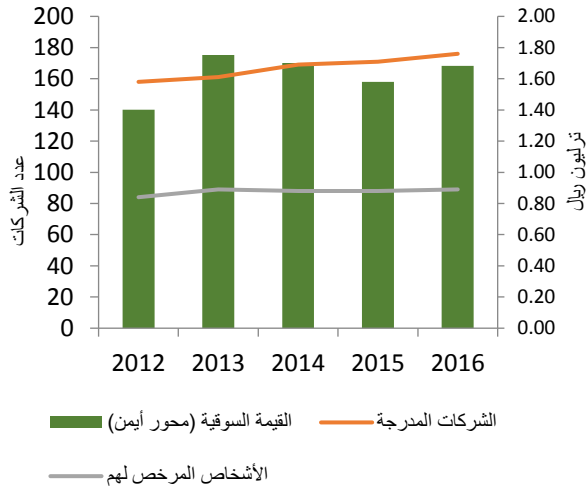
ستواصل المؤسسة جهودها مع رؤية التأمين ٢٠٢٢ التي تهدف إلى تقديم المزيد لحماية العملاء ودعم الموارد البشرية من خلال تنمية المهارات ورفع معدل السعادة في قطاع التأمين.

٦. استقرار السوق المالية

١-٦ نظرة عامة

وقد شكلت ما نسبته ٦٩,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ مقابل ٦٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٥. كما ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى ١٧٦ شركة، وارتفع عدد الأشخاص المرخص لهم (شركات الوساطة وإدارة الأصول والاستثمارات المصرفية) إلى ٨٩ (الشكل البياني ٣-٦).

الشكل البياني ٣-٦: حجم السوق



المصدر: هيئة سوق المال

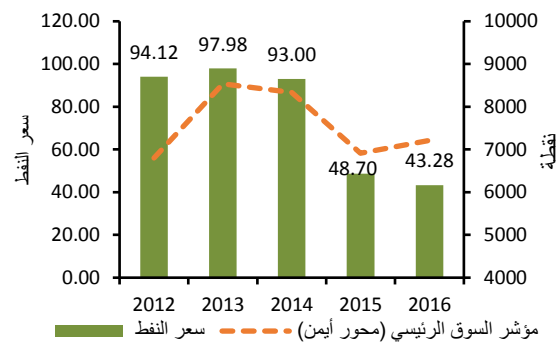
تعرضت السوق المالية السعودية في عام ٢٠١٦ لمخاطر السيولة والتقلبات، ويرجع ذلك أساساً إلى عدد من العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي سببت بعض الضغوط على أنشطة السوق. كما أدت الإصلاحات الحكومية إلى زيادة الضغط على القوة الشرائية للأسر وربحية الشركات، مما أسفر عن انخفاض مرونة الشركات المدرجة إلى حد ما. ومع التباطؤ الاقتصادي، استمرت أنشطة الأشخاص المرخص لهم في الانخفاض، وأيضاً، أدى انكماش القطاع العقاري إلى مزيد من الضغوط على محافظهم الاستثمارية خلال العامين الماضيين.

٢-٦ أنشطة السوق المالية

أدى التباطؤ الاقتصادي وانكماش الاستثمار عن تراجع أنشطة السوق المالية بشكل طفيف في عام ٢٠١٦. حيث اعتمدت هيئة السوق المالية ٢١٤ عملية تمويل في عام ٢٠١٦، أي بانخفاض قدره ٦,٦ في المئة عن عام ٢٠١٥. وعلى نحو مماثل، انخفض إجمالي قيمة الإصدارات بنسبة ١٢,٥ في المئة عن العام السابق ليبلغ ٢٨,٦ مليار ريال، وهو ما يقل عن متوسط الخمس سنوات بنسبة ٣٩,٦ في المئة (الشكل البياني ٤-٦ و ٥-٦).

لا تزال السوق المالية في وضع جيد على الرغم من التحديات العديدة التي تواجه الاقتصاد السعودي بسبب تراجع إيرادات النفط والآثار قصيرة الأجل المتوقعة لرؤية ٢٠٣٠. الطموحة. وقد تأثرت سوق الأسهم بشكل رئيس بضعف الطلب في معظم الأنشطة الاقتصادية.

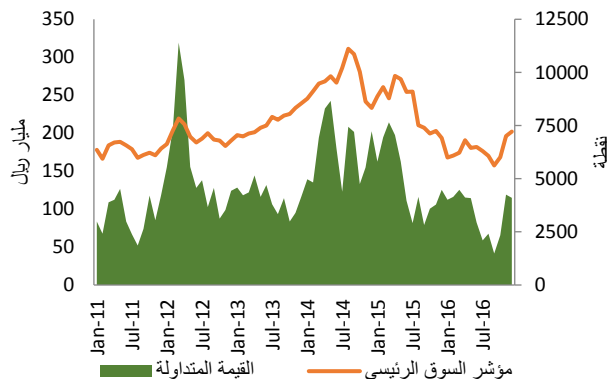
الشكل البياني ١-٦: العلاقة بين مؤشر السوق الرئيسي وأسعار النفط



المصادر: بلومبيرغ

وقد أضافت تقلبات أسعار النفط مزيداً من الضغوط على استقرار السوق. فعلى الرغم من تراجع أسعار النفط بنسبة ١١,١ في المئة في عام ٢٠١٦، إلا أن مؤشر الأسهم السعودية ارتفع بنسبة ٤,٣ في المئة. وقد ارتفع مؤشر سوق الأسهم بأكثر من ٢٥ في المئة خلال العام (الشكل البياني ٦-١). وشهدت القيمة المتداولة تقلبات حادة تأثرت بشكل رئيس بانخفاض سيولة المصارف الذي دفع معدل الفائدة بين المصارف السعودية إلى نسبة ٢,٣٨ في المئة خلال عام ٢٠١٦. كما أدت معنويات السوق إلى استمرار الضغط على القيمة المتداولة، مما دفعها إلى الانخفاض بنسبة ٣١,٣ في المئة مقارنة بالعام السابق (الشكل البياني ٦-٢).

الشكل البياني ٢-٦: مؤشر السوق الرئيسي والقيمة المتداولة

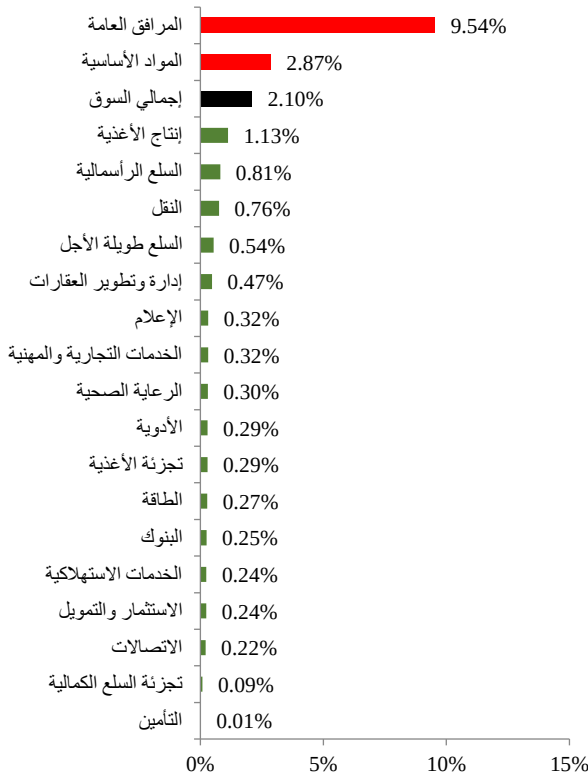


المصدر: هيئة السوق المالية

وبوجه عام، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم إلى ١,٧ تريليون ريال سعودي في عام ٢٠١٦ مقابل ١,٦ تريليون ريال سعودي في عام ٢٠١٥.

الناحيتين المالية والتنافسية. وقد أضافت الإصلاحات متوسط نسبة ٢,١ في المئة إلى إجمالي التكلفة للشركات المدرجة في عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام الماضي. وأظهر تأثير الإصلاحات على القطاعات زيادة في التكلفة الإجمالية لقطاعي المرافق العامة والمواد الأساسية بنسبة ٩,٥ و ٢,٨ في المئة على التوالي. ومع ذلك، كان قطاع المرافق العامة القطاع الوحيد الذي استفاد من الإصلاحات، حيث أظهر تحسناً في إيراداته وأرباحه لعام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يتم استيعاب جزء كبير من تكاليف الإصلاحات الحكومية من خلال تحفيز الشركات على رفع كفاءة استهلاك الوقود (الشكل البياني ٦-٦).

الشكل البياني ٦-٦: زيادة التكاليف بعد إصلاحات الطاقة



يشير اللون الأحمر إلى تكلفة أعلى من المتوسط.
يشير اللون الأخضر إلى تكلفة أقل من المتوسط

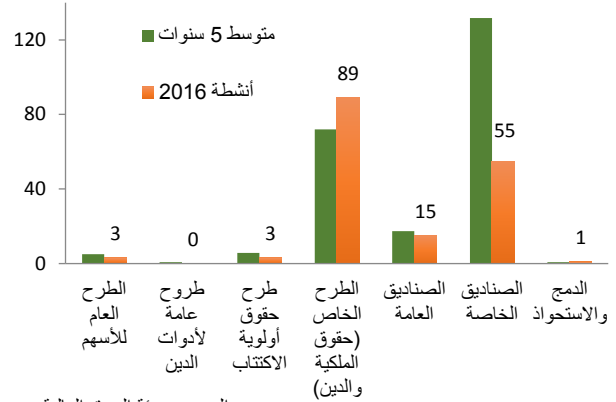
المصدر: هيئة السوق المالية

٥-٦ مخاطر السوق المنتظمة

شهد مؤشر السوق الرئيسي تذبذباً في اتجاه هبوطي خلال عام ٢٠١٦، حيث سجل التذبذب خلال ٩٠ يوماً متوسطاً بلغ ٢١,٢، مسجلاً بذلك مستوى تذبذب أقل بقليل منه في العام السابق. ويعزى ذلك أساساً إلى عوامل متعلقة بالانقضاء الكلي ترتبط بانخفاض الإنفاق الحكومي وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين. ومن حيث القطاعات، شهد قطاع الإعلام أعلى مستوى تذبذب خلال عام ٢٠١٦، حيث سجل حوالي ٩٩,٩٥ خلال ٩٠ يوماً.

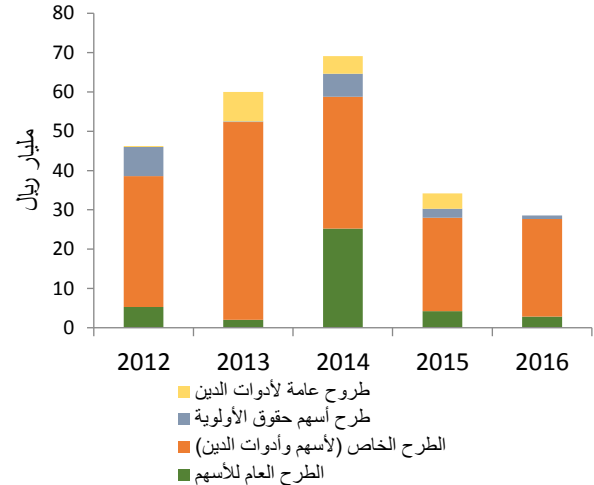
يحلل الجدول (١-٦) المخاطر المنتظمة لمعرفة مدى توافق تغير أسعار الشركات مع عائدات السوق، وذلك خلال عرض معامل بيتا "β" للقطاعات مع مراتبها النسبية لعام ٢٠١٦. من الواضح أن هناك ترابط بين

الشكل البياني ٤-٦: أنشطة السوق المالية (عدد الأنشطة)



المصدر: هيئة السوق المالية

الشكل البياني ٥-٦: إجمالي قيمة الإصدارات



المصدر: هيئة السوق المالية

٣-٦ تشريعات السوق

أصدرت هيئة السوق المالية ست لوائح تنفيذية جديدة، وعدلت تسع لوائح أخرى في عام ٢٠١٦. كما يجري العمل على أربع لوائح تنفيذية، وتهدف هذه اللوائح إلى تحسين الكفاءة والفعالية الداخلية، وتعزيز الحوكمة، ودعم الإفصاح والشفافية، وتعزيز إدارة المخاطر الداخلية والخارجية. وقد منح "نظام الشركات" الجديد هيئة السوق المالية أدواراً ومسؤوليات جديدة لتحسين استقرار السوق المالية. إضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئة تعليمات إلى جميع الشركات المدرجة لاعتماد معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن أي آثار جوهرية خلال عملية التحول.

٤-٦ إصلاح السياسات الحكومية

تأثرت ربحية الشركات المدرجة، وبشكل متفاوت، بتراجع إيرادات النفط والآثار المتوقعة على المدى القصير للإصلاحات الحكومية. ووفقاً للبيانات المقدمة، فقد كان للإصلاحات الحكومية لأسعار الوقود والمياه والكهرباء أثراً كبيراً نسبياً على بعض القطاعات والشركات المدرجة من

الجدول ٧-٦: قيمة الإقراض بالهامش

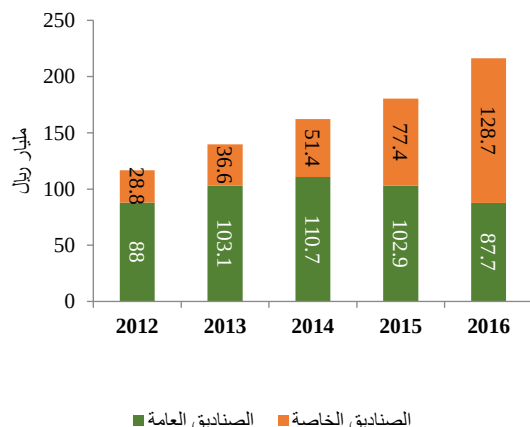


المصدر: هيئة السوق المالية

من ناحية أخرى، لم تتغير تقريباً القيمة المتداولة لسوق الصكوك والسندات في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تؤدي رؤية ٢٠٣٠ دوراً هاماً في تفعيل سوق الصكوك والسندات، وقد وضعت هيئة السوق المالية خطة استراتيجية طموحة تتماشى مع رؤية ٢٠٣٠ لتطوير سوق الدين ليؤدي دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد المحلي.

سجلت الأصول المدارة لصناديق الاستثمار زيادة كبيرة في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٢١٥,٩ مليار ريال، أي بارتفاع قدره ١٩,٨ في المئة عن عام ٢٠١٥. وارتفع إجمالي الأصول المدارة لصناديق الاستثمار الخاصة بنسبة ٦٦,٢ في المئة ليصل إلى ١٢٨,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٦. (الشكل البياني ٨-٦)

الشكل البياني ٨-٦: الأصول المدارة



المصدر: هيئة السوق المالية

٦-٦ مصرفية الظل

تعد مخاطر مصرفية الظل عالمياً أحد أهم مصادر المخاطر المالية منذ العقد المنصرم. وبصفتها الجهة التنظيمية للسوق المالية، تتولى هيئة السوق المالية المتابعة والإشراف على جميع أنشطة السوق المالية، بما في ذلك جميع مصادر مصرفية الظل. وفيما يخص صناديق أسواق النقد التي تشكل المكون الرئيس لمصرفية الظل، فقد انخفضت إلى ٥٧,٥ مليار ريال، وانخفضت الصناديق العقارية بشكل طفيف لتصل إلى ٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٦.

المخاطر المنتظمة المفرطة ($\beta > 1$) والشركات ذات القيمة السوقية الصغيرة نسبياً، فalcطاعات التي سجلت مخاطر منتظمة منخفضة إلى متوسطة كانت القطاعات ذات الوزن الثقيل والشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة، مثل قطاعات البنوك والمواد الأساسية والاتصالات.

الجدول ١-٦: المخاطر المنتظمة لقطاعات المؤشر

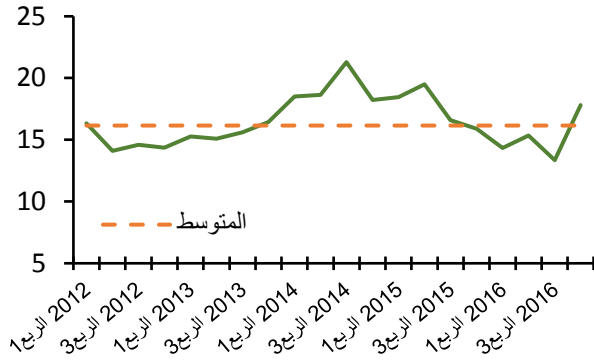
القطاعات	٢٠١٦	
	β	الترتيب
الطاقة	١,١٣٦	٧
المواد الأساسية	١,٠٣٤	١٢
السلع الرأسمالية	١,٢٧٥	٤
الخدمات التجارية والمهنية	٠,٩٧٣	١٤
النقل	١,٢٦٦	٥
السلع طويلة الأجل	١,٣٥١	٢
الخدمات الاستهلاكية	١,٥١٣	١
الإعلام	١,٢١٠	٦
تجزئة السلع الكمالية	١,٠٩٩	٩
تجزئة الأغذية	١,٠٩٠	١٠
إنتاج الأغذية	٠,٩٤٠	١٦
الرعاية الصحية	١,١٠٢	٨
الأدوية	٠,٩٥٨	١٥
البنوك	٠,٨٧٢	١٧
الاستثمار والتمويل	١,٠٥٧	١١
التأمين	١,٢٨٧	٣
الاتصالات	٠,٧٣٣	١٨
المرافق العامة	٠,٧٢٦	١٩
الصناديق العقارية المتداولة	٠,١١٤	٢٠
إدارة وتطوير العقارات	١,٠٠٦	١٣

٦-٦ سيولة السوق

تأثرت سيولة السوق بشكل مباشر بآثار الإصلاحات الحكومية المتوقعة في المدى القصير وبالبضغوط على السيولة في الاقتصاد ككل. وتأثرت القيمة المتداولة خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، فقد تراجعَت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة ٣٠ في المئة. وانخفض الإقراض بالهامش بنسبة ٥٠,٤ في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليصل إلى ٦,٨ مليار ريال، وهو ما يشكل أقل من ١ في المئة من القيمة السوقية للأسهم. ولحسن الحظ، كانت هناك دلائل على التحسن في الربع الرابع. (الشكل البياني ٧-٦)

١٧,٨، وهي نسبة أعلى بقليل من متوسط خمس السنوات، وذلك مع تحسن معنويات السوق والسيولة. (الشكل البياني ١٠-٦)

الشكل البياني ١٠-٦: نسبة السعر إلى الربح في مؤشر تداول

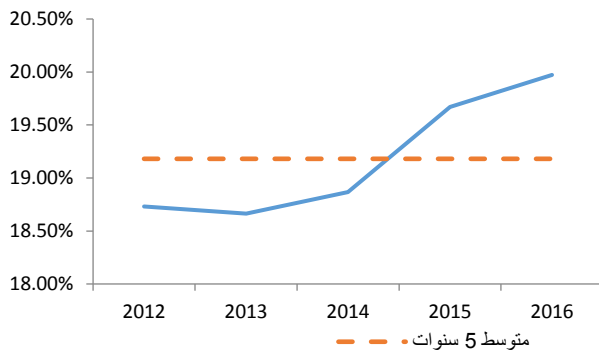


المصدر: هيئة السوق المالية

٢-٨-٦ الرافعة المالية للشركات

ارتفعت نسبة الرافعة المالية للشركات لكنها ما تزال متواضعة، حيث سجلت نسبة الدين إلى الأصول ارتفاعاً بنسبة ١,٥ في المئة لتصل إلى ٢٠ في المئة، وهو ما يقارب متوسط خمس السنوات. ومع ذلك، شهدت معظم القطاعات تغييراً سلبياً في نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول مقارنة بالعام الماضي. وتضاعفت نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول في قطاع الأدوية في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ١٦,٢ في المئة، إلا أنها ارتفعت من نسبة منخفضة جداً. وعلى مستوى الشركات، لا تزال معظم الشركات المدرجة في مختلف القطاعات أقل اعتماداً على الاقتراض. (الشكل البياني ١١-٦) و (الشكل البياني ١٢-٦).

الشكل البياني ١١-٦: إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول (%)



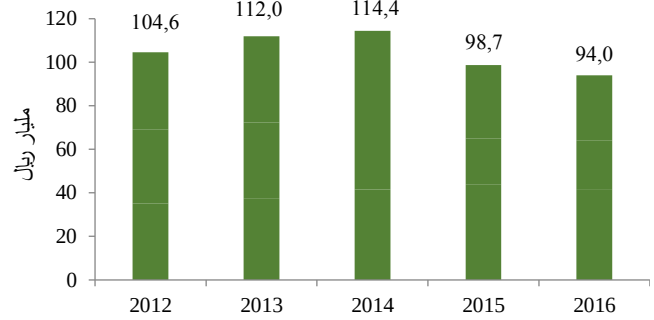
المصدر: هيئة السوق المالية، بلومبيرغ

٨-٦ متانة السوق

١-٨-٦ ربحية الشركات

تراجع إجمالي أرباح سوق الأسهم السعودية بنسبة ٤,١ في المئة إلى ٩٤ مليار ريال في عام ٢٠١٦. وقد شاركت معظم القطاعات في هذا الانخفاض، إلا أن أكثرها مشاركة كان قطاع البنوك والخدمات المالية، وقطاع الزراعة والغذاء، وقطاع الإسمنت، بانخفاض بلغ ٢,٤ و ٢,٢ و ١,٤ مليار ريال على التوالي. وانخفض العائد على الأصول بشكل هامشي من ٢,٦ في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٥ في المئة، في حين انخفض العائد على حقوق الملكية من ٩,٥ عام ٢٠١٥ إلى ٨,٩ في المئة في عام ٢٠١٦. (الشكل البياني ٩-٦).

الشكل البياني ٩-٦: صافي الدخل لسوق الأسهم



المصدر: هيئة السوق المالية

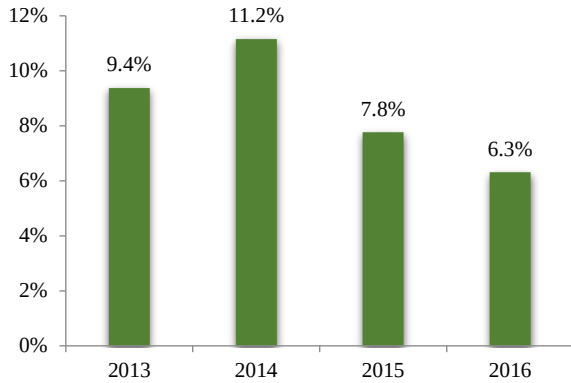
أدى انخفاض أرباح الشركات في العامين الماضيين إلى إضعاف قدرة الشركات على بناء شبكات الأمان. كما قاد نظام الشركات الجديد-الذي جرى تطبيقه منذ ٢ مايو ٢٠١٦-الهيئة إلى إجراء تعديلات على القواعد المنظمة للشركات المدرجة المتعثرة لتراعي عدة أمور، من بينها الحد الجديد للخسائر البالغ ٥٠ في المئة من رأس المال. وتبعاً لذلك، بلغ إجمالي عدد الشركات التي وصلت خسائرها المتراكمة إلى ٢٠ في المئة أو أكثر من رأسمالها المساهم ٢٦ شركة بنهاية العام، وكانت ١٣ شركة منها في قطاع التأمين. كما قامت الهيئة بتعجيل العمليات ذات الصلة لمساعدة هذه الشركات على الالتزام بمتطلبات الإجراءات التصحيحية للمواعيد النهائية لزيادة / خفض رأس المال على النحو المنصوص عليه في نظام الشركات الجديد وذلك لتفادي شطبها من القائمة وتصفيتيها.

الجدول ٢-٦: الشركات المدرجة المتعثرة

عدد الشركات	
8	الشركات ذات الخسائر المتراكمة بنسبة ٢٠ في المئة إلى أقل من ٣٥ في المئة من رأس مالها
4	الشركات ذات الخسائر المتراكمة بنسبة ٣٥ في المئة إلى أقل من ٥٠ في المئة من رأس مالها
14	الشركات ذات الخسائر المتراكمة بنسبة ٥٠ في المئة أو أكثر من رأس مالها

وانخفضت نسبة السعر إلى الربح في عام ٢٠١٦ إلى مستوى أقل من النطاق الطبيعي، إلا أنها ارتفعت في الربع الرابع من عام ٢٠١٦ إلى

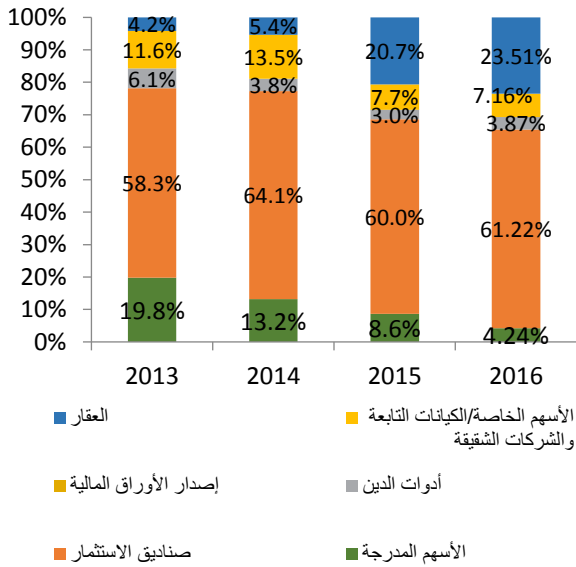
الشكل البياني ٦-١٤: العائد على الأصول (%)



المصدر: هيئة السوق المالية

ويظهر تكوين استثمارات المحافظ للأشخاص المرخص لهم مستوى معقولاً من التنوع في فئات الأصول مع ميل نحو زيادة الانكشاف على القطاع العقاري في العامين الماضيين. ومع ذلك، لا تزال معظم رؤوس الأموال تتركز في الصناديق الاستثمارية بنسبة بلغت ٦١,٢ في المئة من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠١٦. واحتلت العقارات المرتبة الثانية حيث شغلت نسبة ٢٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٦-١٥).

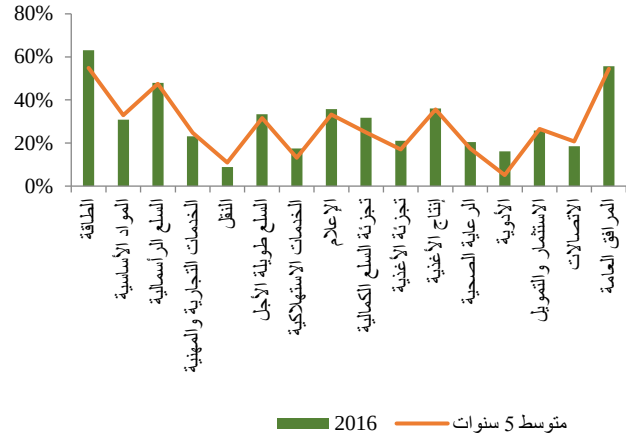
الشكل البياني ٦-١٥: تحليل استثمارات الأشخاص المرخص لهم في مختلف فئات الأصول



٦-٩-٢ كفاية رأس المال

تؤدي هيئة السوق المالية دوراً فعالاً في الإشراف على متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم من أجل الحفاظ على قوة القطاع وسلامته، وذلك وفقاً للقواعد الاحترازية. وأظهرت البيانات الأخيرة احتفاظ الأشخاص المرخص لهم بممارسة أنشطة التعامل والإدارة والحفظ بمستوى

الشكل البياني ٦-١٢: إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول حسب القطاع



المصدر: هيئة السوق المالية

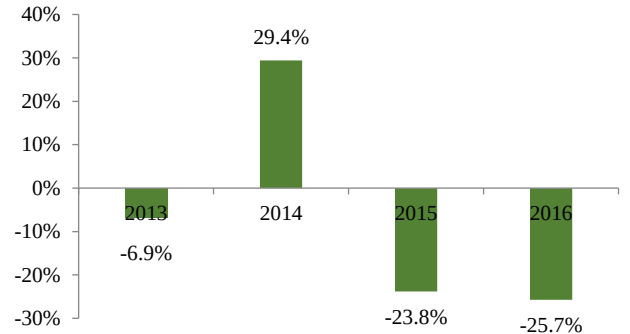
تحسنت نسبة النقد إلى الدين قصير الأجل للسوق في عام ٢٠١٦، حيث وصلت إلى ١٦٧,٤ في المئة مقارنة بنسبة ١٧٧,٩ في المئة (متوسط خمس السنوات). وتراجعت نسبة التداول بشكل طفيف من ١,٣٩ في المئة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٢٥ في المئة في عام ٢٠١٦. وبشكل عام، تتمتع الشركات بسيولة كافية ومستويات محدودة من الدين، وهي في وضع جيد لتحمل التطورات الاقتصادية الأخيرة والإصلاحات الحكومية.

٦-٩-٣ الأشخاص المرخص لهم

٦-٩-١ الربحية

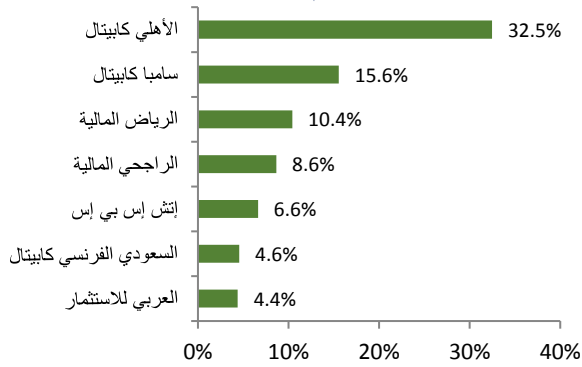
على الرغم من استمرار انخفاض صافي دخل الأشخاص المرخص لهم للعام الثاني على التوالي، إلا أن القطاع إجمالاً لا يزال يتمتع بمستوى قوي من كفاية رأس المال. حيث انخفض إجمالي أرباحهم السنوية إلى ١,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٦ مقارنةً بـ ٢,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٥. ويُعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض الإيرادات، وخاصة الإيرادات من أنشطة التعامل والإدارة التي تقلصت بنسبة ٢٦,٢ في المئة و ١٦,٢ في المئة على التوالي. وبلغت نسبة العائد على الأصول للأشخاص المرخص لهم ٦,٣ في المئة بنهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بنسبة ٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٦-١٣ و ٦-١٤).

الشكل البياني ٦-١٣: نمو صافي الدخل (%)

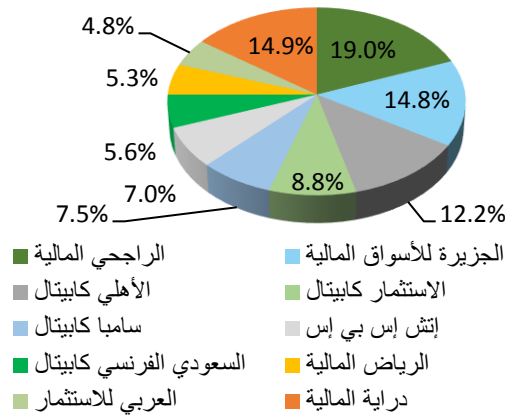


المصدر: هيئة السوق المالية

الشكل البياني ٦-١٧: توزيع أصول الصناديق العامة حسب الأشخاص المرخص لهم



الشكل البياني ٦-١٨: توزيع القيمة المتداولة حسب الأشخاص المرخص لهم



٦-١٠ المخاطر التشغيلية للسوق المالية السعودية

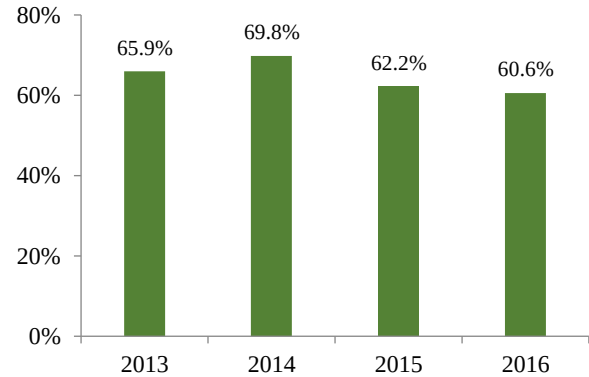
سأطت التطورات التقنية الأخيرة الضوء على المخاطر التشغيلية باعتبارها عاملاً مهماً لتحديد المخاطر الكلية للسوق المالية، وقد يؤدي التقليل من أهمية هذه العوامل إلى التدخل في السوق الذي يمكن أن يتطور إلى أنواع مخاطر أعلى. ويتضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بتداول على المخاطر التشغيلية للسوق المالية، وهي تخضع للإدارة والمتابعة عن كثب. وضعت تداول ترتيباً مبنياً على قدرتها على تحمل المخاطر، وتم فيه توزيع الحدود على ثلاثة مستويات هي: المستوى المقبول (المستوى الفعلي لمؤشر القدرة على تحمل المخاطر ≥ 85 في المئة من الحد الأقصى المعين مسبقاً)، والمستوى شبه المخالف (المستوى الفعلي لمؤشر القدرة على تحمل المخاطر من ٨٦ إلى ٩٩ في المئة من الحد الأقصى المعين مسبقاً)، والمستوى المخالف (المستوى الفعلي لمؤشر القدرة على تحمل المخاطر ≤ 100 في المئة من الحد الأقصى المعين مسبقاً). لم تُظهر تقارير تداول في عام ٢٠١٦ أية حالة اختراق أمني، سواء للمعلومات الحساسة المهمة أو للمعلومات الحساسة غير المهمة. وكذلك لم تُسجل أية حالات للتخلف عن التسويات النقدية أو تسويات الأوراق المالية (الجدول ٦-٣). إن فترة التسوية الجديدة المتوقعة (تاريخ العملية +٢ يوم عمل) ليس لها تأثير كبير على سيولة السوق حيث أنها لا تؤثر على القوة الشرائية، كما أنها تتماشى مع المعايير الدولية التي تعد أحد متطلبات الانضمام إلى مؤشر MSCI.

مناسب من رأس المال في نهاية عام ٢٠١٦ حيث بلغت نسبة رأس المال إلى الأصول مرجحة المخاطر ٢٧,٤ في المئة مقارنة بنسبة ٢٦ في المئة في نهاية عام ٢٠١٥.

٦-٩-٣ السيولة

إن تحقيق مستوى كافٍ من السيولة يحمي المؤسسات المالية من الصدمات المالية ويوفر هامش سيولة كافٍ للتغلب على الصدمات. وتلزم هيئة السوق المالية الأشخاص المرخص لهم بتحقيق مجموعة من متطلبات السيولة الدنيا التي تساعد في تحديد مخاطر السيولة لديهم وقياسها وإدارتها. وبقيت السيولة في قطاع الأشخاص المرخص لهم مرتفعة في عام ٢٠١٦، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ٦٠,٦ في المئة، بانخفاض طفيف عن ٦٢,٢ في المئة المسجلة في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٦-١٦).

الشكل البياني ٦-١٦: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول



٦-٩-٤ التركيز والتوزيع

لا تزال ظاهرة تركيز السوق مستمرة لكل من الوساطة وإدارة الأصول. واعتباراً من عام ٢٠١٦، يدير ٧ فقط من أصل ٦٤ شخص مرخص له بإدارة الصناديق ما نسبته ٨٢,٧ في المئة من أصول الصناديق العامة (الشكل البياني ٦-١٧). ويظهر التحليل العميق للبيانات أن التركيز لم يكن فقط على مستوى الأشخاص المرخص لهم، بل وأيضاً على مستوى الصناديق، حيث كان لصندوق واحد نصيب الأسد حيث بلغت نسبته ١٨,٨ في المئة من إجمالي أصول الصناديق العامة. إضافة إلى ذلك، تحتفظ ٢,٢ في المئة من الصناديق المتداولة بأكثر من ٤٦ في المئة من إجمالي الأصول المدارة. وفيما يتعلق بتداول الأسهم، أظهر قطاع أعمال الوساطة تركيزاً أقل نسبياً مقارنة بقطاع الصناديق العامة، حيث تم تنفيذ ٨٥ في المئة من قيمة التداول من خلال ٩ من أصل ٣٣ شخصاً مرخصاً له للتعامل كوكلاء (الشكل البياني ٦-١٨).

الجدول ٣-٦: مؤشرات المخاطر الرئيسية والحدود القصوى لها

مؤشر المخاطر الرئيسية	الحد الأقصى	عدد الحالات
اختراق أمني لمعلومات حساسة مهمة	٠	٠
اختراق أمني لمعلومات حساسة غير مهمة	≥ 2	٠
التخلف عن التسويات النقدية أو تسويات الأوراق المالية	٠	٠

المصدر: تداول، هيئة السوق المالية.

تقدم رؤية ٢٠٣٠ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة للمملكة. وتعد الرؤية نموذجاً عالمياً يشمل مجموعة من البرامج والإصلاحات التي قد يكون لها بعض الآثار غير المرغوبة على المدى القصير إلى المتوسط وذلك على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقد نتج عن الموجة الأولى من الإصلاحات بعض هذه الآثار في عام ٢٠١٦، في حين ستظهر آثار جديدة مع إعلان الجولة الثانية من الإصلاحات الحكومية في صيف عام ٢٠١٧، ويمكن أن تؤدي الإصلاحات إلى الحد من قدرة القطاع الخاص على التوسع مع انخفاض الدخل المتاح للأسر وتباطؤ نمو ربحية الشركات. ويتوقع بناءً على اختبارات الجهد، يتحمل الأشخاص المرخص لهم أي صدمات سلبية مستقبلية تنجم عن الإصلاحات الاقتصادية الحالية أو عن أي تطورات اقتصادية أخرى غير متوقعة.

الإطار ١-٦

اختبارات الجهد للأشخاص المرخص لهم

وضعت هيئة السوق المالية إطاراً لاختبارات الجهد لقطاع الأشخاص المرخص لهم في بداية عام ٢٠١٧ وذلك لتحسين تقييمها لمخاطرهم. وقد أجرت الهيئة اختبار جهد للأشخاص المرخص لهم من أعلى لأسفل على أساس سنوي. وكان الهدف الأساسي من اختبار الجهد هو تقييم متانة هذا القطاع في مواجهة الصدمات الاقتصادية السلبية المعقولة استناداً على سيناريوهات شائعة. وستوفر النتائج رؤى من شأنها أن تمكن هيئة السوق المالية من إعادة تقييم أدوات سياساتها الاحترازية الكلية إلى جانب المساعدة في مراجعة تقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المقدمة من الأشخاص المرخص لهم.

أجري هذا الاختبار لجميع الأشخاص المرخص لهم بممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ (٦٧ شخص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) أمام المخاطر الرئيسية التي يتعرضون لها. وأجري الاختبار باستخدام البيانات الرقابية المتاحة من البيانات الاحترازية الشهرية للأشخاص المرخص لهم لعام ٢٠١٦،

حيث طبق اثنان من سيناريوهات اختبار الجهد بالاستناد إلى نموذج التنبؤ الخاص بالهيئة وهما سيناريو الصدمات المعتدلة وسيناريو الصدمات الشديدة. وتفترض السيناريوهات وقوع الصدمات في عدة متغيرات تتضمن مستوى مؤشر تداول، وحجم التداول، وتقدير الصناديق الاستثمارية، وتقدير الأسهم الخاصة والشركات العقارية، بالإضافة إلى النفقات التشغيلية. وفيما يلي النتائج الرئيسية لاختبارات الجهد:

- يفترض سيناريو الصدمات المعتدلة انخفاض المؤشر بنسبة ٨ في المئة وانخفاض حجم التداول بنسبة ٤ في المئة. كما يفترض انخفاض تقدير الأسهم الخاصة والشركات العقارية بنسبة ١٠ في المئة، ويتوقع انخفاض تقدير صناديق أسواق النقد بنسبة ٢ في المئة، وانخفاض صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بنسبة ٧,٢ في المئة و ٥ في المئة على التوالي.
- يفترض سيناريو الصدمات الشديدة انخفاض المؤشر بنسبة ٢٢ في المئة وانخفاض حجم التداول بنسبة ٧ في المئة، كما يفترض انخفاض تقدير الأسهم الخاصة والشركات العقارية بنسبة ١٩ في المئة، ويتوقع انخفاض تقدير صناديق أسواق النقد بنسبة ٧ في المئة، وانخفاض صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بنسبة ٢٠ في المئة و ١٤ في المئة على التوالي.
- خلصت نتائج اختبارات الجهد إلى أن قطاع الأشخاص المرخص لهم في المملكة يتمتع برأس مال جيد يمكنه من مواصلة دعم نمو الاقتصاد السعودي حتى في الظروف الصعبة، حيث أن بإمكانه تحمل الصدمات الاقتصادية المختلفة.
- في سيناريو الصدمات المعتدلة، انخفض فائض رأس المال بنسبة ٨,٣ في المئة بينما تراجعت نسبة كفاية رأس المال المتوقعة ولكنها بقيت مرتفعة عند ٢٦,٢ في المئة، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغ ١٤ في المئة.
- في سيناريو الصدمات الشديدة، أظهرت النتائج انخفاض فائض رأس المال بنسبة ٢٠,٠ في المئة بينما تراجعت نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لتصل إلى ٢٤,٧ في المئة.

المصدر: تداول. هيئة السوق المالية

٧. البنية التحتية لأسواق المال ونظم المدفوعات والأمن الإلكتروني

١-٧ نظرة عامة

الشكل ١-٧: القواعد الأساسية لنظم المدفوعات



١-٧-٢ الرقابة على نظم المدفوعات

تُعَد الرقابة على نظام المدفوعات السعودي إحدى أهم مهام المؤسسة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار المالي والنقدي بشكل عام. وبالتحديد، يتمثل دور المؤسسة في الحفاظ على سلامة وكفاءة أنظمة المقاصة والتسوية الفريدة وسلامة وكفاءة المدفوعات ونظام التسوية ككل.

عززت مؤسسة النقد حوكمتها على نظم المدفوعات بشكل فعال خلال عام ٢٠١٦. وفقاً لتقرير الرقابة الصادر عن لجنة أنظمة المدفوعات والتسويات لعام ٢٠٠٥ ومبادئ البنية التحتية لأسواق المال الصادر عن لجنة المدفوعات والبنى التحتية للأسواق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لعام ٢٠١٢، فقد أنشئت المؤسسة وحدة جديدة لسياسات الرقابة على نظام المدفوعات ووضع إطار عمل الحوكمة والرقابة على البنى التحتية لأسواق المال. وفي هذا الصدد، أجرت المؤسسة في أكتوبر ٢٠١٦ تقييماً ذاتياً لقياس مدى التزامها بمبادئ البنية التحتية لأسواق المال فيما يتعلق بأنظمة المدفوعات ومركز حفظ بيانات التداول في المملكة. وتضمن نطاق التقييم الذاتي البنى التحتية لأسواق المال التالية:

- النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) ونظام التسوية الفورية.
- "مدى" والمعروفة سابقاً باسم الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN)، التي تُستخدم لتوفير خدمات أجهزة الصرف الآلي بين المصارف وإجراء تحويل الأموال الإلكتروني عند نقاط البيع.
- نظام سداد للمدفوعات ونظام العرض والدفع الإلكتروني للفواتير.

بالإضافة إلى ذلك، أجرت المؤسسة التقييم الخارجي التابع للجنة المدفوعات والبنية التحتية لمبادئ البنية التحتية لأسواق المال والذي يغطي ثلاثة مستويات؛ حيث يشمل تقييم المستوى الأول التغييرات القانونية والتنظيمية اللازمة لجميع أنواع البنى التحتية لأسواق المال، أما تقييم المستويين الثاني والثالث فهما يركزان على الأطراف المقابلة المركزية ومراكز حفظ بيانات التداول.

ونتيجة لذلك، فقد تم إحراز تقدم كبير حتى الآن في تحقيق وتنفيذ مبادئ البنية التحتية لأسواق المال. كما يتسم وضع المؤسسة الحالي حسب مستويات التقييم بما يلي:

- المستوى الأول للمبادئ والمسؤوليات: حصلت المؤسسة على درجة ٤ في شهر يونيو ٢٠١٦.

لقد شهدت نظم المدفوعات في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً على مدار السنوات الماضية. حيث أدت مؤسسة النقد بالتعاون مع المصارف التجارية دوراً رائداً في تطوير البنية التحتية الحديثة للمدفوعات الوطنية وإدارتها على أساس يومي لدعم التنمية الاقتصادية للمملكة. وقد نجم عن هذا التعاون وضع بنية تحتية فعالة ومشاركة للمدفوعات تستند على أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة والمستمدة من الأنظمة المصرفية المتقدمة الذي حقق فوائد جمة للمصارف وعملائها.

تعمل المؤسسة حالياً على تنفيذ عدد من المبادرات التي تلبي جميع الاحتياجات المتعلقة بالمدفوعات. تستند هذه المبادرات على البنية التحتية الحالية للتحويل الإلكتروني للأموال وتعتمد على الإنترنت لإتاحة بنية تحتية سليمة وفعالة وقابلة للتوسع في نظم المدفوعات.

علاوة على ذلك، ومع ازدياد الاعتماد على التقنية بما في ذلك منصات الهواتف المحمولة وشبكات الإنترنت لتنفيذ العمليات التجارية، فقد زادت تهديدات الأمن الإلكتروني بشكل كبير. تدرك المؤسسة أهمية مخاطر الأمن الإلكتروني وأثرها على العمليات التجارية والتهديدات المتغيرة والمستمرة، لذا فقد اتخذت مبادرات متعددة لتحديد هذه المخاطر وإدارتها.

١-١-٧ الإطار القانوني والتنظيمي

تُعَد مؤسسة النقد المشرف والمُشغل الوحيد لنظم المدفوعات ومركز حفظ بيانات التداول والجهة التنظيمية حسب صلاحياتها الممنوحة بموجب ما يلي:

- نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٣ بتاريخ ١٣٧٧/٥/٢٣ هـ (١٩٥٧).
- نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ بتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ (١٩٦٦/٠٦/١١)، حيث يمنح هذا النظام صلاحيات واسعة للمؤسسة لتنظيم المصارف السعودية والإشراف عليها وحماية النظام المصرفي. وتشمل هذه الصلاحيات إمكانية إصدار القواعد والإرشادات للمصارف ووضع الشروط فيما يتعلق ببعض الإجراءات والمعاملات.

بناءً على ذلك، يمكن للمؤسسة أن تصدر القواعد واللوائح والإرشادات لأي نوع من أنواع العمليات أو المنتجات المصرفية، بما في ذلك منتجات وخدمات ونظم المدفوعات. حيث قامت المؤسسة واستناداً إلى الصلاحيات التنظيحية المخولة بها بتطوير نظم المدفوعات في المملكة بالتعاون التام مع المصارف. كما تملك مؤسسة النقد الصلاحية الكاملة لحفظ وجمع البيانات من المؤسسات المرخص لها والخاضعة لإشرافها، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المتعلقة بمبادئ البنية التحتية لأسواق المال. ولا يزال العمل جارياً على تعزيز الإقرار الصريح للإطار القانوني وتطبيق قواعد التسوية النهائية وترتيبات المقاصة في حال تعثر أحد المشاركين في السوق، بيد أنه يستبعد حدوث ذلك.

الشكل ٢-٧: ركائز استراتيجية نظم المدفوعات المتكاملة



٢-٧ التطورات الأخيرة في نظم المدفوعات السعودية

١-٢-٧ نظام سريع

يُعد نظام سريع الدعاية الأساسية للبنية التحتية للمدفوعات السعودية، ويضم حاليًا ٢٤ مشاركا هم المؤسسة و٢٣ مصرفًا تجاريًا. وقد تم دمج نظام سريع مع أنظمة الدفع الأخرى العاملة في المملكة من أجل تسهيل تسويات المدفوعات، كما أنه يُستخدم لتسوية معاملات الأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية (تداول).

تنظم القواعد والأنظمة التشغيلية لنظام سريع استخدام النظام المركزي وتشغيله، وتمتلك معظم المصارف أنظمة معالجة مدفوعات آلية مرتبطة بهذه البوابات. يعمل هذا النظام في أوقات العمل الرسمية ويضمن إتمام عمليات المدفوعات وعدم إلغائها. ويجمع نظام سريع بين وظيفتي النظام عالي القيمة والنظام كبير الحجم ويتعامل مع التحويلات الائتمانية والحسم المباشر على حدٍ سواء. ويُسهل النظام عمليات المدفوعات بين المصارف والعملاء وكذلك عمليات الحسم المباشر، كما أنه يسهل تنفيذ التحويلات الداخلية الناشئة عن تلقي تعليمات حوالات دولية.

٢-٢-٧ "مدى"

يشير ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع وعملياتها وبطاقات مدى المصدرة إلى تزايد تفضيل المدفوعات غير النقدية. فقد بلغ إجمالي بطاقات مدى المصدرة ٢٦,٥٤ مليون بطاقة في عام ٢٠١٦ محققًا ارتفاعًا بنسبة ٢٧,٨ في المئة عن متوسط السنوات الخمس الماضية (الشكل البياني ١-٧). وارتفع عدد نقاط البيع بـ ٥١٠٠٠ جهاز لتبلغ ٢٧٦١٦٧ بنهاية عام ٢٠١٦، محققة ارتفاعًا بنسبة ٢٣ في المئة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥ وبنسبة ٦٤,٣ في المئة بالمقارنة مع السنوات الخمس الماضية (الشكل البياني ٢-٧). واستمر نمو عدد عمليات نقاط البيع بحوالي نسبة ٢٢ في المئة حيث بلغت

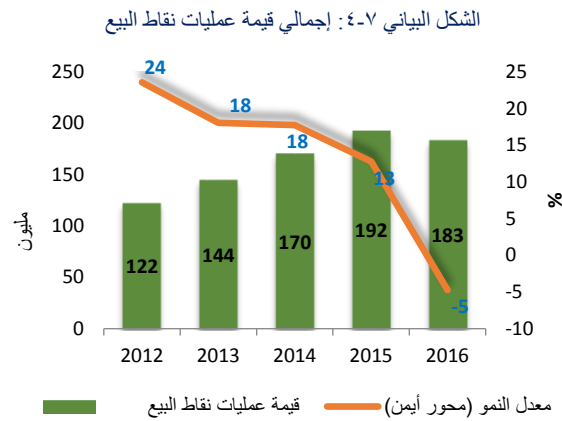
- المستوى الثاني / المستوى الثالث للمسؤوليات: يجري تقييم المؤسسة لمتابعة كل المسؤوليات الخاصة بنظم المدفوعات ومراكز حفظ بيانات التداول.

٣-١-٧ استراتيجية نظم المدفوعات المتكاملة

تهدف استراتيجية نظم المدفوعات المتكاملة إلى رفع معدل المعاملات الإلكترونية إلى ٣٠ في المئة من إجمالي المعاملات بحلول عام ٢٠٢١. وتعد هذه الاستراتيجية نسخة محدثة من استراتيجية المدفوعات التي وُضعت في عام ٢٠٠٩، وهي تدعم البنية التحتية لمدفوعات المعاملات الإلكترونية في المملكة.

وقد وُضعت الاستراتيجية لتلبي احتياجات جميع المتعاملين، بما في ذلك العملاء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات والحكومة، وذلك لإرسال المدفوعات واستقبالها عبر نظم وقنوات الدفع الرقمية المتعددة. كما أنها تقدم تحسيناتٍ من حيث التقنية والتوسع وتطوير المنتجات والتسويق والابتكار، حيث سيضمن ذلك تسارع إطلاق المنتجات الجديدة، إلى جانب معالجة الفرص المتاحة لنظام المدفوعات من خلال زيادة الأشكال الجديدة للتجارة والمتعاملين الجدد في بيئة نظم المدفوعات. وتتضمن الاستراتيجية الركائز والأهداف الرئيسية التالية:

- تحسين البنية التحتية للمدفوعات عبر بناء غرفة مقاصة آلية آلية لتمكين مدفوعات الأفراد من الانتقال بسرعة الإنترنت وتحديث البنية التحتية للمدفوعات الوطنية.
- زيادة التجارة الإلكترونية ورفع قدرات الأجهزة المحمولة من خلال خيارات الدفع عبر الإنترنت الجديدة وتطبيقات الدفع بواسطة الهاتف المحمول.
- تشجيع الابتكار ودعم المشاريع الناشئة من خلال مركز الابتكار ومنصات تبادل الأفكار ومنصات التقنية المالية.
- توسيع نطاق الخدمات الحالية لتشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر حسابات سداد ومبادرات توسيع قاعدة المفوترين التابعة لسداد، ومعالجة المدفوعات من خلال منصة الفواتير.
- تعزيز تجربة العملاء من خلال الدفع بدون لمس والعمليات الرقمية.



يشير ارتفاع عدد أجهزة الصرف الآلي إلى تحسن التغطية الجغرافية للخدمات المصرفية. فقد ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي إلى ١٧٨٨٧ في عام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ١٥,٨ في المئة عن متوسط السنوات الخمس الأخيرة (الشكل البياني ٥-٧)، مما ساعد على التحول نحو نظام دفع غير نقدي إذ أن أجهزة الصرف الآلي تُستخدم لإجراء عديد من الخدمات غير السحبوبات النقدية (مثل مدفوعات سداد).

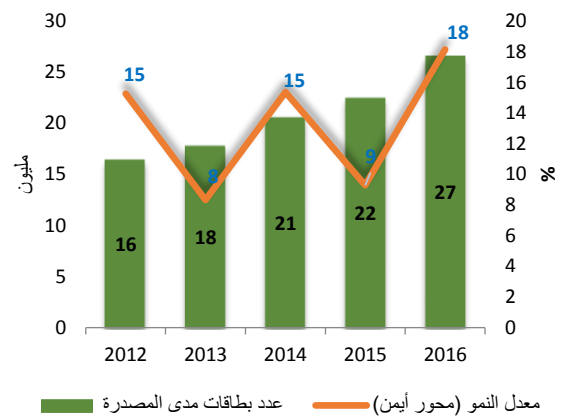


٣-٢-٧ نظام سداد

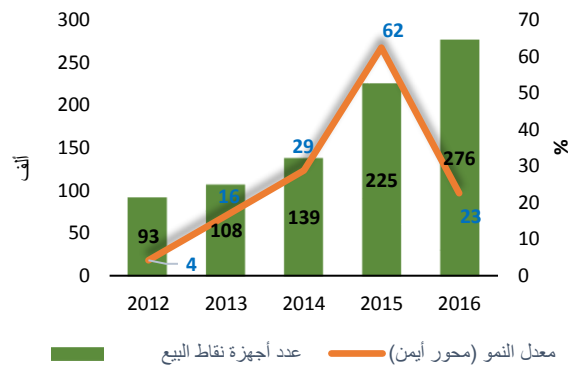
إن من أهم أهداف نظام سداد إيجاد بيئة يتنافس فيها المفوترون لخدمة عملائهم من خلال تقديم حلول الدفع الإلكتروني المناسبة، ويهدف نظام سداد إلى ربط جميع المصارف والمفوترين عبر القنوات الإلكترونية حيث يمكن الاطلاع على الفواتير ودفعها في جميع أنحاء المملكة وتقليل الاعتماد على النقد. حيث بلغ في عام ٢٠١٦ إجمالي عدد الفواتير المسددة عبر نظام سداد ١٩٠,١ مليون فاتورة بقيمة ٢٢٤,٦ مليار ريال سعودي.

٥٤٣ مليون عملية في عام ٢٠١٦ مقارنةً بعام ٢٠١٥، ونسبة ٤٤ في المئة مقارنةً بمتوسط السنوات الخمس الماضية (الشكل البياني ٦-٣).

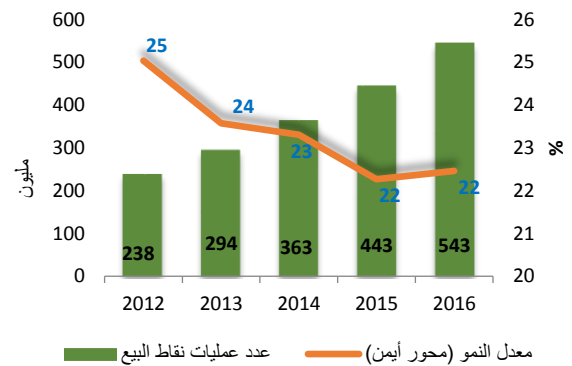
الشكل البياني ٦-٣: عدد بطاقات مدى المصدرة



الشكل البياني ٦-٢: عدد أجهزة نقاط البيع



الشكل البياني ٦-٣: عدد عمليات نقاط البيع



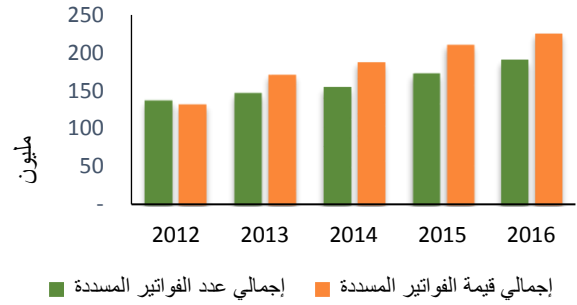
من المحتمل أن الانخفاض في إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع

ناتجاً عن بطء في النمو الاقتصادي. حيث انخفضت قيمة إجمالي عمليات نقاط البيع بحوالي نسبة ٤,٧ في المئة في عام ٢٠١٦، مسجلة قيمة تبلغ ١٨٢,٧ مليار ريال سعودي (الشكل البياني ٦-٤). وقد يرجع ذلك إلى اتخاذ سلوك حذر في الاستهلاك وسط التدابير المختلفة لضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية التي تؤثر على الدخل المتاح للإنفاق.

الشكل ٣-٧: مساهمة إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام في نظم المدفوعات



الشكل البياني ٦-٧: إجمالي عدد وقيمة الفواتير المسددة



٣-٧ إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام في نظم المدفوعات

وضعت المؤسسة إطاراً رسمياً للحوكمة والمخاطر والالتزام. ويتألف هذا الإطار من أدوار متعددة تعمل مع بعضها بتعاون في إطار وهيكلي مشتركين لتقديم نظرة تشمل أنشطة الحوكمة والمخاطر والالتزام لجميع أصحاب العلاقة في نظم المدفوعات التابعة للمؤسسة. ويتضمن إطار العمل ما يلي:

- اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر: تضمن اللجنة الرقابة الاستراتيجية ومواءمة تطبيق إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام مع أهداف الشركات، وتشرف على العمل والأداء المناسبين لهذا التطبيق، وهي المسؤولة في نهاية المطاف عن فاعلية الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر والالتزام.
- وحدة الحوكمة والمخاطر والالتزام: تحدد إطار عمل الحوكمة والمخاطر والالتزام وتحافظ عليه وتبلغ أصحاب العلاقة في نظم المدفوعات عنه، وتبني الوعي والمعرفة حول إدارة المخاطر والالتزام لدى جميع أصحاب العلاقة في نظم المدفوعات بالإضافة إلى إدارة المخاطر والالتزام. كما أنها تملك جميع المواد المتعلقة بإطار الحوكمة والمخاطر والالتزام، وتقدم التحليلات والتقارير عن الانكشاف على المخاطر وتنفيذ خطط المعالجة وفعاليتها، إلى جانب استعراض أداء عمليات الحوكمة والمخاطر والالتزام وتنفيذ الإجراءات لزيادة الفاعلية.
- وحدات الأعمال: تستخدم معرفتها لتحديد وتقييم متطلبات المخاطر والالتزام، وتعريف خطط معالجة المخاطر بما في ذلك متطلبات مراقبة المخاطر، وتتابع أنشطة المعالجة وترفع تقارير حول كفاءتها، كما تقدم تقارير بالمستجدات المتعلقة بأي تغييرات في بيئة المخاطر والالتزام مثل الفعاليات الهامة أو المبادرات الجديدة.

أنشئ إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام لأداء وظيفة موحدة ذات مسؤوليات تشترك فيها جميع الإدارات والمستويات الهرمية المعنية بنظم المدفوعات السعودية، وتشمل المكونات الرئيسية لهذه الوظيفة ما يلي:

- إدارة المخاطر: تتضمن مجموعة منسقة من الأنشطة والأساليب المستخدمة لتقديم منهج منظم لتحديد الفرص والتهديدات الرئيسية أمام الأهداف الاستراتيجية للشركات وإدارة هذه الفرص والتهديدات وترتيب أولوياتها (يستند الإطار إلى معيار أيزو ٣١٠٠٠).
- إدارة استمرارية الأعمال: وهي عملية إدارة شاملة تهدف إلى ضمان استمرار العمليات وتقديم المنتجات والخدمات بمستويات محددة مسبقاً، وأنشطة القيمة المضافة، وحماية سمعة ومصالح أصحاب العلاقة الرئيسيين في حال وقوع حوادث طارئة (يستند الإطار إلى معيار أيزو ٢٢٣٠١).
- إدارة الالتزام: تتضمن إطاراً يهدف إلى ضمان توافق الخدمات والعمليات والنظم مع المتطلبات القانونية وأنظمة القطاع وسياسات ومعايير المنشآت والقطاعات الاقتصادية (يستند الإطار إلى معيار أيزو ١٩٦٠٠).

الشكل ٤-٧: إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام في نظم المدفوعات



تواصل المؤسسة العمل على تحسين وتحديث مبادئ ومتطلبات منهج المسؤولية للأطراف الرئيسية استناداً على الأنظمة واللوائح والمعايير الدولية. ويهدف ذلك كله أولاً إلى تعزيز الكفاءة والفاعلية، وثانياً إلى ضمان الرقابة الاستراتيجية ومواءمة تطبيق إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام مع أهداف الشركات والإشراف على العمل والأداء المناسبين لهذا التطبيق.

٣-٧-١ أنشطة إدارة المخاطر ونتائجها

تعد إدارة المخاطر من إحدى مهام إطار الحوكمة والمخاطر والالتزام التي تعتمد عليها المؤسسة لتحديد وتقييم وإدارة جميع المخاطر التي قد تؤثر على نظم المدفوعات السعودية. كما أنها مسؤولة عن تحديد العوامل الداخلية والخارجية، وتحديد الأحداث والاتجاهات التي إما قد تشكل

- **التدريب على إدارة استمرارية الأعمال والتوعية:** تم تقديم عدة جلسات توعوية لجميع الموظفين لرفع مستوى المعرفة باستمرارية الأعمال، كما تم تقديم عدة دورات تدريبية عن استمرارية الأعمال لفرق التعافي لتكون على استعداد للتعامل مع الكوارث. وقد تم اختبار جميع خطط استمرارية الأعمال للتأكد من فاعليتها، بالإضافة إلى توثيق الأخطاء وتحديد التباينات لتصحيحها وتحسينها.

٧-٣ إدارة الالتزام

تتولى إدارة الالتزام مسؤولية تحديد متطلبات الالتزام الرئيسية لنظم المدفوعات وإدارتها وترتيب أولوياتها. وتشمل هذه المتطلبات الأنظمة واللوائح والقوانين، بالإضافة إلى المعايير الدولية والسياسات الداخلية والالتزامات التعاقدية بما يتلائم مع بيئة العمل.

في عام ٢٠١٦، أُجري تقييم لتحديد متطلبات الالتزام وحُدِّد ٩ متطلبات رئيسي. وبناءً على هذه المتطلبات، تم العمل على تصميم ١٠ برامج للالتزام وتقييم أربعة برامج أخرى وتحديد خمسة من مخاطر عدم الالتزام ومعالجتها (ولا يزال العمل جارياً، حيث من المقرر الانتهاء من إنشاء برامج الالتزام المتبقية بحلول نهاية ٢٠١٧). ومن خلال إدارة الالتزام، تم تحديد وإدارة متطلبات الالتزام المهمة مثل:

- مبادئ البنى التحتية لأسواق المال: وهي مجموعة من المبادئ التي تضم معايير دولية جديدة لنظم المدفوعات والمقاصة والتسوية، بما في ذلك الأطراف المقابلة المركزية.
- معيار أمن البيانات لصناعة بطاقات الدفع: معايير أمن البيانات الخاصة بالمؤسسات التي تعالج البطاقات الائتمانية للأنظمة الكبرى مثل فيزا و ماستركارد و أمريكان إكسبرس و ديسكفر و جي سي بي.
- معيار الهيئة الدولية للمعايير (أيزو ٢٧٠٠١) لنظم إدارة أمن المعلومات: معيار يتضمن منهجية لإدارة البيانات الحساسة للشركة للمحافظة على أمنها، ويشمل ذلك الأشخاص وإجراءات العمل وأنظمة تقنية المعلومات.
- معيار الهيئة الدولية للمعايير (أيزو ٩٠٠١) لإدارة الجودة: معيار يقدم مبادئ توجيهية وأدوات للشركات والمؤسسات التي ترغب في ضمان استمرار تلبية منتجاتها وخدماتها لمتطلبات العملاء، بالإضافة إلى ضمان استمرارية تحسين الجودة.
- معيار الهيئة الدولية للمعايير (أيزو ٢٠٠٠٠) لنظام إدارة الخدمات: معيار يحدد لمزود الخدمة متطلبات تصميم نظام إدارة الخدمات وإنشائه وتنفيذه وتشغيله ومراقبته ومراجعته وصيانته وتحسينه. وتشمل المتطلبات تصميم الخدمات ونقلها وتسليمها وتحسينها لتلبية متطلبات الخدمة المتفق عليها.

تهديداً ذا تأثير سلبي على عمليات وخدمات نظم المدفوعات أو فرصة يمكنها تعزيز أداء هذه النظم وتطويرها. ويشمل نطاق التحليل جميع المخاطر مثل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام. ولهذا الغرض، فقد وُضع تقييم لإدارة المخاطر يتضمن:

- مراجعة استراتيجية المخاطر
- التقييم السنوي
- المراجعة ربع السنوية للمخاطر
- تقييم المخاطر عند الحاجة

الشكل ٧-٥: تقييم إدارة المخاطر



تم إجراء تقييم شامل للمخاطر في جميع الإدارات الرئيسية والمساندة خلال مدة ثلاثة أشهر من عام ٢٠١٦، وكشف التقييم عن عدم وجود أية مخاطر رئيسية أو نظامية في نظم المدفوعات مما يدل على وجود مستويات عالية من الكفاءة والأمن. علاوة على ذلك، تم تنفيذ خطط تخفيف المخاطر من أجل زيادة أمن وكفاءة نظم المدفوعات في المملكة. ومن إحدى النتائج الثانوية للتقييم أنها سمحت للمؤسسة بتحديد أكثر من مئة عنصر من عناصر المخاطر لمتابعتها كأعمال معتادة لتظل نسبة المخاطر منخفضة على مستوى الأنظمة. وقد تم تقسيم هذه المخاطر في ١٠ محافظ وتم تحديد وتنفيذ أكثر من ٦٥ برنامج معالجة للحد من الانكشافات على المخاطر.

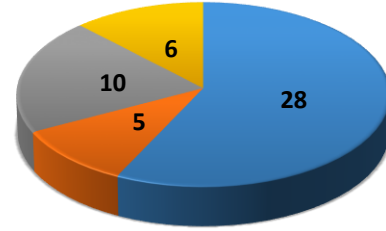
٧-٣-٢ أنشطة إدارة استمرارية الأعمال ونتائجها

نفذت المؤسسة العديد من مبادرات إدارة استمرارية الأعمال التي ساعدت على تقليل آثار تعطل الأنظمة. تضمن إدارة استمرارية الأعمال مرونة نظم المدفوعات في المملكة في مواجهة التهديدات المحتملة وتسمح لها باستئناف العمليات أو استكمالها في ظل الظروف السلبية أو غير الطبيعية. ويتحقق ذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات المرونة المناسبة للحد من احتمالية التهديد وتأثيره ووضع خطط للاستجابة والتعافي من التهديدات التي لا يمكن السيطرة عليها أو التخفيف من حدتها.

- **استراتيجية استمرارية الأعمال:** تم وضع استراتيجية شاملة لاستمرارية الأعمال تسمح باستعادة الخدمات والأنظمة والمرافق الأساسية ضمن الأهداف الزمنية المتفق عليها. وقد وُضعت الاستراتيجية على عدة مراحل، بما في ذلك المراحل الأولية والثانوية للأنظمة الهامة، بالإضافة إلى موقع الأعمال البديل وموقع التعافي من الكوارث من أجل انتقال المنشأة إليها بعد وقوع كارثة.
- **التقييم الشامل لمخاطر استمرارية الأعمال:** ساعدت التقييمات التي أُجريت على تحديد أكثر من ١٠٠ إجراء عمل مهم و ٥٥ من مخاطر استمرارية الأعمال.

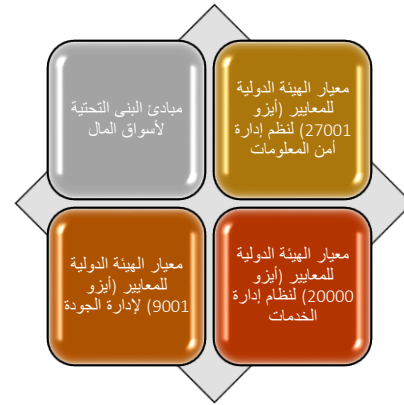
- **خطط استمرارية الأعمال:** تم وضع ٢٧ خطة لاستمرارية الأعمال في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى إجراء ٢٥ اختبار على جميع فرق الأعمال والفرق الفنية.

الشكل البياني ٧-٧: متطلبات الالتزام الخاصة بنظم المدفوعات



المعايير الدولية ■ القوانين ■ الأنظمة واللوائح ■ السياسات الداخلية

الشكل ٧-٦: مبادئ الالتزام الخاصة بنظم المدفوعات



٤-٧ المبادرات الحالية

تسعى المؤسسة إلى إنشاء نظم مدفوعات فعالة ومتكاملة وأمنة ترتقي إلى مستوى أفضل النظم الدولية لتسهيل الخدمات المصرفية وتنظيم مساهمة القطاع المصرفي بطريقة تساعد على أداء دوره في النظام الاقتصادي المحلي بكفاءة.

١-٤-٧ الشبكة السعودية للمدفوعات- مدى

تضم الخطة الخمسية لمدى (٢٠٢١-٢٠١٦) أهداف وبرامج محددة، حيث تهدف مدى إلى رفع وتعزيز:

- عدد البطاقات وأجهزة نقاط البيع.
- البنية التحتية والتشغيل.
- التسويق والتواصل.
- الابتكار- تطوير المنتجات والخدمات.

ونتيجةً لبدء تنفيذ الخطة، فقد تم تقديم العديد من الخدمات والمنتجات في عام ٢٠١٦، منها:

- إطلاق خدمة "نقد" التي تتيح للعملاء إجراء عمليات استرداد نقدي من خلال صناديق المحاسبة عند الشراء من المتاجر. تهدف هذه الخدمة إلى تقليل الاعتماد على أجهزة الصرف الآلي وتوفير قنوات أخرى للسحب النقدي، كما أنها تساعد على الحد من مخاطر وتكاليف إدارة

النقد في المتاجر المشاركة في النظام. وتعمل المصارف حاليًا مع المتاجر لتفعيل هذه الخدمة في السوق المحلية.

- إطلاق خدمة "أثير" التي تتيح للعملاء إجراء عمليات الدفع من خلال تقنية الاتصال قريب المدى عن طريق تمرير البطاقة أمام قارئ جهاز نقاط البيع للعمليات الشرائية منخفضة القيمة (١٠٠ ريال أو أقل) وبقيمة تراكمية تبلغ ٣٠٠ ريال دون طلب إدخال الرقم السري. تتميز هذه الخدمة بالمعالجة السريعة والسهولة والفورية والأمانة للعمليات منخفضة القيمة دون الحاجة لأخذ البطاقة من حاملها. وتعد خدمة "أثير" ميزة تسويقية تنافسية للمتاجر إذ أنها تقدم للعملاء خيارًا إضافيًا للدفع وتقلل من النقد الفائض لدى المتاجر.
- ومن أهم إنجازات مدى التوسع في استخدام الخدمة وربطها مع أماكن جديدة في السوق المحلية مثل محطات الوقود ومراكز تحويل الأموال ومطاعم الوجبات السريعة وغيرها. وقد زاد عدد البطاقات مسبقة الدفع (بطاقات الرواتب وبطاقات الطلاب) ليصل إلى ٥,٩ مليون بطاقة تستفيد من خدمات نقاط البيع وذلك بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني بدلًا من النقدي.

الشكل ٧-٧: أحدث خدمات ومنتجات مدى



ساهمت هذه الخدمات والمنتجات في زيادة عدد أجهزة نقاط البيع إلى أكثر من ٢٧٦ ألف في عام ٢٠١٦، بزيادة نسبتها ٢٣,٤ في المئة عن عام ٢٠١٥. كما واصلت الشبكة السعودية للمدفوعات حشد مواردها خلال عام ٢٠١٦ للاستفادة من أحدث التقنيات لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية سريعة ودقيقة وأمنة. بالإضافة إلى ذلك، نجحت مدى في تقليص مدة تنفيذ عمليات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ٣٣ في المئة مقارنةً بالعام السابق، حيث أصبحت تستغرق ٤,٣ ثواني فقط.

٢-٤-٧ مبادرات سداد

تم إطلاق النسخة التجريبية من تطبيق "محفظة سداد الإلكترونية" على الهواتف الذكية. ويتيح التطبيق للمستخدمين التحويل الفوري للمبالغ بين حسابات سداد، ويجري العمل على إطلاق النسخة الرسمية للتطبيق في عام ٢٠١٧.

وتم تطوير ورفع المستوى الأمني لحماية نظم المدفوعات من عمليات الاختراق. كما تم تطوير الرقابة الأمنية على نظم المدفوعات لتعمل على مدار الساعة. وعلاوة على ذلك، تم تركيب أنظمة لمراقبة عمليات سداد في القطاع المصرفي وتطويرها في منتصف عام ٢٠١٦.

الشكل ٧-٩: الأهداف الاستراتيجية للأمن الإلكتروني



٧-٥-٢ إطار عمل الأمن الإلكتروني والحوكمة

قامت المؤسسة بمراجعة جميع اللوائح السابقة المتعلقة بالأمن الإلكتروني ووضعت إطاراً شاملاً للأمن الإلكتروني، حيث يهدف هذا الإطار إلى تمكين القطاع المصرفي من تحديد مخاطر الأمن الإلكتروني ومعالجتها بفاعلية.

يحدد إطار العمل منهجاً مشتركاً لمعالجة الأمن الإلكتروني في القطاع المصرفي. كما أنه يساعد على تحقيق المستوى الأمثل لضوابط الأمن الإلكتروني وضمن إدارة مخاطره بصورة مناسبة في القطاع المصرفي (الشكل ١١).

الشكل ٧-١٠: مبادئ إطار عمل الأمن الإلكتروني



وكوسيلة لتحسين عملية تبادل المعلومات/المعرفة وتعزيز التعاون على مستوى القطاع المصرفي ضد مخاطر تقنية المعلومات والهجمات الإلكترونية، أنشأت المؤسسة اللجنة المصرفية لأمن المعلومات. يشكل تبادل المعلومات والمعرفة عاملاً رئيسياً في نجاح مواجهة تهديدات الأمن الإلكتروني. وتقوم اللجنة بمناقشة الحوادث والمشكلات الرئيسية المتعلقة بالأمن الإلكتروني في القطاع المصرفي، وتبادل وجهات النظر بشأن تأثيرها المنهجي، واقتراح التوصيات. كما تتعقد اللجنة بحسب الحاجة لمناقشة أي مسائل عاجلة تتعلق بالأمن الإلكتروني.

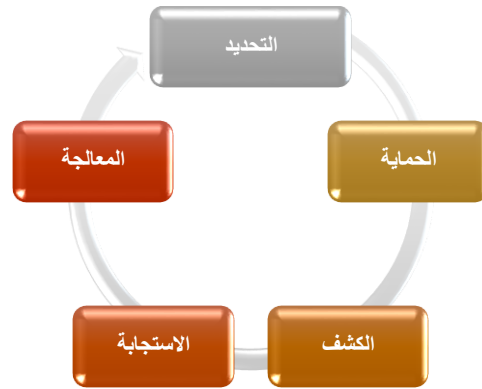
٧-٥-٣ متانة الأمن الإلكتروني في البنية التحتية لأسواق المال

لقد زادت التهديدات الأمنية مع ازدياد الاعتماد على التقنية بما في ذلك الهواتف المحمولة وشبكات الإنترنت لتنفيذ العمليات التجارية. وإلى جانب هذه التهديدات المتغيرة، تدرك المؤسسة أهمية مخاطر الأمن الإلكتروني وأثرها على العمليات التجارية. فقد أجرت المؤسسة تقييماً شاملاً على المصارف لتقييم فاعلية ضوابط ومستوى الأمن الإلكتروني، وشمل التقييم خطط المواجهة في حالة وقوع الحوادث. سمح هذا التقييم للمؤسسة بالحصول على تقييم وطني (مصرفي) محدث لمخاطر الأمن الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، أجري تحليل لتحديد المشكلات ونقاط القوة الرئيسية المشتركة، كما تمت مشاركة التوصيات مع الجهات المعنية.

٧-٥-٤ استراتيجية الأمن الإلكتروني للقطاع المصرفي

بالتعاون مع القطاع المصرفي، وضعت المؤسسة مؤخرًا استراتيجية الأمن الإلكتروني للقطاع المصرفي، حيث تهدف الاستراتيجية إلى التطوير المستمر للأمن الإلكتروني، وبالتالي ضمان أن المؤسسة والقطاع المصرفي على دراية كافية بالمجالات الخمسة للأمن الإلكتروني: "التحديد، الحماية، الكشف، الاستجابة، المعالجة" كما في الرسم البياني التالي:

الشكل ٧-٨: مجالات الأمن الإلكتروني



تدرك الاستراتيجية سرعة تطور التهديدات الأمنية والتغيرات التي تطرأ على التقنية ومجال الأعمال، مما يعكس أهمية المرونة في الأمن الإلكتروني التي يؤكد بها الإدراك التام للتهديدات الأمنية والتعاون الفعال بين أعضاء القطاع المصرفي في المملكة. وتهدف استراتيجية الأمن الإلكتروني إلى تحقيق التالي:

- حماية المعلومات الهامة في القطاع المصرفي (كذلك المرتبطة بنظم المدفوعات) بصورة استباقية.
- الكشف عن الحوادث والتهديدات الوشيكة المرتبطة بالأمن الإلكتروني والاستجابة لها ومعالجتها من خلال مشاركة المعلومات والتعاون واتخاذ اللازم في الوقت المناسب.
- تعزيز ثقافة الأمن الإلكتروني التي تشجع أصحاب العلاقة على الاستخدام الأمثل للمعلومات والخدمات في القطاع المصرفي.
- فهم وإدارة الترابط على الصعيدين الوطني والدولي، والعمل مع الجهات الوطنية والمنظمات الدولية للحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي في المملكة.
- اعتماد إطار عمل للأمن الإلكتروني قادر على التكيف ومراعاة المتطلبات التنظيمية والتقنيات الحديثة والتهديدات الأمنية الناشئة.

نجحت المؤسسة في تنفيذ إطار عمل يهدف إلى مواجهة ومعالجة الحوادث المتعلقة بالأمن الإلكتروني في النظام. ووفقاً لإطار العمل، تُبلغ المصارف المؤسسة فوراً عن أية حوادث أو محاولات تشكل مخاطر على الأمن الإلكتروني ومن ثم يتم تبليغ جميع الأطراف المعنية. وقد تم قياس فاعلية هذا التواصل واختباره في العديد من الأحداث بما في ذلك هجمات فيروس "شمعون" الإلكترونية التي استهدفت جهات مختلفة في المملكة ولم يتأثر بها أي مصرف.

٣-٥-٧ ب إطار استمرارية الأعمال

راجعت المؤسسة جميع اللوائح السابقة المتعلقة باستمرارية الأعمال ونشرت إطاراً شاملاً لاستمرارية الأعمال يهدف إلى تحقيق أعلى مستوى لقدرة الجهات الخاضعة للتنظيم على الاستمرار في تقديم الخدمات الهامة تحت وطأة الهجمات الإلكترونية.